



متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة

قدمت من قبل:

مهدي يونس سالم أرحيم

تحت إشراف:

د. الناجي مسعود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التخطيط والإدارة التعليمية

جامعة بنغازي

كلية الآداب

أكتوبر 2020

Copyright © 2020 .All rights reserved , on part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including permission in writhing from the author or the directorate of graduate studies and training of Benghazi university.

حقوق الطبع 2020 محفوظة، لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.



قسم التخطيط والإدارة التعليمية

متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة

قدمت من قبل:

مهدي يونس سالم أرحيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/ 10 /4

تحت إشراف

د. الناجي مسعود محارب

التوقيع:.....

الدكتورة: خديجة أحمد بحيح..... (ممتحنا داخليا)

التوقيع:.....

الدكتور: فرج هويدي محمد..... (ممتحنا خارجيا)

التوقيع:.....

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

عميد الكلية

أ. د. محمد صالح بوعمود

أ. د. عبدالكريم جويلي عبدالعالي

.....

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيْتَةٍ مِّن مَّرْبِي وَمَرَّقَنِي مِنْهُ مَرْزُقًا حَسَنًا ۖ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَآكُمْ عَنْهُ ۖ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۗ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ «هود: 88»

وقال تعالى: (اذْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) «النحل: 125»

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۗ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) «المجادلة: 11»

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى مروح أبي الذي أبصرت على يديه وعرفت معنى الحياة

إلى كل طالب علم يصبو إلى نيل المعالي

ويسعى إلى تطوير ذاته ومجتمعه دون كلل أو ملل

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله الذي جعل العلم ضياءً والقرآن نوراً، ورفع الذين أوتوا العلم درجات عليّة، وكان ذلك في الكتاب مسطوراً، وجعل العلماء ورثة الأنبياء، وكفى بربك هادياً ونصيراً، وله الحمد والشكر على نعمة العلم والفهم كلما مر الزمان وانقضت الدهور، والصلاة والسلام على سيد العلماء والنبلاء محمد صلى الله عليه وسلم إلى يوم ينفخ في الصور.... أما بعد

فإنني أحمد الله تعالى أن وفقني وأعانني على إكمال هذه الرسالة العلمية، كما أحمده أن هياً لي علماء وأساتذة بذلوا كل ما في وسعهم لإتمامها، وانطلاقاً من قوله تعالى (وأما بنعمة ربك فحدث)، وقول المصطفى صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، فإنه يسعدني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى الدكتور/ **ناجي مسعود محارب** على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدم من توجيهات وأراء ونصائح وعلى ما بذله من جهد ووقت، فقد كانت آراؤه وتوجيهاته السديدة الفضل بعد الله في تخطي العقبات والصعاب التي اعترضت هذه الدراسة، فله مني جزيل الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يوفقه في الدنيا والآخرة وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور/ **ناجي الحمري** الذي تفضل بترجمة ملخص هذه الدراسة دون مقابل.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين تفضلوا وشاركوا في مناقشة هذه

الرسالة وهم:

الأستاذ الدكتورة: **خديجة أحمد بحيح**

الأستاذ الدكتور: **فرج هويدي محمد**

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
-	حقوق الطبعة.	ب
-	ورقة الإجازة.	ج
-	الآية.	د
-	الإهداء.	هـ
-	شكر وتقدير.	و
-	قائمة المحتويات.	ز
-	قائمة الجداول.	ل
-	قائمة الأشكال.	ع
-	ملخص الدراسة.	ف

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

-	المقدمة.	2
-	مشكلة الدراسة.	5
-	أهمية الدراسة.	7
-	أهداف الدراسة.	9
-	حدود الدراسة.	9
-	مصطلحات الإجرائية للدراسة.	10

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

-	أولاً: المعرفة.	14
-	مفهوم المعرفة.	14
-	أهمية المعرفة.	18
-	خصائص المعرفة.	22
-	مصادر المعرفة.	25

الترقيم	الموضوع	الصفحة
-	أنواع المعرفة.	27
أ.	المعرفة الضمنية.	27
ب.	المعرفة الصريحة.	29
-	هرم المعرفة.	31
-	تأثير المعرفة في مسارات التعليم الجامعي.	34
	ثانياً: مجتمع المعرفة.	36
-	مفهوم مجتمع المعرفة.	36
-	خصائص مجتمع المعرفة.	38
-	أبعاد مجتمع المعرفة.	42
-	أركان مجتمع المعرفة.	46
	ثالثاً: اقتصاد المعرفة.	47
-	نشأة اقتصاد المعرفة.	47
-	مفهوم اقتصاد المعرفة.	50
-	أهمية اقتصاد المعرفة.	56
-	خصائص اقتصاد المعرفة.	60
-	مكونات اقتصاد المعرفة.	62
-	ركائز اقتصاد المعرفة.	64
-	محاور اقتصاد المعرفة.	66
-	أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي.	67
-	القوى المحركة نحو اقتصاد المعرفة.	68
-	مؤشرات اقتصاد المعرفة.	69
-	خطوات بناء اقتصاد المعرفة.	76
-	تحديات اقتصاد المعرفة.	78
-	التأثيرات الناجمة عن اقتصاد المعرفة ذات العلاقة بالتعليم الجامعي وما يجب مراعاته.	79
	رابعاً: التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	82
-	ماهية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	84
-	أهداف التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	86
-	أهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	87

الترقيم	الموضوع	الصفحة
-	مبررات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	90
-	تحديات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	92
-	الجامعة والتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	95
-	الأدوار المرتقبة للجامعة في ضوء التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	98
-	متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	99
	المطلب الأول: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	101
-	أهمية توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة.	102
-	مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	106
-	مبررات توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة.	108
	المطلب الثاني: التعليم الإلكتروني.	109
-	أهداف توفر التعليم الإلكتروني في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	111
-	أهمية توفر مطلب التعليم الإلكتروني في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	112
-	مبررات توفر التعليم الإلكتروني كمطلب للتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	114
-	تحديات التعليم الإلكتروني في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	116
-	آليات التعليم الإلكتروني في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.	118
	المطلب الثالث: التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين.	122
-	التعلم للكينونة.	125
-	التعلم للعيش مع الآخرين.	126
-	أهداف وآلية التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين.	128

الترقيم	الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع:	التعليم لإنتاج المعرفة.	130
-	تحديات التعلم لإنتاج المعرفة في جامعة بنغازي.	133
-	مبررات توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة.	134
-	آلية توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة.	135
المطلب الخامس:	الجامعة دائمة التعلم.	138
-	مفهوم الجامعة دائمة التعلم.	138
-	أهمية توفر مطلب الجامعة دائمة التعلم.	140
-	أهداف الجامعة دائمة التعلم.	142
-	الأنشطة التنفيذية في مجال التحول التربوي نحو التعلم مدى الحياة.	144
المطلب السادس:	الجامعة المجتمعية.	145
-	مفهوم الجامعة المجتمعية.	147
-	دور جامعة بنغازي في خدمة المجتمع.	148
المطلب السابع:	التعليم للعمل.	151
-	مفهوم التعليم للعمل.	151
-	صفات القوى العاملة في ظل اقتصاد المعرفة.	154
المطلب الثامن:	التمكين الإداري.	157
-	مفهوم التمكين الإداري.	157
-	أهمية توفر التمكين الإداري في جامعة بنغازي.	160
-	مبررات توفر التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي.	162
-	معوقات توفر مطلب التمكين الإداري في جامعة بنغازي.	163
-	آليات توفر مطلب التمكين الإداري.	164
	الفصل الثالث: الدراسات السابقة.	
-	مقدمة.	167
-	عرض الدراسات السابقة.	167
-	مناقشة الدراسات السابقة.	189

الترقيم	الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: إجراءات الدراسة ومنهجيتها.		
-	مقدمة.	194
-	منهج الدراسة.	194
-	مجتمع الدراسة.	195
-	عينة الدراسة.	197
-	أداة الدراسة.	202
-	الوسائل الإحصائية.	207
الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها.		
-	المقدمة.	210
-	عرض نتائج الدراسة.	210
-	مناقشة النتائج.	242
-	التوصيات.	243
-	المقترحات.	245
-	قائمة المراجع.	247
-	الملاحق.	276
-	الملحق (1) استبيان المحكمين.	
-	الملحق (2) الاستبيان.	
-	الملحق (3) قائمة المحكمين.	
-	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.	

قائمة الجداول

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.	يبين أنواع المعرفة وفق علامات الاستفهام.	31
2.	يوضح الأوزان النسبية لمؤشر التعليم العالي.	71
3.	يوضح توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الكلية.	195
4.	يوضح توزيع الدراسة حسب متغيري الكلية والنوع	199
5.	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	201
6.	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	201
7.	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.	202
8.	يوضح درجات مقياس ليكرت الخماسي لاستجابات عينة الدراسة.	203
9.	يوضح صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.	205
10.	يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل مطلب من متطلبات التحول التربوي والثبات الكلي لأداة الدراسة.	206
11.	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمدى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t.test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين.	211
12.	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	212
13.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	213
14.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم الإلكتروني.	215

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
15.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب التعليم الإلكتروني في جامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين.	216
16.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين.	218
17.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	219
18.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة.	221
19.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول محور التعليم لإنتاج وابتكار المعرفة كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	222
20.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة.	224
21.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لفقرات مطلب الجامعة دائمة التعلم بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	225
22.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور الجامعة المجتمعية.	227

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
23.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مطلب الجامعة المجتمعية كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين	228
24.	يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم للعمل.	230
25.	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مطلب التعلم للعمل كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	231
26.	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور تمكين الإداري.	233
27.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لفقرات مطلب التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	234
28.	يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي التي تعزى لمتغيرات النوع والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	236
29	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات المؤهل العلمي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين	238
30.	يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين.	239

رقم جدول	عنوان الجدول	الصفحة
31.	يوضح مصدر التباين ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة (F) لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة التي يمكن أن تعزى لمتغير الكلية.	240
32.	يوضح مصدر التباين ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة (F) لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة التي من الممكن أن تعزى لمتغير الخبرة.	241

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	.1 يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.	
30	.2 يوضح نوعي المعرفة الصريحة والضمنية.	
32	.3 يبين هرم المعرفة لكل من Alan and Raddun	
33	.4 يوضح هرم المعرفة كما يراه كل من Beckmang and Liebwitz	
34	.5 يوضح هرم المعرفة وفق النموذج الأكثر انتشاراً.	
42	.6 يوضح أبعاد مجتمع المعرفة	
139	.7 يوضح العلاقة بين التغيير والتعلم.	

متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة

قدمت من قبل:

مهدي يونس سالم أرحيم

تحت إشراف:

د. الناجي مسعود محارب

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى توفر متطلبات التحول بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، كما هدفت إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، التخصص العلمي، والكلية، والخبرة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد بلغ مجتمع الدراسة (1815) عضو هيئة تدريس في العام (2017) وسحبت منه عينة عشوائية طبقية نسبية بلغت (182) عضو هيئة تدريس تقريباً ونسبة مئوية بلغت (10%) يعملون في جامعة بنغازي وموزعين حسب كليات الجامعة المختلفة، ولجمع البيانات تم تطوير استبيان مكون من (72) فقرة موزعة على ثمانية محاور رئيسية تتمثل في (إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم الإلكتروني، والتعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتعلم لإنتاج المعرفة، والجامعة دائمة التعلم، والجامعة المجتمعية، والتعليم للعمل، والتمكين الإداري)، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة بالاعتماد على الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين، وللتأكد من ثبات الاستبيان تم احتساب معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ (97.5%)،

ولتحليل البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T.test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطات الخاصة بالسؤال الأول، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T.test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين المتعلقة بمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص، كما تم احتساب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد دلالة الفروق التي تعزى لمتغيري الكلية، والخبرة المهنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت منخفضة بوجه عام ودون المتوقع، وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص، والكلية، والخبرة المهني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تطرح التناولات الحالية الخاصة بالتعليم العالي بعض المفاهيم الجديدة على الساحة التربوية التي تفرض على المسؤولين في هذا القطاع الحيوي ضرورة تبنيها كي يواكب هذا القطاع المستجدات الحالية والتطورات المستقبلية، ولم يعد السير على نهج واحد أو وفق طريقة واحدة هو المتبع للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا التعليم، مما يجعل النظام التربوي في هذا القطاع في حالة من التحول الدائم، هذا التحول التربوي يقصد به "الانتقال من استخدام الوسائل والأساليب التقليدية والمتعارف عليها التي باتت لا تؤتي أكلها للنظام التربوي إلى وسائل وأساليب حديثة تمكن من التطلع إلى المستقبل بنظرة منفتحة مبنية على وسائل وتقنيات معاصرة وتهدف إلى بناء القوى البشرية القادرة على الانصهار في المجتمع والتعلم الدائم وإنتاج منتجات مادية وغير مادية ذات كثافة معرفية عالية ومفيدة للنظام في حد ذاته ولمجتمعه على وجه العموم، ولعل النظام الذي يسعى إلى توطين وترسيخ هذه المفاهيم بأساليبها وتقنياتها الحديثة هو النظام الذي يسعى إلى الولوج إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة، لذا لم تعد فكرة البقاء في الطريق الذي يؤدي إلى النتيجة نفسها وارداً في الوقت الراهن، بل يجب أن يسلك النظام التربوي مجموعة من السبل، وأن يجري تحولات دائمة في سياساته وأساليبه واستراتيجياته المتبعة كي يصل إلى غايات أفضل وإلى تحقيق أهدافه التي يطمح لها مجتمعه، وإلا ظل يراوح في المكان نفسه ومن ثم يتخلف عن ركب التقدم الذي تشهده النظم التربوية في الدول المتقدمة، والنظم التي حققت مراكز متقدمة باتجاه اقتصاد المعرفة الذي يهدف إلى إنتاج المعرفة والحصول عليها واكتسابها وتخزينها ومن ثم نشرها وتوظيفها للرفي بالمجتمع في كافة المجالات الحياتية.

ولما كان التعليم العالي هو ثمرة الجهود المبذولة في مجال التعليم عبر مراحلها المختلفة، وذلك من خلال ما يقدمه من قوى بشرية قادرة على الإبداع والابتكار والتطوير، وإنتاج منتجات

لها قيمة تسهم في النهوض بالمجتمع وتعبير به إلى مراحل متقدمة من الفكر الإنساني والحضارة الإنسانية التي باتت تسيطر عليها ثقافة العولمة، والتحرر من القيود المحلية والحدود الجغرافية والدخول إلى التنافسية العالمية في الإنتاج والتسويق وزيادة الاعتمادية المتبادلة، والولوج لمجتمعات جديدة قائمة على المعرفة، تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الرئيسي من خلال شبكة المعلومات التي كسرت حاجز الزمان والمكان في الوصول إلى مصادر المعرفة والحصول عليها بسهولة ويسر وبأقل تكلفة وجهد ممكنين، الأمر الذي أدى إلى ظهور ثورة معرفية حديثة في أدواتها أصيلة في مفومها، ثورة تحولت فيها المعرفة من كونها أداة لبيع سلعة ما إلى سلعة في حد ذاتها تباع وتشتري، مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي، يعتمد في سيطرته ونفوذه على المعرفة عموماً، حيث يتعاضم فيه دور صناعة المعرفة بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاديات الحديثة، وتعزز فيه مكانة الأنشطة المعرفية لتتبع أكثر الأماكن حساسية وتأثيراً في منظومة الإنتاج الاجتماعي (أبو الحمص ماضي، 2006).

كما باتت تمثل العنصر الأساسي من عناصر الإنتاج وهو ما أدى إلى ظهور اقتصاد المعرفة وهو اقتصاد يهدف إلى استخدام المعرفة وتطويرها بحيث تؤدي الدور الأساسي في جلب الثروات ونشر المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الحايك وخصاونة، 2011: 1686)؛ عليه فإن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً، فبعد أن كان يرتكز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة المكننة المعرفية (أبو الشامات، 2012: 596).

هذه التحولات تجعل هناك صعوبة في فهم التأثير الذي يمكن أن تحدثه على النموذج المحلي السائد ولاسيما أن التحديات المترتبة على هذه التحولات أصبحت أكثر عدداً وتهديداً

وأكثر أهمية، وأصبح من الضروري استجابة المنظمات والمؤسسات التعليمية لهذا الغرض، وأن المؤسسات أصبحت في حاجة إلى تغيير النماذج المتبعة في أعمالها؛ والسبب الدخول في هذا الاقتصاد الجديد (الشمي، 2007: 14).

هذا الاقتصاد الجديد يعتمد على خدمات عمال المعرفة، وأن هذه الخدمات يجب أن تكون عالية الجودة، وأن الخدمات العالية الجودة بدورها تعتمد على تعليم عالي الجودة، وبذلك يمكننا القول إن التعليم الجيد هو المفتاح للتحويل نحو اقتصاد مجتمع المعرفة (القرني، 2009: 1).

ولما كانت مهمة التعليم العالي الأساسية في ليبيا هي إعداد وتأهيل القوى البشرية الأكاديمية العليا أو رفيعة المستوى، حتى يكون من مهامها ليس فقط القيام بعملية التدريس داخل الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى كما يرى البعض، بل إلى جانب ذلك تكون قادرة على البحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة ودراسة المشكلات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بشكل علمي سليم، والتعليم خارج أبنيتها الدراسية وغيرها من الأمور التي باتت ملحة وضرورية، لذا فإن التعليم العالي المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى تعليم شامل وتخصصي ومتطور في الوقت نفسه حيث لم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية، ولكنها أصبحت اليوم تقاس بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متعددة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق التنمية البشرية الراقية (علي، 2005: 276).

لذلك فالتعليم العالي في ليبيا بجامعاته ومؤسساته المختلفة مدعو إلى الارتباط العضوي بالخصوصية المحلية والقومية والعالمية، وبمواقع العمل والإنتاج، وتوجيه أنشطته للاتحاق بمسيرة الإنسانية وذلك من خلال نشر المعرفة وتعلمها وتعميقها وتنميتها ونشر الإنتاج العلمي والتسويق المعرفي على أوسع نطاق (الغزال، 2005: 112).

مشكلة الدراسة:

يعيش العالم طفرة معرفية وتكنولوجية في جميع المجالات العلمية، وتحولاً جذرياً سريعاً يتم فيه إعادة ترتيب سياسات واقتصاديات القرن الجديد بحيث تكون اقتصاديات قائمة على المعرفة من خلال إنتاج وتوظيف ونشر المعرفة على نطاق واسع محلياً وإقليمياً وعالمياً حتى أصبح العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر المعرفة، والاقتصاد السائد هو اقتصاد المعرفة، الأمر الذي فرض على الأنظمة المختلفة - ومن بينها النظام التربوي - إجراء إصلاحات وتحولات في بنيتها التحتية وهياكلها التنظيمية، ومختلف أركان العملية التربوية بشكل عام لمواجهة تحديات هذا العصر ومتطلباته المختلفة والمتجددة.

من هذا المنطلق فإن الدول التي لم تدرك بعد أن المعرفة هي العامل الأكثر أهمية لدفع عجلة التطور للانتقال من الفقر إلى الغنى وبالمعنى التنموي للعبارة، أي فقر الدخل وفقرة القدرات، ستجد نفسها على هامش التحولات، ويتطلب دخول الدول النامية إلى اقتصاد المعرفة جهداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب (أبو الحمص ماضي، 2006).

والتعليم في عصر تكنولوجيا المعلومات وعصر اقتصاد المعرفة سلعة أكثر حيوية ومقدمة للنجاح وقوة محرّكة للتغيير، فالعالم اليوم يتعامل مع التعليم بطريقة تختلف عن الماضي، حيث يكون نجاح الأمم والشعوب وحتى بقاؤها مرتبطاً بقدرتها على التعلم، ولا يوجد في المجتمع اليوم مجال واسع لغير الماهرين الذين لا يجيدون استخدام مصادر المعرفة، وتحديد المشكلات وحلها (الزيودي، 2012: 87).

رغم هذه التحولات المتسارعة التي يفرضها اقتصاد المعرفة على النظم التعليمية بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص فإن الدول العربية غير مواكبة له، ويبين تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة (2003) أن الدول العربية تتخلف كثيراً عن البلدان الناهضة

في العالم الثالث، ناهيك عن تلك الرائدة في إنتاج المعرفة، وفي امتلاك مقومات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، هذه المقومات المتمثلة في امتلاك رأس المال البشري الراقي وكم الإنتاج المعرفي (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003: 95).

كما أظهرت دراسة سوراوي (2005) أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي؛ لأنها كثيراً ما تعتمد على استهلاك معرفة قديمة معظمها مستوردة، بدلاً من إنتاج معرفة جديدة وفاعلة ولا تقيم علاقات قوية مع مواقع العمل، والإنتاج، ولا تعطي أولوية للبحث العلمي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتواجه صعوبات بشأن استقلاليتها (مصطفى والكيلاني، 2011: 694).

وإذا انتقلنا إلى التعليم العالي في ليبيا نجد لا يختلف كثيراً حيث إنه لا يزال تقليدياً ومنظماً، فهو نظام تعليمي تتمثل فيه كل تحديات التعليم العالي الليبي خاصة من حيث التقليدية العلمية، والكثافة الطلابية العالية، ونقص الإمكانيات وبعده عن الجودة والتجديد والإبداع والتنوع والمرونة، وإنتاج المعرفة بالجامعات إذا لم تسع في إنتاج المعرفة لمواكبة هذا العصر فهي خارج سياق العصر وتغرد خارج السرب (الحوات، 2006: 302-303).

وإذا ما انتقلنا إلى جامعة بنغازي نجد أن الأمر لم يكن مختلفاً كثيراً عن الجامعات الليبية الأخرى رغم عراقة الجامعة، فالأساليب التقليدية والوسائل القديمة ما تزال هي المعمول بها إلى وقتنا هذا، حيث لا توجد أي إشارات أو دلائل على حصول جامعة بنغازي على براءة اختراع في أحد المجالات الطبية، أو الهندسية أو غيرها من المجالات العلمية، ولم يتم الاهتمام حتى الآن بعملية التعلم للعمل رغم الأبحاث التي أكدت على ضرورة ربط التعليم العالي بسوق العمل، إضافة إلى أن عملية التمكين الإداري وتحويل الجامعة إلى جامعة إلكترونية، وإنشاء بنية تحتية

لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم لإنتاج وابتكار المعرفة وغيرها من الأمور لم تحظ بالاهتمام الكافي، حيث نجد بأحد الأعوام الدراسية وهو العام (2001-2002) في كلية الطب قد بلغ عدد الطلاب (7375) طالب وطالبة في الوقت الذي لا توجد فيها إلا مشرحة صغيرة تتوفر فيها جثتان، وفي العام نفسه نجد أن (5000) طالب وطالبة يدرسون في كلية الأسنان في الوقت الذي لا يتوفر فيها أكثر من (35) كرسيًا طبيًا (التير، 2005: 39).

هذه الصورة عن النظام التربوي في جامعة بنغازي توضح مدى الخسارة التي تتكبدها المؤسسات التربوية، سواء على مستوى الإعداد والتدريب لمخرجاتها، أو على مستوى التكلفة المادية، التي نرى أنها تعيق عملية التحول لابتكار وإنتاج المعرفة، ومن ثمة لا تسهم في عملية التحول إلى عصر اقتصاد المعرفة، لذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تعزى لمتغيرات النوع، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والكلية، والخبرة؟

أهمية الدراسة:

تمثل عملية إنتاج المعرفة أهم أولويات الدول المتقدمة ومن ثم السائرة في طريق النمو، وهي كذلك بالنسبة إلى المنظمات والمؤسسات المتعددة الجنسيات وكذلك الجامعات والمعاهد

الرائدة التي تسعى إلى تحقيق الريح المادي والمعنوي، وتدعيم قدراتها على البقاء والاستمرار في ظل عالم متغير تشدّد فيه حدة الصراع والمنافسة.

كما تعتبر عملية تطوير التعليم وإصلاحه مسألة ملحة لدى الدول التي تسعى للنهوض بمواردها الطبيعية والبشرية، فالتعليم هو القاطرة التي تجر عملية التنمية في الدول المتقدمة والدول التي حققت تقدماً باتجاه عصر اقتصاد المعرفة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002)، وهو كذلك لدى الدول التي ترنو وتطمح إلى التحول والدخول في اقتصاد ومجتمع المعرفة، وأن يكون لها مكانة حضارية في هذا العصر، لذا تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تمثل موضوعاً استراتيجياً وهاماً يتعلق بتطور التعليم في إحدى مؤسسات التعليم العالي وأعرقها في الوطن، من خلال الوقوف على مدى توفر متطلبات التحول التربوي بالجامعة نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

إلى جانب ذلك تُعد هذه الدراسة عملاً ميدانياً لتوصيات مجموعة من الدراسات والتقارير والندوات العلمية التي من بينها على سبيل المثال لا الحصر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2003)، ودراسة أبو الحمص ماضي (2006)، ودراسة الغزال (2005)، والقرني (2009)، وجمعة (2009)، ويمكن تحديد الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة على النحو الآتي:

1. يؤمل أن تسهم هذه الدراسة في تقديم بعض الإضافات لجسم المعرفة النظرية المعنية بفهم وتفسير متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، وهي بذلك توفر المنطلقات النظرية اللازمة لطرح تساؤلات واستفسارات عديدة حول ترسيخ البناءات النظرية لمفهوم التحول التربوي، واقتصاد المعرفة.

2. أن تعمل على بث الوعي بين أعضاء هيئة التدريس بأهمية توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة.

3. أن هذه الدراسة تسهم في توفير المنطلقات النظرية لإجراء العديد من الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة وربطه بمتغيرات تربوية أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة.
4. يؤمل أن تساعد نتائج هذه الدراسة في لفت أنظار القيادات التربوية والمهتمين بتطوير برامج التعليم العالي بشكل عام والقيادات التربوية في جامعة بنغازي بشكل خاص بأهمية تطوير بنية التعليم العالي للتحويل نحو اقتصاد المعرفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
2. التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تعزى لمتغيرات النوع، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والكلية، والخبرة.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى ما يلي:

1. **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة.
2. **الحدود المكانية:** وتتمثل في التطبيق على أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة بنغازي العاملة داخل نطاق مدينة بنغازي وهي (كلية الطب البشري، وكلية الآداب، وكلية العلوم،

وكلية الهندسة، وكلية الاقتصاد، وكلية طب وجراحة الفم والأسنان، وكلية الصحة العامة، وكلية تقنية المعلومات، وكلية الحقوق، وكلية الصيدلة، وكلية الأعلام).

3. الحدود البشري: وهم أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي.

4. الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2017م - 2018م.

المصطلحات الإجرائية للدراسة:

1. التحول التربوي:

يعرف القرني (2009) التحول التربوي بأنه "الانتقال من الاتجاهات التعليمية التقليدية الحالية إلى الاتجاهات التعليمية المستقبلية التي تشدد على إنتاج المعرفة وابتكارها، والانفتاح على الثقافة العالمية بما يكفل عدم العزلة عن العالم من جهة ويحافظ على الهوية الدينية والقيم والعادات الحسنة في المجتمع من جهة أخرى، وتوجيه التعليم نحو التعليم الذاتي والمستمر مدى الحياة، والتركيز على زيادة المعرفة بالممارسة والاستخدام ونشرها بسرعة من خلال الشبكات الإلكترونية التي تلغي الزمان والمكان، في ظل نظام إداري تمكيني يخضع للتقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية" (القرني، 2009: 9).

من خلال ذلك يمكن تعريف التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة إجرائياً بأنه "انتقال مسار التعليم الحالي السائد في جامعة بنغازي إلى مسارات أكثر حداثة تقوم على استشراف المستقبل بجميع اتجاهاته واحتياجاته المختلفة من خلال توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية لتحقيق هذا التحول، بهدف الولوج إلى اقتصاد المعرفة"، وذلك كما يقيسه الاستبيان المعد لهذا الغرض.

2. اقتصاد المعرفة:

يعرف الهاشمي والعزاوي (2007) اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال" (مصطفى والكيلاني، 2011: 691).

بينما يعرفه القرني (2009) بأنه "الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب، والبحث والتطوير في بيئة تقنية معلوماتية، توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة في ظل نظام محكم من التقييم والمساءلة والمشاركة (القرني، 2009: 9).

وانطلاقاً مما تقدم يمكن تعريف اقتصاد المعرفة إجرائياً بأنه "الاقتصاد الذي يهتم بالاستثمار في رأس المال المعرفي من خلال إعداد وتدريب الموارد البشرية وتطويرها بحيث تكون قادرة على إنتاج وابتكار المعرفة وتوظيفها ونشرها على نطاق واسع، بهدف الرقي بالإنسان وتحسين الحياة من جميع جوانبها" وذلك كما يقيسه الاستبيان المعد لهذا الغرض.

3. النوع: ويشير إلى نوع المبحوث من حيث كونه (ذكر أو أنثى).

4. المؤهل العلمي: ويقصد به أعلى شهادة علمية تحصل عليها عضو هيئة التدريس في جامعة بنغازي وقد تم تقسيمها إلى (ماجستير، ودكتوراه).

5. التخصص العلمي: ويقصد به التحصيل التعليمي والدراسي الذي تحصل عليه عضو هيئة التدريس وقد تم تقسيمه إلى مجالين (علوم إنسانية ، علوم تطبيقية).

6. **الكلية:** ويقصد بها الكلية التي ينتسب إليها عضو هيئة التدريس ويقوم بعملية التدريس فيها داخل الجامعة وقد تم اختيار (11) كلية من كليات الجامعة وهي (كلية الطب البشري، وكلية الآداب، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الاقتصاد، وكلية طب وجراحة الفم والأسنان، وكلية الصحة العامة، وكلية تقنية المعلومات، وكلية الحقوق، وكلية الصيدلة، وكلية الإعلام).

7. **الخبرة:** ويقصد بها عدد السنوات التي قضاها عضو هيئة التدريس في مجال التدريس سواء في جامعة بنغازي أو غيرها من الجامعات وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات وهي (أقل من 10 سنوات، من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة، ومن 20 سنة فما فوق).

الفصل الثاني

الإطار النظري

أولاً: المعرفة:

- مفهوم المعرفة:

واجه العلماء صعوبات جمة في الوقوف على تعريف جامع مانع لمفهوم المعرفة، وذلك لأن المعرفة كلمة عامة وشاملة تتدرج تحتها أشياء كثيرة بما في ذلك الخرافات والأساطير، إضافة إلى اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها العلماء والمفكرين في مجالات المعرفة، وتركيز عدد كبير منهم على النظرة الأحادية الجانب للمعرفة وابتعادهم عن المنظور الشمولي الذي يشمل أنواع المعرفة، إلى جانب حدوث طفرة هائلة في المعارف ولاسيما بعد ظهور الإنترنت والقنوات الفضائية الكثيرة جداً والمتنوعة (الشمري والحدراوي، 2011: 181).

من هذا المنطلق يمكننا عرض مجموعة من التعريفات التي طرحها العلماء لمفهوم المعرفة تظهر مدى تطور هذا المفهوم ومدى اختلافهم حوله، ومن هذه التعريفات: تعريف (لاكاتوس) الذي يرى أن المعرفة "هي جملة الأفكار التي تم التأكد من صحتها عن طريق كل من العقل والحواس"، وهو بذلك يميز المعرفة العلمية عن باقي أشكال المعرفة الأخرى، حيث يرى أن إنجازات نيوتن واينشتاين العلميتين فاجأت أولئك الذين شكوا في قدرة العقل والحواس في الوصول إلى الحقيقة وبلوغها، إلا أن ثقة لাকاتوس في الحقيقة العلمية نسبية وليست مطلقة كما ادّعت الوضعية المنطقية (عي، 2008: 50)، ومن ثم فإن المعرفة لديه "هي الفهم المكتسب من خلال التجربة أو الدراسة".

ويضع مكتب التربية العربي لدول الخليج (1996) تعريفاً للمعرفة بأنها "هي مجموعة من المعاني، والمعتقدات، والأحكام، والمعلومات، والحقائق، والمفاهيم، والتصورات الفكرية في الحقول المختلفة التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به" (مرعي والحيلة، 2007: 131).

ويعرف العربي (2002) المعرفة بأنها "الرصيد الناتج من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية وتطوير المشاريع الابتكارية، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن" (النجار والهابيل: 2014).

ويرى جمال (2005) أن المعرفة "هي المنتج النهائي لعملية معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات ثم نشرها بين الناس بواسطة التعليم والتدريب والممارسة لتصبح في نهاية المطاف معرفة" (جمال، 2005: 9).

بينما يعرف القحطاني وآخرون (2004) المعرفة بأنها "كامل أرصدة الإنسان من المعلومات والمفاهيم والآراء والخبرات والمعتقدات والانطباعات والتصورات الذهنية التي تعتبر المرجع الأساسي له في التعامل مع كل متطلبات الحياة" (الأغا وأبو الخير، 2012: 34).

والمعرفة هي المعلومة التي تؤدي إلى خلق للقيمة أو تحسين نوعية المنتوجات أو الخدمات المؤدات أو القرارات المتخذة " (عبدالوحيد والمهدي، 2005: 377).

أمّا السلايطة وآخرون (2006) فقد عرفوها بقولهم هي "المعلومات المنظمة والقابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة، وهي كذلك مزيج من الخبرة والقيم والمعلومات السابقة والرؤى الخبيرة التي تقدم إطاراً لتقييم الخبرات والمعلومات الجديدة وتقريرها" (السلايطة وآخرون، 2006: 21).

ويعرف (Boast) المعرفة بقوله هي "أصل غير ملموس من المتوقع أن يساهم في تدفق خدمات وقيم للمؤسسة أو المجتمع لفترة يصعب التنبؤ بها مسبقاً على عكس الأصول الملموسة التي تتميز بمحدودية فترة حياتها" وبناءً على هذا يعرفها كلٌّ من أبو عشة وابن منصور بأنها "تراكم معلوماتي قائم على سياق معين يساعد الفرد على التصرف في وضعية معينة بشكل معين" (بو عشة وابن منصور، 2012: 7).

مما تقدم نستنتج:

- أن مفهوم المعرفة قد تطور تطوراً كبيراً عبر الزمن من مجرد كونه مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمعلومات والحقائق لفهم الظواهر المحيطة بنا، إلى سلعة لها قيمتها الاقتصادية ومردودها المادي ليس على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل أيضاً.
- أن المعرفة قد تكون ممارسات يقوم بها فرد ما، أو مؤسسة ما لبلوغ هدف معين، أو مجموعة من الأفكار والتصورات حول قضية معينة يسعى صاحبها لإيجاد حل لها ومعالجتها، أو فهمها.
- لم تعد المعرفة مجرد غاية في حد ذاتها تحاول المجتمعات الحصول عليها فقط، بل أصبحت وسيلة لتحقيق أهداف معينة يتبناها المجتمع أو بعض مؤسساته، وسلعة يمكن بيعها والمتاجرة بها.
- أن المعرفة أصبحت عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج التي كانت تقتصر على الأرض، ورأس المال، والقوة العاملة.
- أن المعرفة سلعة اقتصادية لا تتضب؛ فهي ليست كغيرها من الموارد الاقتصادية الأخرى بل هي تتزايد بالاستخدام، ولا تخضع لقانون المنفعة الحدية كالسلع الاقتصادية الأخرى. ويتصل بمفهوم المعرفة مفهومان هما البيانات والمعلومات لما لهما من علاقة ترابطية قوية إذ إن البيانات في صورتها الأولية تعد مفتاحاً رئيسياً لتوليد معرفة جديدة إذا ما تم معالجتها وتفسيرها، لذا من الممكن تناول هذين المفهومين وتوضيح مدى ترابطهما واتصالهما بمفهوم المعرفة وذلك على النحو الآتي:

• البيانات:

يشير مفهوم البيانات إلى "مواد وحقائق خام أولية تجمع بناءً على ما يحصل من أفعال أو أحداث بطريقة تسجيلية" وهي بذلك ليس لها قيمة ما لم يتم معالجتها وتحويلها إلى معلومات (كحالات، 2009: 22).

والبيانات كذلك "هي عبارة عن ملاحظات غير مفهومة، وحقائق غير مصقولة تظهر في أشكال مختلفة قد تكون أرقاماً أو حروفاً أو كلمات أو إشارات أو صوراً، دون سياق أو تنظيم" (خريف وآخرون، 2009: 234).

كما أن البيانات "هي المادة الخام للمعلومات التي تكون عادةً مبهمّة وغير مفهومة للجنس البشري حيث إنها تمثل أحداثاً وقعت ولم يتم تنظيمها وترتيبها بشكل مناسب (طيبي، 2010: 20).

يتضح من هذا المفهوم أن البيانات هي المادة الخام للمعلومات قبل إجراء أي معالجات عليها، لذا فإن عدداً من الباحثين قد انطلقوا من فكرة مفادها أن البيانات تعبر عن مجموعة من الحقائق والأفكار حول شيء معين، وهي بشكل عام تعبر عن حقيقة أو ملاحظة لحادث معين وتضيف معرفة إلى معرفة الفرد (قوي، 2015: 12).

لذا يمكننا القول أن البيانات بعد جمعها ومعالجتها تمثل الخطوة الأولى في توليد المعرفة وإنتاجها أو اكتشافها وظهورها إلى النور، فهي - أي البيانات - تمثل النواة الأولى لإنتاج المعرفة.

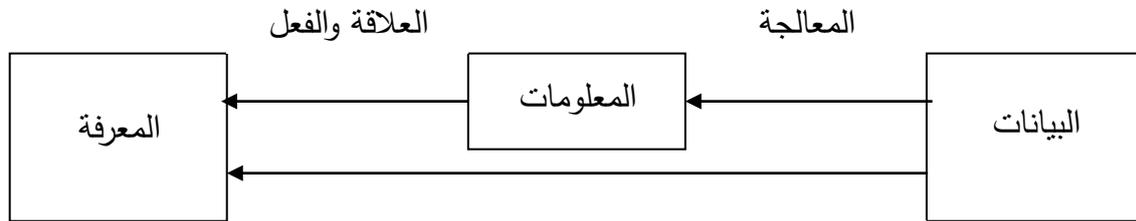
• المعلومات:

المعلومات "هي مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها وتم ترتيبها ووضعها بشكل مفهوم ذي معنى مفيد للجنس البشري (طيبي، 2010: 20).

من هذا المفهوم يتضح أن المعلومة تحتوي في داخلها مجموعة من البيانات حول حادث ما أو مشكلة ما قبل معالجتها، لذا يرى خريف وآخرون (2009) أن المعلومات "هي التي تمثل الحقائق والبيانات المنظمة التي تشخص موقفاً محدداً أو ظرفاً محدداً أو تهديداً ما" (خريف وآخرون، 2009: 234).

إلا أن ثمة علاقة ترابط وتكامل وانصهار بين المعرفة والمعلومات لحد الاندماج، وثمة علاقة تناوب وتناظر بينهما قد تبلغ درجة التناقض في بعض الأحيان، فالمعلومة ومزودها بالمعطيات والبيانات والرموز، ومخزونها من الوثائق والأرشيفات وبنوك المعطيات التي ترونها وتغذيها، والمعرفة امتداد للمعلومة تصفي ما توفر منها وتهيكله، وتحدد له السيورة وتصنع له السياق زمانا ومكاناً؛ والمعلومة حامل للمعرفة إذن والمعرفة حاضنة للمعلومة يلتقيان في الهدف ويتقاطعان في الغاية (طيطي، 2010: 21).

وانطلاقاً من هذا يمكن القول بأن المعلومة تمثل المعرفة في مرحلتها الجينية، التي تتشكل من خلال صقلها وتنظيمها وتفسيرها ودعمها بالأدلة التي تبرهن صحتها. ومن الممكن توضيح العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة (البيانات، والمعلومات، والمعرفة) كما هو موضح في الشكل رقم (1):



البيانات التي لها علاقة والبيانات العملية

الشكل رقم (1)

يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة

– أهمية المعرفة:

لقد حظيت المعرفة بأهمية كبيرة منذ فجر التاريخ حيث نجد أن الفلاسفة القدماء والعلماء والمفكرين قد أكدوا على أهمية المعرفة؛ وذلك لما تلعبه من أدوار مهمة في الجوانب الروحية والحياتية؛ حيث عملوا على توثيق المعارف وأسبابها، كما عملوا على وضع الأسس والأصول النظرية والفهم والتطبيق العلمي لكل جانب ولكل حقل فرعي من حقولها؛ ومن ثم نجد أن الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427-347 ق.م) يرى بأنه من دون المعرفة لن يكون الإنسان قادراً على معرفة ذاته، وإن حامل المعرفة وحده القادر على فهم عالمه المحيط به والمتمثل في الوجود (طاشكندي، 1428)، و(الزطمة، 2011).

أما في عصرنا الحالي فإن المعرفة أصبحت الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني الراهن والعصب الحقيقي لمنظمات اليوم ووسيلة إدارية هادفة ومعاصرة للتكيف مع متطلبات العصر، إذ إن المعرفة هي المورد الأكثر أهمية في صناعة الثروة وتحقيق التميز والإبداع في ظل تصاعد بعض المفاهيم (كالعولمة، والخصخصة، وثورة المعلومات)، واتساع رقعة المجتمعات الإنسانية المختلفة (الزطمة، 2011: 2).

كما أصبحت المعرفة – كذلك – أهم عامل في التنمية الاقتصادية، فأكثر الاقتصاديات تقدماً على الصعيد التكنولوجي اليوم هي تلك الاقتصاديات القائمة على المعرفة، حيث تنشأ ملايين المهن المرتبطة بالمعرفة في مجموعة من الفروع العلمية والاختصاصات التي برزت فجأة (تقرير البنك الدولي، 2002: 9).

لذا فإن المعرفة أسهمت وتسهم في تحقيق معظم التحولات العالمية العميقة والمهمة، وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تلعب دوراً مهماً في إعادة هيكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة، فهي العنصر الأهم في رأس مال البلدان

ورصيدها الأول في تحقيق الفائض الاقتصادي، كما أصبح تقدم المجتمعات يقاس بنصيب عنصر المعرفة فيها (ملحم، 2012)، و(غليون، 2005)، و(صبري، 2010).

كما أنها تتيح المجال أمام الأفراد والمؤسسات للاستفادة من المصادر المتاحة وتعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد، إضافة إلى أنها تسهم في تعميق التنمية الشاملة وتعزيزها، وتُعد العامل الأهم لنجاح أي نشاط اقتصادي والاستثمار فيه، فهي مفتاح النمو الاقتصادي في الوقت الراهن، وتلعب دوراً مهماً في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته وفي تحديد الوسائل والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات، وفي توسعها وفيما تنتجه وتلبية من احتياجات وما توفره من خدمات للمستفيدين (الوادي، 2011) (الزعيبي، 2011)، و(زميلة والا بنجلا، 2011).

وإلى جانب ذلك فالمعرفة تسهم في الزيادة المستمرة للمؤسسات والمنظمات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليداً وإنتاجاً واستخداماً، ومن ثم تسهم في تحويل المؤسسات إلى مجتمعات معرفية، وتساعد في إحداث التغييرات الجذرية في المؤسسات لتتكيف مع التغييرات المتسارعة في بيئة العمل ومواجهة التعقيدات المتزايدة فيها (عثمان، 2010)، و(بشير، 2012). كما أن المعرفة تعمل على تحديد القرار باختيار النشاط الرئيسي للمؤسسة والمجالات التي توظف فيها أموالها ومواردها المتاحة، وبالتحديد فإن المعرفة التقنية تسهم في تخطيط العمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية في حقول العمل الإداري ذات الأهمية، إذ إن المعرفة المتجددة تسهم في تحديد المنتج ونوعيته وطرق وصوله إلى الزبون في الوقت المناسب (السلمي، 2002)، و(الزطمة، 2011).

وتعد المعرفة سلعة اقتصادية يمكن للمؤسسة أو الشركة الاستفادة منها عبر بيعها كسلعة نهائية والمتاجرة فيها واستخدامها لتعديل منتج معين أو لإيجاد منتجات جديدة (العالي وقندجلي، 2009).

وتظهر أهمية المعرفة من خلال استخدام تطبيقاتها في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والخدمية والحاجات البشرية، حيث أصبحت المعرفة مورداً اقتصادياً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، والأساس الأهم في الاستثمارات القائمة على رأس مال معرفي يتمثل في الأصول غير المادية التي تنتج منتجات غير مادية، بل أصبح امتلاكها مفتاح سر نجاح المؤسسات الرائدة وسر بقائها واستمراريتها في المستقبل (أبو الشامات، 2012: 595).

أما على مستوى المؤسسات الجامعية فإن أهمية المعرفة تبرز من خلال ما يلي:

1. أن المعرفة في الجامعات تكتسب أهمية واضحة من خلال ما تلعبه من دور مهم في نجاح الجامعة وتحقيق أهدافها، بإسهامها في التحول إلى اقتصاد المعرفة.
2. أن المعرفة تسهم في تحول الجامعات إلى مجتمعات معرفية، وذلك بما تحدثه من تغيير جذري في المؤسسة لكي تتكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال ولتواجه التعقيد المتزايد فيها (المليجي، 2010: 76).
3. لقد تغيرت طبيعة الاقتصاد ليصبح اقتصاداً معرفياً، حتى أصبحت صناعة المعرفة والإبداع تهدف إلى إثراء عقل الإنسان وتثويره وتطويره وشحذه نحو الإبداع والابتكار، وزيادة كفاءة العمل، وبالتالي أصبح رأس المال في مؤسسات التعليم الجامعي كامناً فيما يتوافر لديها من معرفة يمتلكها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقيادتها الإدارية وكافة العاملين بها، وبالتالي فإن جودة هذه المؤسسات تتحدد بمدى قدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية.
4. تُحدد مستويات المعرفة ونوعياتها المتاحة للجامعة فعالية وكفاءة ما تقوم به الإدارة من أمور لتفعيل مواردها، وإعادة هيكلتها، ومحاولات تطويرها وتحسين أدائها بما يتلاءم والتحول إلى اقتصاد المعرفة (المليجي، 2010: 75).

5. تحتاج الجامعة إلى المعارف المتجددة لتنفيذ عمليات تطوير خدماتها التعليمية والمجتمعية والبحثية وتحسينها، والوصول بمستواها إلى المستويات العالمية.

6. يمثل نقل المعرفة وإنتاجها المبرر الأساسي لوجود الجامعة، فعضو هيئة التدريس من خلال عمله كباحث يطور المعرفة، وينشر أبحاثه، ويقدم موضوعات متميزة في المؤتمرات العلمية، كما يسعى لنقل معارفه من خلال طرق تقليدية كالكتب والأبحاث أو من خلال الطرق المستحدثة والتكنولوجيا المتقدمة (عبدالرازق، 2010: 137).

- خصائص المعرفة:

لقد تعددت خصائص المعرفة نتيجة لتطور مفهومها من مجرد مجموعة من المعاني والمعتقدات والتصورات الفكرية التي يتم التوصل إليها لفهم الظواهر المحيطة، إلى كونها سلعة استثمارية لها قيمتها ومردودها الاقتصادي، مما استلزم من الإدارة الفاعلة والناجحة للمعرفة الفهم الواضح والعميق لهذه الخصائص ولطبيعتها، لذا يرى هوسيل وبييل (Housel and Bell) بأن المعرفة تتصف بإمكانية التوليد، وإمكانية الموت، وإمكانية الامتلاك والتخزين والتصنيف، وإمكانية النشر والتفاسم، إضافة إلى أنها لا تستهلك بالاستخدام، إلا أن العلماء والباحثين يجمعون على أن للمعرفة مجموعة من الخصائص - القرني (2009)، وعثمان (2010)، والزمطة (2011) - التي تميزها عن سائر مظاهر النشاط الفكري الإنساني وهي:

1. **التراكمية والتجدد:** التي تعني أن المعرفة تتراكم وتتفاعل مع معطيات معرفية جديدة لتتولد بالإبداع والابتكار معرفة جديدة وهذه المعرفة بدورها تتفاعل مع المعطيات والأحداث وهذا ما يعطيها خاصية الاستمرار والتجدد (الزمطة، 2011: 21).

2. **التنظيم:** وفق هذه الخاصية فإن المعرفة المتولدة ترتب وتتنظم في نسق تمكن المستفيدين من الوصول إليها بسهولة ويسر والانتقاء منها بما يخدم أهدافهم ويساعدهم في حل المشكلات والتحديات التي يواجهونها (عثمان، 2010: 20).
3. **الشمولية واليقين:** ويقصد بالشمولية هنا أن المعرفة تشمل الكل سواء الظواهر التي تدرسها أو العقول التي تقوم بعملية الدراسة والبحث أو العقول التي تتلقاها، أما اليقينية تعني الاعتماد على أدلة مقنعة ودامغة.
4. **البحث عن الأسباب:** فالمعرفة في العادة هي محاولة الوصول إلى أسباب حدوث الظواهر وتفسيرها، بحيث يمكن التنبؤ بحدوثها ومن ثم التحكم فيها أو معالجتها بشكل أفضل.
5. **الدقة والتجريد:** والمراد بذلك أن تكون المعرفة بعيدة عن النزعات الذاتية والميول الشخصية، بحيث يتم عرض الحقائق الواردة فيها والتعبير عنها رياضياً وبشكل موضوعي.
6. **الذاتية:** فالمعرفة هي نتاج تفاعل الإنسان مع الظواهر والمعلومات المحيطة به وبذلك فإنها تتأثر بعمق بخلفية الشخص الذي يتعاطى معها وكذلك بالسياق الذي يتم فيه تناول هذه المعلومات وتلك الظواهر.
7. **القابلية للانتقال:** إن هذه الخاصية للمعرفة ظاهرة للعيان فالشخص في عمله على سبيل المثال قد يجرب أسلوباً معيناً في تنفيذ مهمة ما، فإذا ما نجح في ذلك فإنه يفكر تلقائياً في إمكانية نقل هذه المعرفة إلى مهمة أخرى، والمنظمات تقوم بالشيء نفسه إذ تحاول تعميم تجاربها الناجحة ونقل المعرفة البناءة بين مواقعها أو فروعها أو أقسامها...إلخ.
8. **الطبيعة المضمرة - المخفية:** وهذه الخاصية تدل على أن الناتج المعرفي يختزن في العقل وقد لا يخرج صاحبه إطلاقاً أو يخرج جزءاً منه أو يخرج بشكل معين بعد فترة من

الزمن، إن فهم هذه الخاصية للمعرفة غاية في الأهمية لنجاح عملية التحول إلى إنتاج المعرفة وإدارة المعرفة ومن ثم التحول إلى الاقتصاد المعرفي.

9. **التعزيز الذاتي:** تتميز المعرفة عن غيرها من الثروات بأن المشاركة فيها لا تنقصها، فالشخص الذي يمتلك المعرفة ويشارك بها غيره سيبقى معرفته لديه في حين أنه يضيف إلى معرفة غيره، هذا في الحد الأدنى، والمتوقع أكثر من ذلك أن المشاركة المعرفية بينهما ستضيف قيمة جديدة لمعرفة كل منهما.

10. **الزولية:** إن قيمة المعرفة وأهميتها ليست ثابتة مع الزمن بل هي عرضة للتغير، لا بل والزوال مع مرور الوقت لاسيما في مجال الأعمال التي تعمل وتتمو في بيئة مفتوحة.

11. **اللحظية:** هذه الخاصية للمعرفة لا تعني أبداً العشوائية كما أنها لا تعني أيضاً عدم إمكانية التحكم في إدارتها بسبب هذه الخاصية إذ المطلوب هو تهيئة المناخ المناسب لتوليد المعرفة ومن المؤكد عندئذ أن شيئاً ما سيتولد دون أن نجزم بالضبط بتوقيته أو مدى فائدته (الزطمة، 2011: 21) حيث أنه من الصعوبة البالغة برمجة توليد المعرفة الجديدة إذ لا أحد يستطيع التنبؤ بالضبط متى سيتم توليد معرفة جديدة وما هي تلك المعرفة المتولدة (طاشكندي، 1428: 51).

والمعرفة كسلعة اقتصادية لها خصائص تختلف بشكل ملموس عن تلك التي تميز السلع التقليدية وخاصة السلع ذات الطبيعة المادية.

هذه الخصائص مزدوجة فهي من جهة تمثل لنشاطات إنتاج المعارف مردوداً اجتماعي مرتفع جداً وهي بالتالي تشكل آلية قوية للنمو الاقتصادي مما يعيق نشر المعارف ويمكن شرح هذه الازدواجية بواسطة خصائص المعرفة الثلاث الآتية:

- المعرفة هي سلعة يصعب التحكم فيها ولها تأثيرات خارجية: فالمعرفة سلعة غير قابلة للحصر أي أنه من الصعب جعلها حصرية والتحكم فيها بطريقة خاصة، فالمعلومات والمعارف قد تتسرب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها، فتكون مفيدة لمعاملين آخرين دون أن يتحملوا تكاليف الأبحاث والتنمية.
- المعرفة هي سلعة غير تنافسية: فهي تمتاز بكونها غير قابلة للنفاذ حيث إن المعرفة لا تتلف عند الاستخدام، فاستخدام معرفة موجودة من قبل وكيل إضافي لا يفترض إنتاج نسخة إضافية، فالعناصر الاقتصادية لا تتنافس على استهلاكها، ولخاصية عدم التنافسية هذه بعدان: الأول - بوسع أي فرد اللجوء إلى معرفة ما عدد لا متناهي من المرات، دون أن يكلفه ذلك شيئاً بغية إنتاج عمل ما والثاني - بوسع عدد لا متناهي من الأشخاص استخدام المعرفة ذاتها دون أن يحرم أحد منها.
- والمعرفة هي سلعة تراكمية كما أسلفنا الذكر من ناحية أن كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج معارف جديدة، بمعنى آخر ليست المعرفة سلعة استهلاكية فقط بل هي سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون بحد ذاتها قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية (توتليان، 2006: 13).

- مصادر المعرفة:

أجمع العلماء على أن مصادر المعرفة في الفكر المعاصر تنقسم إلى مصدرين هما مصادر داخلية ومصادر خارجية (Mar quardt, 2002)، و(الكبيسي، 2005)، و(الوديناني، 2007)، و(همشري، 2008)، و(القرني، 2009)، و(الزطمة، 2011)، و(المشارفة، 2012)، ويمكن عرض هذين المصدرين على النحو الآتي:

أ. **مصادر داخلية:** وهي تشمل على الأفراد الذين يكونون رأس المال المعرفي للجامعة، وما يمتلكونه من خبرات ومهارات متراكمة وإبداعات متجددة (المشارفة، 1012: 18) ومن الأمثلة على المصادر الداخلية للمعرفة الاستراتيجيات، والمؤتمرات الداخلية، والمكتبات الإلكترونية، والتعلم الصفي، والحوار، والمهارة، أو من خلال التعلم بالعمل أو البحوث وبراءات الاختراع الداخلية.

ب. **مصادر خارجية:** "وهي تلك المصادر التي تظهر في بيئة الجامعة المحيطة، التي تتوقف على نوع العلاقة مع المؤسسات الأخرى الرائدة في الميدان أو الانتساب إلى التجمعات التي تسهل عليها عملية استنساخ المعرفة" (الكبيسي، 2005: 20)، ومن أمثلة هذه المصادر المكتبات والشبكات العنكبوتية "الإنترنت" والقطاع الذي تعمل فيه المؤسسة والمنافسون لها والموردون والزبائن والجامعات ومراكز البحث العلمي وبراءات الاختراع الخارجية، وتعد البيئة المصدر الخارجي للمعلومات والمعرفة حيث يعمل الأفراد على مختلف مستوياتهم التنظيمية ومن خلال كل المدركات الحسية "السمعية، والبصرية، واللمس، والذوق، والشم" أو أحدها وبراءات الاختراع الخارجية" على اكتساب البيانات والحوادث من البيئة ومن خلال قدراتهم الإدراكية (كالتأمل، والفهم، والتسبيب، والحكم) يستطيعون معالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات، ومن خلال الخبرة والذكاء، والتفكير والتعلم يستطيع الأفراد تفسير هذه المعلومات ووضعها في معنى للتحويل إلى المعرفة، والاختلاف في مستوى هذه المعرفة يتوقف على الاختلاف في المسائل والمدركات.

– أنواع المعرفة:

المعرفة ليست نوعاً واحداً متجانساً ومنظماً؛ لأن المعرفة ليس لها شكلٌ محدد ولا يمكن أن توضع كلها في قالب واحد (القرني، 2009: 21)، ولقد حاول الكثير من العلماء والمفكرين تصنيف المعرفة وتحديد أنواعها، ومن ثم اختلفوا في التسميات حيث نجد أن الفيلسوف (هوينهر) ميز بين دربين من دروب المعرفة هما: المعرفة الحية وهي التي لها صدى عند الإنسان، ويحفظها ويستخدمها في جميع مناسط حياته وتكون له القدرة على الابتكار والإبداع عند التعامل معها، والمعرفة الميتة وهي المعرفة التي لا يوجد لها صدى لدى الإنسان ولكن يحفظها بطريقة آلية دون فهمها وليست لها القدرة على الابتكار (الطيبي، 2011)، و(قيطة، 2011: 14).

وإذا كانت المعرفة هي "كل شيء ضمني أو ظاهري يستحضره الأفراد لأداء أعمالهم بإتقان، أو لاتخاذ قرارات صائبة" (السمير، 2013: 4) فإنه يمكن تحديد أنواع المعرفة كما يلي:

أ. المعرفة الضمنية (المبنية على الفرد) (Tacit knowledge):

ويطلق عليها أيضا المعرفة غير الرسمية أو غير المكتوبة، وتتمثل في النماذج العقلية، والخبرات والاعتقادات، والقيم، والمهارات التي تستقر في العقل البشري أو المؤسسة والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة (همشري، 2008: 43).

ويرى عليان (2008) أن المعرفة الضمنية "هي المعرفة المخفية، وتتضمن العمليات الشاملة التي قد تكون كبيرة أو صغيرة، وهي في حقيقة الأمر توجد في داخل عقل الفرد وقلبه، ومن غير السهل نقلها أو تحويلها للآخرين"، وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية، وليس من السهل التعبير عنها بالكلمات، ولا نستطيع الاستيلاء عليها، ولا السيطرة عليها، وتمثل العادات والتقاليد والثقافة، وهي غير مكتوبة، وقد تنعكس على السلوك (قيطة، 2011: 15).

وهذا النوع من المعرفة يدل على المعرفة الذاتية (Knowledge Subjective) التي ترتبط بالقناعات والأفكار والنظريات والأحاسيس والفطرة إنها المعرفة حول علاقات الأشياء بعضها ببعض والفهم السببي للأشياء والأحداث إنها ما يميز أي إنسان عن غيره وهو بالضبط ما يعطي لكل إنسان إحساسه الخاص للعالم من حوله (طاشكندي، 1428: 54).

ويرى بشير (2012) أن المعرفة الضمنية "هي المزيج السائل من الخبرات والقيم والمعلومات السابقة والرؤى الخبيرة التي تقدم إطاراً لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة (بشير، 2012: 30)، وهي المعرفة التي يقصد بها المهارة الفردية والجماعية التي نجدها في القدرات أو الكفاءات (حامي، 2015: 58).

لذا فإن ويج (Wiig; 1993) يرى أن المعرفة الضمنية تتألف من مجموعة الحقائق والبيانات الثابتة، والأنماط الذهنية، ومن وجهات النظر، والأشكال والصور والمفاهيم، ومن الأحكام والتوقعات والفرضيات العامة والمعتقدات، ومن استراتيجيات التفكير، والمداخل الميتودولوجيا (العنبي، 1428: 51).

مما سبق يمكن تعريف المعرفة الضمنية بأنها "عبارة عن تصورات ومفاهيم ووجهات نظر ومعتقدات تنشأ داخل الإنسان؛ نتيجة لمحاولته فهم وتفسير بعض الحوادث أو المواقف التي يتعرض لها أو الممارسات التي يقوم بها، ومن ثم تسهم في توجيه سلوكه، ولا يستطيع التعبير عنها في صورة لفظية أو مكتوبة ما لم تُتَّح له الفرصة لذلك" وبناء على ذلك يمكن تحديد خصائص المعرفة الضمنية فيما يلي:

- أنها غير قابلة للتشارك والتقاسم والتخزين (المشارفة، 2012: 13).
- أنها عبارة عن تصورات ومفاهيم ومعتقدات ووجهات نظر تفسر لصاحبها موقفاً معيناً وتسهم في توجيه سلوكه.

- أنها غير مكتوبة، ولا يمكن التعبير عنها في شكل لفظي.
 - أنها ذاتية التكوين فهي تنشأ في عقل صاحبها، ومن ثم فهي تموت بموته ما لم يُقْم بالتعبير عنها.
 - أنها معقدة التركيب والتراكم، وتستطيع توجيه السلوك فردياً فقط (العتيبي، 1428: 52).
- ب. المعرفة الصريحة:**

لقد تعددت تعريفات هذا النوع من المعرفة نذكر منها: أن المعرفة الصريحة هي "المعرفة الواضحة المسجلة والمدونة ويسهل نقلها والمشاركة فيها" وتمثل بالنسبة للمجتمعات القوانين والتشريعات، أما بالنسبة للمؤسسات فتتمثل في مواصفات منتج معين، أو صيغة علمية، أو برنامج حاسوب (بشير، 2012: 29).

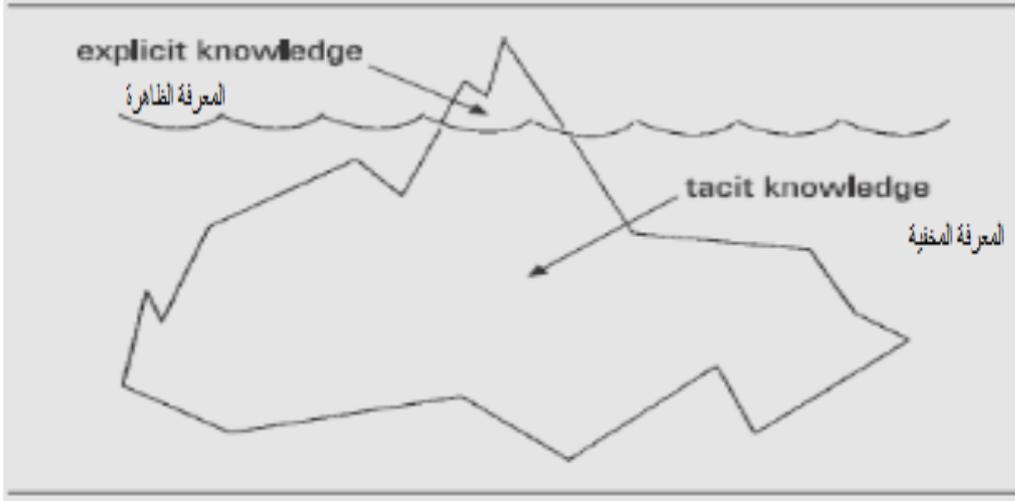
في حين عرفها نجم (2005) بأنها "المعرفة الرسمية والقياسية والمرمزة، والنظامية والمعبر عنها كميّاً والقابلة للنقل والتعلم والتدريب خارج المؤسسة" ومن ثم يعرفها الشمري والحدراوي (2011) بأنها "المعرفة التي يمكن تداولها والإفصاح عنها ونقلها وتقاسمها بسهولة (الشمري والحدراوي، 2011: 182)، لذا فهذه المعرفة تأخذ أشكالاً عديدة مثل الملكية الفكرية والحماية القانونية، وبراءات الاختراعات، وحقوق النشر، والأسرار التجارية، كما نجدتها في منتجات المؤسسات والشركات وخدماتها، وأدلة العمل وإجراءاته، وخطط ومعايير أداء الأعمال وتقييمها (زلماط، 2010: 42).

وقد حددت المشاركة (2012) مجموعة من الخصائص تتميز بها المعرفة الصريحة وهي:

- أن المعرفة الصريحة يمكن التعبير عنها في أشكال متعددة (كلمات - أو رموز - أو رسم).
- أنها قابلة للنقل والمشاركة بعكس المعرفة الضمنية التي لا يمكن مشاركتها.

- يمكن الوصول إليها ونقلها وتخزينها والمتاجرة بها.
- تعمل على توجيه السلوك الفردي والمؤسسي، وأيضاً المجتمعي بشكل عام (المشاركة، (2012).

ويوضح الشكل رقم (2) نوعي المعرفة الصريحة والضمنية:



*المصدر (عبدالحق ومصطفى، 2013: 5).

الشكل رقم (2)

يوضح نوعي المعرفة الصريحة والضمنية:

يلاحظ من الشكل السابق أن المعرفة عبارة عن جبل جليدي تمثل فيها المعرفة الصريحة الجزء الظاهر من قمة الجبل بينما تمثل المعرفة الضمنية الجزء الغارق أو المختفي من هذا الجبل، وإضافة إلى تلك التصنيفات السابقة لأنواع المعرفة فإن (J Mason, 2005) يقدم تصنيفاً حسب علامات الاستفهام الستة مضافة إليه "معرفة ماذا لو" وهي موضحة في رقم الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

يبين أنواع المعرفة وفق علامات الاستفهام

أنواع المعرفة	التوصيف
معرفة ماذا Know What	موضوع المعرفة: إدارة المعرفة، الإنترنت، أنظمة، علوم الطبيعة، الاقتصاد إلخ.
معرفة من Know Who	العلاقات، والشبكات، الصلات، والمؤسسات، الأفراد، التشارك، الجمعيات، والنوادي.
معرفة كيف Know How (الدراية الفنية)	المهارة، التشبيك، الاستشارة، عملية المشاركة، التقاسم، إعادة البحث، التطوير، الاختيار، القيام بالعمل، عملية الابتكار، والعملية الإدارية.
معرفة لماذا Know Why	عرض الأسباب (Rationale)، السياق، تخطيط الأعمال، الإستراتيجية، الأسباب، والتفسيرات.
معرفة أين Know Where	الموقع، إلى أين، من أين، المركز الاستراتيجي، التخطيط، والإبحار.
معرفة متى Know When	في الوقت المحدد، التوقيت، سرعة الأداء، التخطيط، الجدولة، السياق، الماضي، المستقبل.
معرفة فيما لو Know If	الحالة المحددة، السيناريوهات، تطوير السيناريو، الاستشراف، المستقبلات، الوقفية.

*المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة الملك عبد العزيز (2012: 8).

هرم المعرفة:

لكي نتمكن من إدراك مفهوم المعرفة وعلاقتها بكل من البيانات والمعلومات لابد من التطرق إلى عملية تكوين المعرفة، من خلال هرم المعرفة والذي تعددت أشكاله وتفاصيله نظراً لكونه مازال موضع بحث العديد من العلماء والمتخصصين في مجال المعرفة، ومن هذه النماذج:

أ. نموذج (Alan and Raddun): وفق هذا النموذج تشكل البيانات الخام والبيانات

الضمنية أسفل قاعدة الهرم، إضافة إلى تسجيل البيانات وقواعد البيانات، ومخازن البيانات

الأخرى، أما البيانات العملية فتقع في المربع الثاني من هذا الهرم حيث تعكس إجراءات

كاملة وتكاملية ويطلق عليها (التفصيل الذري Atomic Detail)، وعلى مستوى إدارة المعلومات تحدث تغييرات مهمة، وتكون في هذا المستوى بيانات أكثر تلخيصاً وأكثر سهولة، مندرجة تحت مجموعات، ومخزنة ومعالجة بشكل سليم، حيث تكشف عن سياق الموضوع الذي نتناوله، ثم يأتي بعد ذلك مستوى المعلومات الملخصة بشكل دقيق ويطلق على هذا المستوى (ذكاء الأعمال Business Intelligence) الذي يتم إنتاجه من خلال معالجة البيانات والمعلومات، وتنظيمها وتلخيصها وتنقيتها، والانتقاء منها، وجعلها في علاقات مترابطة، وتحليلها بشكل مكثف لإنتاج معرفة تنظيمية تكون عبارة عن تبصرات Insights مشتقة من المعلومات والبيانات التي يمكن العمل بموجبها، والتشارك فيها وفق الظروف والأساليب المتبعة، أما في قمة الهرم فتوجد الحكمة؛ التي تظهر في كونها خلود Timeless للمعرفة وخلصتها (حجازي، 2005: 66)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (3):



*المصدر (الحجازي، 2005: 66).

الشكل رقم (3)

يبين هرم المعرفة لكل من Alan and Raddun

ب. أما النموذج الثاني لهرم المعرفة فهو النموذج الذي طرحه كل من (Beckmang and

Liebwitz): والذي أطلقا عليه مسمى (السلسلة المتصلة للمعرفة)، وتكون قاعدة هذا

الهرم عبارة عن صور ورموز عديدة وكلمات وعبارات غير مفسرة دون أي سياق ومعنى،

وتعتبر هذه القاعدة عن البيانات الخام التي تم جمعها، ثم تلي ذلك المعلومات التي تكون عبارة عن بيانات تمت معالجتها، وتصنيفها وتشكيلها وتأطيرها، بحيث يكون لها معنى يمكن من خلال استخدامها إنجاز عمل ما أو مهمة معينة ثم يلي ذلك مستوى المعرفة الذي يشير إلى هياكل المعلومات والمبادئ والخبرات واتخاذ القرارات، واستغلالها في حل المشكلات، ثم يلي ذلك مستوى الخبرة التي تعني الاستخدام الفعال والملائم للمعرفة بغرض تحقيق النتائج وتحسين الأداء، وتشكل القدرة أعلى قمة الهرم ويقصد بها الإمكانية المنظمة لإنتاج أو توليد منتجات لها قيمة وعلى مستوى عالٍ من الأداء، فالقدرة هي أكثر من كونها أداة بل هي إمكانية تحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، والابتكار والتوليد، حيث تتطلب تكامل وتعاون العديد من الأفراد والفرق والتنسيق فيما بينهم.

وبالرغم من أن الكثير من الدراسات ترى أن الخبرة تسبق المعرفة إلا أن هذا النموذج يرى العكس من ذلك حيث ينظر إلى الخبرة بأنها نتيجة لممارسات معرفية (حجازي، 2005: 68)، و(الغنيم، 2013: 13)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (4):

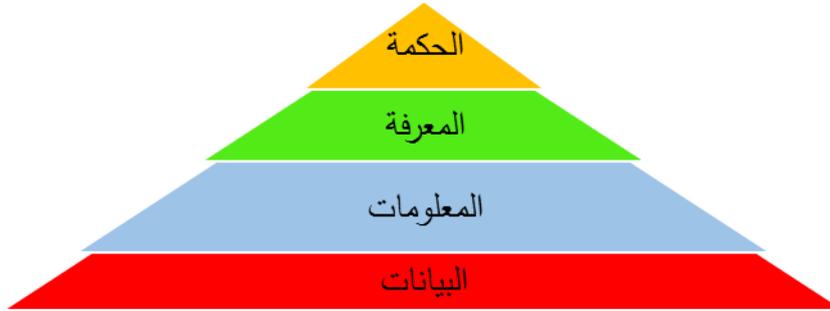


*المصدر (الغنيم، 2013: 13).

الشكل رقم (4)

يوضح هرم المعرفة كما يراه كلٌّ من (Beckmang and Liebwits)

ج. **النموذج الثالث:** وهو النموذج الأكثر شيوعاً حيث يبدأ من البيانات التي تمثل المورد الخام وتتكون من نصوص ومفاهيم وأرقام ورموز بحاجة للمعالجة والتنظيم حتى تتحول إلى معلومات تشتمل بدورها على مجموعة من البيانات تمت معالجتها وتنسيقها وتجهيزها بهدف استغلالها والاستفادة منها، وإذا ما وضعت تلك المعلومات في معاني لشرحها وتفسيرها أصبحت معرفة إذا ما أحسن استغلالها بشكل أفضل في اكتشاف المواقف وتقويمها واتخاذ القرارات الصائبة بصدها صارت حكمة، تلك الحكمة التي إذا امتلكها الفرد أو المؤسسة صار قادراً على استشراف المستقبل واستخدام العقل للمفاضلة بين البدائل، ويكون الاختيار سلوكاً ذكياً كلما كان هذا السلوك متفقاً مع المبادئ والقيم، ومن ثم يكون أكثر استناداً إلى الحكمة (الغنيم، 2013: 12)، و(فريد، 2013: 42) ويمكن توضيح ذلك وفق الشكل رقم (5):



*المصدر (المدلل، 2012: 23).

الشكل رقم (5)

يوضح هرم المعرفة وفق النموذج الأكثر انتشاراً

– تأثير المعرفة في مسارات التعليم الجامعي:

يرى السلمي (1997)، وعبدالحميد (1998) أن المعرفة تحدث مجموعة من الآثار على

مؤسسات التعليم الجامعي منها:

- تغيير أهداف العلم وتوجيهه للتطبيقات، فيما يعرف بتكامل المعرفة؛ لمزيد من العلم والتعلم.
- تغيير أساليب وأدوات الحصول على المعرفة وتنظيم تراكمها واسترجاعها بالحاسب الآلي.
- ازدياد الروابط البحثية وبرامج التبادل العلمي، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة البحثية.
- تزايد البحوث بين التخصصات فيما يعرف بالدراسات البينية؛ لتبادل الخبرة والمعرفة والأداء.
- تزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية والتطوير، وفي استخدام الأنشطة المعرفية.
- تزايد وضع المعايير العلمية في عالم ابتكاري، لتجنب التكرار ووضع المبتكر في المقدمة.
- حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، وإعطاء دور واسع للعلم والخبرة والمهارة.
- تقادم المعارف وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه في الجامعات والمؤسسات التعليمية بشكل عام.
- الجامعة لم تعد المصدر الوحيد للمعرفة، لقيام مؤسسات خاصة تهتم بتوليد المعرفة وتطويرها، وحدوث انقسام بين مؤسسات التعليم في الميزانية والإمكانات والمكانة والتأثير والتخصص.
- إفساد طبيعة الأبحاث الجارية في الجامعة، لما تثيره من قضايا أخلاقية ودينية وتربوية.
- تنامي السرية داخل مختبرات الجامعة؛ مما أدى إلى الحد من عملية تطوير العلم وحيويته وتبادله (الربيعي، 2008: 113).

ثانياً مجتمع المعرفة:

- مفهوم مجتمع المعرفة:

لقد ظهر مصطلح مجتمع المعرفة لأول مرة في عام (1969) من قبل عالم الإدارة "بيتر دراكر" وانتشر استعماله في التسعينيات، وبخاصة عبر الدراسات المفصلة حول الموضوع، التي نشرت من قبل باحثين مثل "روبن مانسيل" و"نيكو سيتهر"، وقد واكب ظهور المصطلح ولادة مفهوم المجتمعات المتعلمة، والتعليم مدى الحياة (تقرير المعرفة، 2005)، و(قيطة، 2011: 20)، وأشار البيلاوي (2007) إلى أن مفهوم مجتمع المعرفة ظهر لأول مرة في منتصف الستينيات من القرن الماضي عندما كانت تحدث مناقشات جداولاً ومناقشات حول التناقضات والعيوب أو العقبات التي تواجه المجتمع الصناعي مثل التناقضات الخاصة بالموضة التي تتاسب المجتمع الصناعي ومن هنا فقد بدأ المجتمع الحديث في التركيز على المعرفة ووظيفتها (جمعة، 2009: 4)، حيث بدأ التحول العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين من مجتمع واقتصاد المعلومات إلى مجتمع واقتصاد المعرفة (صبري، 2010: 161)، واعتبر هذا المجتمع بأنه ثمرة التطورات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، نتيجة التحول في العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتنافسية ولعل من أهم هذه العوامل هي المعرفة (قدي، 2014: 5)، فقد تحول مجتمع اليوم من مجتمع صناعي يركز على المحتوى المادي للسلع والخدمات إلى مجتمع يركز على المحتوى المعرفي للسلع والخدمات، حيث مجتمع المعرفة الذي يؤكد على أهمية التأمل الناقد والحوار حول المعرفة واستخداماتها، ويتميز بالديمقراطية والحرية الجذرية لإنتاج المعرفة واستخدامها (همشري، 2008: 47).

ونتيجة لذلك فقد حظي مفهوم مجتمع المعرفة باهتمام دولي كبير، حيث نظمت المؤتمرات والاجتماعات والندوات التي تهتم بموضوع تكوين مجتمع معرفة ورسم صورة مستقبلية لهذا

المجتمع، ونتيجة لذلك جاءت تعريفات عديدة لمجتمع المعرفة منها "أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية (محمد، 2012: 867)، و(تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003: 39).

في حين يشير تقرير "اليونسكو" (UNESCO, 2005) إلى أن مجتمع المعرفة "هو المجتمع الذي لديه قدرات لإنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها وبثها واستخدامها من أجل بناء وتطبيق المعرفة للتنمية الإنسانية" (صبري، 2010: 161).

بينما يعرف أندرسون رونالد (Anderson Ronald E, 2008) مجتمع المعرفة عمومًا بأنه عبارة عن "مجموعة من الناس تجمعها مصالح مماثلة والذين يحاولون الاستفادة من معرفتهم مجتمعة، وهذا المجتمع لا ينحصر فقط في قطاعات التكنولوجيا العالية أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكنه يفتح تدريجياً على مختلف قطاعات الاقتصاد بأكمله، ليحول أغلبها إلى أنشطة كثيفة المعرفة" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011: 10).

ويعرف كلاً من العمري والسكرانة والخشاب (2009) مجتمع المعرفة بأنه "المجتمع الذي يتمتع أفراداه بمعرفة تشاركية عامة الانتماء متنوعة التخصص، تكون متاحة للجميع - أفراد ومؤسسات - بحرية كبيرة وبشكل ميسر وعادل وبأسعار منخفضة عبر دورة حياة المعرفة، بما يسمح بأعلى توظيف ممكن لها وذلك لتحقيق قوة المجتمع وثروته ورفاهيته" (العمري والسكرانة والخشاب، 2009: 139).

ويرى القرني (2009) أن مجتمع المعرفة "هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه مناهل العلم والمعرفة والثقافة، وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية، بما يُمكنه من التعليم والتعلم،

والتواصل والابتكار، والتقدم في كافة مجالات الحياة من خلال استخدام التقنية الرقمية، مما يجعله قادراً على اكتساب وإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة لخدمة التنمية" (القرني، 2009: 32).

ويؤكد عليّ (2012) أن مجتمع المعرفة في هذا العصر "هو المجتمع الذي يهتم بدور المعرفة، بما في ذلك البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، إلى جانب البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام وبيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص، بما يسهم في تطوير إمكانيات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع" (عليّ، 2012: 493).

إن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يهدف في الأساس إلى خلق المعرفة، وخلق ثقافة قوامها التشارك في المعرفة واستحداث تطبيقات تعمل أساساً عبر الإنترنت، وهو المجتمع الذي يهدف أيضاً إلى تلبية الاحتياجات المجتمعية وبناء الثروة والارتقاء بنوعية الحياة بصفة مستمرة وتوليد المعلومات على أساس معرفي ومعالجتها ونقلها واستعمالها (حسن، 2013: 14).

لذا على الجامعة في القرن الحادي والعشرين أن تعمل على بناء الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة القائمة على قدرة التعلم المستمر، وبناء الكفايات اللازمة لإتقان لغة الاتصال، وهو يتطلب القدرة على التحدث أو الكتابة باللغة الأم إضافة إلى إتقان لغة أجنبية، وبناء القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية.

- خصائص مجتمع المعرفة:

ولمجتمع المعرفة كما لغيره من المجتمعات خصائصه وسماته التي يمتاز بها ومن أبرز خصائص مجتمع المعرفة أن تكون المعرفة في عقول الكثرة لا كما كانت الأموال في أيدي القلة، وفي ظل هذا المجتمع تكون الحياة الهامشية للمحرومين من المعرفة حتى لو كانوا ممن يملكون المال، ولذلك ستكون القدرات العقلية الخلاقة للبشر والطاقات الفكرية والإبداعية هي وحدها التي ستحسم معركة البناء والتغيير والتنمية المستدامة في المجتمعات المعرفية وليس الأرض ورأس

المال والعمل، كما ادعت النظريات الرأسمالية على مدار القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين (الكبيسي، 2009: 585).

وقد حددت لجنة الجماعات الأوروبية (2003) مجموعة من الاتجاهات المترابطة يتميز بها مجتمع المعرفة عن غيره وتتمثل في مظاهر التقدم التي حققها هذا المجتمع في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وزيادة التركيز على الابتكار على الصعيدين المؤسسي والوطني، وبناء اقتصاديات للخدمات التجارية شديدة الاعتماد على المعرفة، ووجود إدارة للمعرفة تعمل على توليدها ونشرها وتوظيفها، وزيادة التوجهات نحو العولمة وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية.

ومن خصائص مجتمع المعرفة كذلك اعتبار المعرفة مورداً اقتصادياً؛ نتيجة لاستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات واستغلالها والانتفاع بها لزيادة كفاءتها وإنتاجيتها إضافة إلى اعتبارها وسيلة يمارس الجمهور من خلالها حقوقه ومسؤولياته بعد أن أتاحت نظم المعلومات توسيع النظام التعليمي، ونشر الثقافة لكافة أفراد المجتمع، كما يمتاز أيضاً باعتبار المعرفة على المستوى الاجتماعي وسيلة للارتقاء بمستوى معيشة البشر، ويتصف مجتمع المعرفة بإمكانية إنتاج المعرفة السياسية في ظل حرية انتشارها وتداولها وإتاحة الفرص للمشاركة في العملية السياسية وبلورتها أما على المستوى الثقافي فالمعرفة تُمكن من التعرف على القيم الثقافية للمعلومات والمعارف والاعتراف بها مثل: الخصوصية، واحترام الملكية الفكرية والمذهبية، وقبول الآخر المختلف (المصري، 2005: 39).

في ظل هذا المجتمع فإن الاستخدام المتنامي للمعرفة - التي لا غنى عنها في الحياة اليومية - مُهم للتطور الاقتصادي (طعان، 2009: 15).

كما يتميز مجتمع المعرفة بتوافر قدر عالٍ من التعليم ونمو متزايد في قوى العمل التي تمتلك المعرفة، ويمتاز أيضا بالقدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي وتحول مختلف المؤسسات ومنظمات المجتمع إلى مؤسسات ومنظمات دائمة التعلم، مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة في بنوك المعلومات وإمكانية إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية إضافة إلى وجود مراكز للبحوث القادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة والمساعدة في خلق وتوفير المناخ الثقافي الذي يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات ويتقبلها ويتجاوب معها (الطاهر، 2012: 282-283).

وقد لخصت قيطة (2011) مجموعة من الخصائص يمتاز بها مجتمع المعرفة عن غيره من المجتمعات تتمثل فيما يلي:

1. أنه مجتمع يتقن إنتاج المعرفة وتوليدها، وخصوصاً إنتاج البرمجيات التي تستخدم في الحصول على المعرفة، وأنه يستثمر كل الموارد المادية والبشرية المتاحة، وتتوفر فيه بنية تحتية معلوماتية.
2. أنه مجتمع يتقن صناعة المعلومات، ويتقن أفرادها التعامل مع المعلومات من حيث نقلها، وتوصيلها ونشرها، واستخدامها وتوظيفها، وتدار في المؤسسات بطريقة غير نمطية عن طريق إدارة المعرفة وغيرها من أنماط الإدارة الحديثة.
3. مجتمع تتوفر فيه مشاركة جماهيرية فعالة، مع وجود فئات تنتج المعرفة، كالخبراء والباحثين والعلماء والمصممين والمبدعين، ويتم فيه تناقل المعلومات بسهولة ويسر، وتصبح متاحة وسهلة التداول.

4. تنتشر فيه موارد بشرية متميزة مدربة، ومتعلمة، وتتمتع بقدرات ذهنية وطاقات فكرية وإمكانيات للابتكار والإبداع، حيث تتجدد فيه المعرفة بسرعة مما يجعلها تتقدم فيما يعرف بدورة حياة المعرفة.

5. كما تنتشر فيه ثقافة التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، والتعلم المستمر، ويتقن أفرادها فن النفاذ إلى مصادر المعلومات، ويتوفر فيه مركز البحوث والمؤسسات البحثية المتطورة.

6. تتغير فيه نمطية التعليم، ويتحول نحو التعليم الإلكتروني، وتتمركز خدماته حول التكنولوجيا والاتصال (قيطة، 2011: 28).

إلى جانب هذه الخصائص العامة لمجتمع المعرفة توجد مجموعة من الخصائص على المستوى التربوي يتصف بها مجتمع المعرفة وهي:

1. وجود معرفة تخصصية لها طابع تطبيقي وذات مستوى عالٍ إضافة إلى وجود منظمات للتعلم.

2. يساعد على العمل ضمن فريق من خلال تعلم الفرد كيفية الاندماج في الفريق، وكيفية الانتقال في العمل بين الفرق، وتحديد ما يتوقعه من الفريق، وما ينبغي أن يسهم به.

3. يمتاز بنشر ثقافة البحث والاستقصاء، فعلى المؤسسات التربوية أن توفر لمنتسبيها الفرص المناسبة لدراسة المشكلات والصعوبات والتحديات التي تواجههم بعقلية منفتحة.

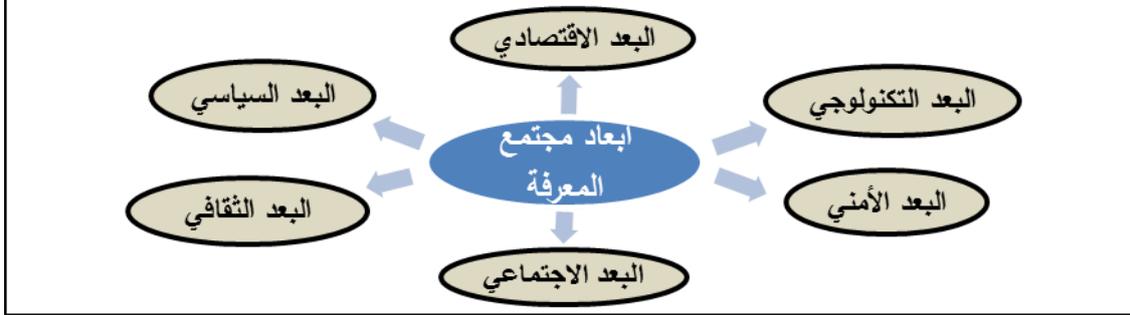
4. كما يمتاز هذا المجتمع بالنشر الكامل للتعليم النظامي وغير النظامي، والرسمي وغير الرسمي الراقى النوعية انطلاقاً من الإيمان بحق الجميع في التعلم وقدرتهم عليه.

5. مجتمع يمتاز بنظام تربوي تدعمه بنية تحتية بشرية ومادية وتقنيات المعلومات والاتصالات حيث تيسر وصوله إلى كل راغب فيه متى يشاء، ولأي غرض يريد بتعظيم

الإفادة من توظيف التقنية المتقدمة في عمليتي التعليم والتعلم، وكافة المناشط الحياتية
(القرني، 2009: 35)، و(محمد، 2014: 162).

– أبعاد مجتمع المعرفة:

يشير قدي (2014) إلى أن مجتمع المعرفة لم يعد مجرد مرحلة زمنية تعيشها المجتمعات المعاصرة، إنما له أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها حتى يمكن الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي (القدي، 2014: 6)، هذه الأبعاد تتخللها المعرفة ليس بوصفها نشاطاً من أنشطة المجتمع فقط وإنما بوصفها نشاطاً حاكماً يتخلل كل المناشط الأخرى ويؤثر فيها، كما أن هذه الأبعاد تشكل ملامحه وتميزه عن غيره من المجتمعات (مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة الملك عبدالعزيز، 2012: 10)، من هذا المنطلق يمكن تحديد أبعاد مجتمع المعرفة من خلال الشكل رقم (6):



* من إعداد الباحث

الشكل رقم (6)

يوضح أبعاد مجتمع المعرفة

ويمثل الوقوف على أبعاد مجتمع المعرفة أحد المنصات المهمة للدخول في خضم المجتمعات الجديدة التي تدفع مجتمعا للتحوّل باتجاه هذه المرحلة الجديدة التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، لذا يمكن عرض هذه الأبعاد كما يلي:

1. **البعد الاقتصادي (التنموي):** ويشير هذا البعد إلى أهمية المعرفة (أو المعلومة) باعتبارها سلعة أو خدمة تحقق القيمة المضافة وتسهم في توفير فرص العمل وترشيد الاقتصاد، لذا فالمجتمع الذي ينتج المعلومة أو المعرفة ويوظفها في جميع مجالات حياته الاقتصادية ومناشطه هو ذلك المجتمع القادر على المنافسة وفرض سياساته، كما يشير هذا البعد إلى عملية النمو التي لم تعد مجرد مسعى يستند إلى تعبئة المواد الخام فقط، بل هو نمو ذكي يعتمد على الابتكار والإبداع المستمر ونتيجة لارتفاع قيمة المعرفة بوصفها عاملاً من عوامل الإنتاج، فإن الاستزادة من التكنولوجيا يؤدي إلى تحفيز المعرفة في الدول المصدرة لها، في الوقت الذي تعمل على خنقها في الدول المستقبلية وعلى المستوى المحلي، ومن ثم وفقاً لهذا البعد فالاهتمام بالمعرفة يؤدي إلى تقليص الفجوة القائمة بين الدول المستقبلية للمعرفة والدول المصدرة لها التي بعضها ينفق ما يزيد عن (20%) في سبيل استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها؛ فالمحافظة على معدلات نمو طويلة المدى في الدول المصدرة للمعرفة يعتمد على الأساس المعرفي وعليه فإن الأزمة الاقتصادية التي نعاني منها هي أمية معرفية، ومن هذا المنطلق ينظر إلى مجتمع المعرفة بوصفه فرصة لتثبيت الكفاءات الوطنية، ويسهم في استجلاب الكفاءات المهاجر منها بدلاً من مغادرتها لأوطانها، إضافة إلى مساهمته في توطيد العلاقة بين الجامعات ومراكز البحوث والتطوير من جهة والقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة القيمة المضافة للمنتج المحلي وذلك بواسطة القراءة الصحيحة للمعلومات وحسن استخدامها (الزاحي، 2013: 304)، و(العبدالله، 2007).

2. **البعد التكنولوجي:** يشير هذا البعد إلى مدى انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى تأثيرها في مختلف مناشط الحياة، وهذا ما يدفع إلى ضرورة استجلابها

والعمل على توطينها داخل المجتمع وفقاً للظروف المتاحة، سواء أكانت هذه التكنولوجيا عبارة عن معدات وأجهزة أو عبارة عن برمجيات تسهم في عمل تلك الأجهزة، كما يعني البعد التكنولوجي أيضاً توفير البنية اللازمة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع (الشايح، 2011: 398)، و(الزاحي، 2013).

3. **البعد الأمني:** ويشير هذا البعد إلى الملكية الفكرية والسرقات الإلكترونية والاعتداءات الإلكترونية ففي ظل التطور الرقمي ما برحت الهجمات والاعتداءات الإلكترونية تتزايد بدوافع سياسية واقتصادية، فضولية وشخصية وكلها تتجه نحو الهياكل الإنتاجية، والبنى الحساسة والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية، وتسعى هذه الهجمات إلى إلحاق الضرر بأنظمة المعلومات باستخدامها للبرامج الخبيثة وبرامج الجوسسة، واعتراض البيانات ومنع تقديم الخدمات، وبالتالي تؤثر هذه الاعتداءات على ثلاث جوانب يتمثل أولها في الجانب العملي من خلال توقف أو تأخر إنتاجية المؤسسة حتى وإن لم يكن نشاطها يعتمد كلياً ومباشرة على المعلوماتية نتيجة توقف نظم المعلومات، أما الجانب الثاني فيتمثل في التكلفة المالية التي تستثمر في قطاع المعلومات داخل المؤسسة، فالاستثمار في الجانب المعلوماتي نشاط مهم من نشاطات المؤسسة، لذا فتدهورها وسوء تخزينها أو سرقتها يمثل خسارة كبيرة لتلك المؤسسة، ويؤدي إلى إيجاد تكاليف إضافية نتيجة السعي إلى تعويض المعدات المعطلة، فضلاً عن تكلفة استرجاع المعلومات، ويتمثل الجانب الثالث في تضرر سمعة المؤسسة وصورتها لدى المتعاملين معها، مما يؤدي إلى فقدان قطاعات من السوق تمثل فاقداً للمؤسسة.

4. **البعد الاجتماعي:** وينطلق هذا البعد من سيادة درجة معينة من الوعي بالثقافة المعلوماتية في المجتمع، وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودور المعلومة والمعرفة في بلورة

الرؤية السليمة واتخاذ القرارات سواء على المستوى الشخصي أو على المستوى الجماعي إلى جانب أهمية المعلومة في جميع مجالات الحياة، لذا يطلب من المجتمع الذي يسعى للتحول نحو مجتمع المعرفة توفير وسائط المعلومات إضافة إلى توفير المعلومات اللازمة من ناحية الكم والكيف ومعدل التجدد وهي التي تعمل على سرعة تطوير الأفراد داخل ذلك المجتمع (توفيق، 2007: 19).

5. **البعد الثقافي:** تعتبر المعرفة جوهر مجتمع المعرفة، وينظر إليها بوصفها وسيلة للتعرف على القيم الثقافية للمعلومات والمعارف والاعتراف بها، مثل الخصوصية واحترام الملكية الفكرية، والمذهبية وقبول الآخر المختلف (قدي، 2014: 8).

6. لذا يشير هذا البعد إلى الاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، إضافة إلى السماح بحرية التفكير والإبداع، والعدالة والمساواة في نشر العلم والمعرفة والخدمات بين الشعب دون توجهات أيديولوجية أو تحيز حزبي، كما يعني ببث الوعي الثقافي في حياة الفرد اليومية، وعلى المستوى المؤسسي والتنظيمي والمجتمع بشكل عام (الطاهر، 2012: 279).

7. **البعد السياسي:** لعل المشكلة التي تعاني منها مجتمعاتنا اليوم هي عملية المشاركة سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى الوطني عامة؛ ومن ثم فمجتمع المعرفة يهتم بعملية إشراك الأفراد في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استخدام المعلومات وحرية تداولها، وتوفير مناخات داعمة لهذا التوجه بكل ديمقراطية وعدالة ومساواة ودون كبت للحريات ودون التعدي عليها سواء أكانت حريات عامة أو خاصة، ومن ثم دفع الجماهير باتجاه المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال الوسائل المتاحة (الطاهر، 2012: 280).

ولعل أبسط مثال على ذلك ما يحدث في بلادنا من صراعات ايولوجيا وجهوية ناتجة عن سنوات كبت مضت، وعدم التوعية بكيفية الممارسة السياسية، وتغييب قيمة المشاركة في العمل السياسي، وتغليب القرارات الفردية على الرأي الجماعي هذا بشكل عام، أما على المستوى التنظيمي فمن الممكن أن يتخذ هذا البعد طابعاً مؤسسياً من خلال دعم الموظفين داخل الجامعة أو المؤسسة في عملية اتخاذ قرارات تتعلق بسير العمل داخل الجامعة لدعم سياسة الجامعة وتوجهاتها المستقبلية.

– أركان مجتمع المعرفة:

يقوم مجتمع المعرفة على عدد من الأركان تُمكن من الاستفادة من المعرفة على النحو الأمثل، وتضمن إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة وتقوية منظومة اكتساب المعرفة وصولاً لإقامة هذا المجتمع الجديد، وتتمثل هذه الأركان كما حددها تقرير التنمية العربية (2003) في الآتي:

- إطلاق حرية الرأي والتعبير الصادق والراقي والتنظيم العقلاني والمتزن، وضمان هذه الحرية بالحكم الصالح الرشيد.
- النشر الكامل الراقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعلم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم والمعرفة والتقانة من خلال بناء القدرات الذاتية في البحث العلمي، والتطوير التقني، واستخدام ذلك في مختلف مناشط الحياة المجتمعية، وخدمة البشرية بوجه عام.
- التحول الحثيث نحو إنتاج المعرفة ونقلها واكتسابها وتوظيفها في البنية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع للولوج به إلى مجتمعات المعرفة المتقدمة.

- تأسيس نماذج معرفية شاملة ومستتيرة تتسم بالأصالة ومنفتحة على الآخر، وعلى العالم بوجه عام (تقرير التنمية العربية، 2003: 163).

ثالثاً: اقتصاد المعرفة:

– نشأة اقتصاد المعرفة:

ظل اقتصاد المعرفة باباً موصداً لا يرغب الكثيرون في فتحه، وظل هذا الاقتصاد أقل الجوانب حظاً من ناحية البحث والدراسة والتحليل، وأقل حظاً من ناحية الفهم وذلك حتى وقت قريب، فالكثرة تخشى طرق أبوابه، أو محاولة سبر أغواره وفك طلاسمه، وفهم كنهه ومضمونه إلا أنه مع ظهور العولمة، وانتشار النظم التشابكية والانفتاح على الإنتاج والابتكار الإبداعي صار الاقتصاد المعرفي مطروحاً على موائد البحث، فراضاً تداوله في كافة المؤتمرات والندوات، ومعبراً عن وجوده مع كل نبضة إلكترونية تنبض داخل أجهزة الحاسوب (عليان، 2012).

ولعل الإرهاصات الأولى لنشأة اقتصاد المعرفة ترجع إلى ظهور قطاع المعلومات في أوائل القرن العشرين، وصار يحقق نمواً مستمراً؛ نتيجة تطور وسائل الاتصالات والإعلام إلى أن ظهر اقتصاد المعلومات في منتصف القرن العشرين بوصفه قطاعاً رائداً بين قطاعات الاقتصاد القومي والعالمي؛ وبوصفه المولد الرئيس لفرص العمل، والدخل القومي، والتجارة الداخلية والخارجية، وأساس إجراء تحولات هيكلية للعديد من الاقتصاديات في دول العالم، بناء على أن المعلومات أخذت تقوم بالدور الحاسم في الإنتاج والاستهلاك، مدعومة باستخدام الحاسبات وتقنيات المعلومات والاتصالات (الحاج محمد، 2014: 24)، ومن ثم حولت ثورة المعلومات المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية، وأصبح الاستثمار في مجال المعرفة التقنية أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية ويزيد في فرص العمل، حتى أصبحت المعلومات

والمعرفة بحق قاطرة التنمية للتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم (أبو الشامات، 2012: 595).

وقد تحدث عالم الاقتصاد (فرنك نايت) في العام (1921) عن المخاطرة وعدم اليقين والربح، مفسراً أحد جوانب اقتصاد المعلومات، مستنداً إلى تحليل الإنتاج الفكري لعلوم تقنية المعلومات، ثم تلاه (جاكوب مارشال) بسلسلة بحوث نشرت خلال الفترة ما بين عام (1954م - 1968م)، التي كان من بينها بحثه نحو نظرة اقتصادية للتنظيم والمعلومات، طارحاً أفكار حول اقتصاد المعلومات، وحول اقتصاد الاستفسار والاتصال، واتخاذ القرارات (عبدالحق ومصطفى، 2013: 5).

وفي العام (1962) حاول الاقتصادي (Princeton Fritz Machlup) قياس القيمة الاقتصادية للمعرفة من خلال استعمال المعطيات الخاصة بسنة 1958، حيث توصل إلى أن (345%) من الإنتاج الداخلي الخام بالولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى قطاع المعلومات، كما عمل على إدماج المعارف في جميع العمليات، ليس فقط تحليل قطاعات وإنتاج المعلومات، أو اختيار وإنتاج المعلومات الجديدة ودراسة إنشاء ونقل المعارف، ولكن أيضاً الميدان الواسع للنظريات الاقتصادية التي تعمل على تحليل واختيار المعلومات خصوصاً غير المؤكدة منها، وتعد محاولة فرتز ماكلوب (Fritz Machlup) إحدى المحاولات الحقيقية لدراسة المعرفة كسلعة في كتاب له بعنوان إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحدة (أبو الشامات، 2012: 595).

ويعد عالم الإدارة الكبير بيتر دراكر (Peter Drucker) من أوائل العلماء والمفكرين الذين تحدثوا عن اقتصاد المعرفة، حيث رصد أولى إرهاصات هذا التحول العظيم، وصاغ مصطلح "العامل المعرفي" في سنة 1960، ورأى أننا في طريقنا إلى الولوج في مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة الذي لم يعد فيه للموارد الاقتصادية الأساسية الدور الرئيس بل المعرفة هي التي تلعب

دوراً محورياً في تطور الدول وتقدمها، وذلك كما ورد في كتابه "مجتمع ما بعد الرأسمالية" الذي نشره في العام (1993) (توفيق، 2004: 112)، وهو بذلك يعد أول من استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)، ومجتمع المعرفة (Knowledge society) في كتابه (The Age of Discontinuity) (دراسات تنمية معهد البنك الدولي، 2009: 10)، إلى جانب أعمال ماكلوب وبيتر داركر، يأتي سايمون (Simon, 1982) الذي طور عدداً من المفاهيم حول اقتصاد المعرفة من بينها دور الذاكرة التنظيمية في عمليات التعلم، التي تعتبر عاملاً حقيقياً ومؤثراً في اقتصاد تكنولوجيا المعلومات (عبدالحق ومصطفى، 2013: 6).

ثم تلاه الكاتب فيكوزلو خومالو (Phekuzulu Khumalo) في كتاب بعنوان أسس نظرية المعرفة (The fundamental Theory of knowledge)، الذي رأى أن المعرفة هي في الأصل سلعة لها قيمتها الاقتصادية ومن ثم حدد وحدة لقياس المعرفة واسماها نول (Knowl) وأوضح أن النظريات التي حاولت قياس المعرفة في أواخر التسعينيات من القرن العشرين كانت خاطئة لأنها اعتمدت على افتراضات خاطئة (أبو الشامات، 2012: 596).

وفي إطار الطرح المقدم من قبل ريمو (Raimo, 1986) للنظرية النيوكلاسيكية التي أكد من خلالها أننا نعيش تحولاً ملحوظاً من المجتمعات التقليدية (زراعية، وصناعية) إلى مجتمعات المعرفة، فإنه يؤكد أيضاً على وجود عنصر آخر من عناصر الإنتاج إلى جانب عناصر الإنتاج التقليدية هذا العنصر يتمثل في المعرفة التي تعد من وجهة نظره أحد عوامل التنمية، فشكلنا معاً اقتصاداً جديداً أطلق عليه "اقتصاد المعرفة" (الشمي، 2007: 27).

وقد شهدت فترة الثمانينيات تطوراً ملحوظاً في دراسة اقتصاد المعرفة كأحد فروع الدراسات البحثية في علمي الاقتصاد والمعلومات، فقد ظهرت في تلك الفترة مقالات وبحوث في الاقتصاد القومي كتبها علماء معلومات وعلماء اقتصاد، وعلماء جمعوا بين الثقافتين، ومن أشهر من تبنى

دراسة اقتصاد المعرفة في الثمانينيات، فرودريك (Frodrik)، وكوير (Kooper)، وكرونين (Cornin)، وروبرت هيز (R Hayes)، وهارولد بوركو (H Borko)، وغيرهم (اشتيه، 2004: 30).

أما في التسعينيات فقد ظهرت مقاربات مفادها أن اقتصاد المعرفة تكون من ظاهرة مزدوجة، تنطلق الأولى من نزعة قديمة حول الموارد المخصصة لإنتاج المعارف ونقلها، أما الظاهرة الثانية فتتعلق من ظهور حدث تكنولوجي مهم جداً ألا وهو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وهو ما أدى إلى ظهور اقتصاد المعرفة، وعزز انتشار تلك التكنولوجيات انتشار الأنشطة المكثفة في مجال المعرفة وقد أحدث ذلك ثلاثة تأثيرات رئيسية على الاقتصاد وهي:

1. أن هذه التكنولوجيا تسهم في تحقيق أرباح مهمة في جانب معالجة المعارف وتشكيلها وهو ما دفع العديد من الدول إلى تبني خطط واستراتيجيات لضمان الاستفادة من هذه التكنولوجيات.

2. العمل على توليد أنشطة جديدة، وتشجيع الحكومات على تقليص الروتين السائد وزيادة فاعلية النشاط الاقتصادي عن طريق تيسير العمليات التجارية، وخفض تكلفة المعاملات.

3. تحث على تقديم نماذج جديدة مرتكزة على الاستغلال الأمثل للمعلومات التي تزيد فاعليتها (عبدالحق ومصطفى، 2013: 6).

- مفهوم اقتصاد المعرفة:

بادئ ذي بدء وقبل الحديث عن مفهوم اقتصاد المعرفة لابد لنا التمييز بينه وبين مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة وذلك للتفريق بينهما، حيث ميّز بعض علماء الاقتصاد بين المفهومين على أساس مجالات اهتمام كل منهما ففي حين يهتم اقتصاد المعرفة بإنتاج وصناعة المعرفة والبحث والتطوير وعدد براءات الاختراع، نجد أن الاقتصاد القائم على المعرفة ينبع من

إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة (بولصباح، 2013: 53).

كما يمكن التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم عليها من خلال دالتين مختلفتين للمفهومين ويمكن توضيح تلك الدالتين على النحو الآتي:

- **الدالة الأولى:** أن اقتصاد المعرفة هو ما يرتبط باقتصاديات عمليات المعرفة في حد ذاتها، والمتمثلة في إنتاج المعرفة وتوليدها، وعمليات البحث والتطوير، سواء من ناحية تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير، أو تكاليف إدارة الأعمال الاستشارية أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة؛ أو من ناحية العائد أو الإيراد الناتج عن هذه العملية باعتبارها اقتصادية مجردة، مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها، من جهة أخرى.

- **الدالة الثانية:** أن الاقتصاد القائم على المعرفة ينصب على معنى أكثر اتساعاً ورحابة حيث يشمل في دلالته حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد المحلي سواء أكان نشاطاً سلعياً أو خدمياً عينياً كان أو نقدياً، ومدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

ويُعد الاقتصاد القائم على المعرفة مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات وقطاعات متعددة كالاتصالات مثل (تشخيص الأمراض عن بعد، والإنتاج عن بعد، وعقد المؤتمرات عن بعد إلخ) وهذه كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة، فالبلدان الصناعية التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وسخرتها في صناعات تولد لها معرفة واكتشافات حديثة ومستجدة وتقنيات متطورة، وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على

المعرفة، أو ما يُسمى مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، بينما لا تزال البلدان الساعية إلى إنتاج المعرفة في طور الاقتصاد المعرفي (علة، 2013)، و(تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2015: 88).

وبالرغم من حداثة مفهوم اقتصاد المعرفة إلا أنه تم التوصل إلى كم هائل من التعريفات التي طرحها العلماء والباحثين حول هذا المفهوم، تم تقسيمها إلى ثلاث وجهات نظر وهي كما يلي:

1. اقتصاد المعرفة بوصفه نمطاً أو نظاماً:

وفق هذا المنظور فإن اقتصاد المعرفة "هو نمط اقتصادي ونظام تربوي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية والتربوية خاصة في التجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، مرتكزة بقوة على المعرفة، والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق منه بالتكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال" (جمال، 2005، 6)، و(الأسرج، 2010: 6).

وقد عرف كل من الهاشمي والعزاوي (2007) اقتصاد المعرفة "بأنه نظام تعليمي قائم على الوسائل التعليمية والبحث العلمي، لتمكين الأفراد من اكتساب المعرفة وإنتاجها واستخدامها" (الهاشمي والعزاوي، 2007).

وهو "النظام الاقتصادي الذي تمثل فيه المعرفة عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الأساسية لتكوين الثروة" (زويلف، 2008: 227).

ويرى كل من (Dimmock & Goh, 2011) أن اقتصاد المعرفة "هو نظام تربوي هدفه تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية" (الخالدي، 2013: 163).

واققتصاد المعرفة كذلك "هو نظام تعليمي يقوم على الحصول على المعرفة وإنتاجها من خلال توظيف البحث العلمي لإحداث التغييرات المطلوبة من خلال الاستفادة من مقدرات الأفراد على اختلاف مستوياتهم العمرية لتحسين الحياة بكافة مجالاتها" (أبو بيدر، 2011: 571).

لذا فاققتصاد المعرفة هو "نظام يعتمد بناء معارف أكاديمية فاعلة لدى المتعلم، من أجل تنمية القدرة لاكتساب المعرفة وإنتاجها، ونشرها وتوظيفها، بوصفها سلعة تسهم في تطوير الحياة الإنسانية" (الخالدي، 2013).

2. اقتصاد المعرفة بوصفه علماً قائماً بذاته:

ويؤيد هذا الطرح كلاً من سوان ستروم (Swanstrom, 2002)، وشنتية (2004)، وجمعة (2009)، وصبري (2010)، وعليان (2012)، وفريد (2012)، حيث نجد أن سوانستروم (SwanStrom, 2002) يعرف اقتصاد المعرفة بأنه "فرع من العلوم الأساسية يهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة، ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم عن طريق البحث العلمي وتطوير الأدوات العلمية والتقنية وتطبيقها على العالم الواقعي"، وفقاً لهذا المفهوم فإن عمليات المعرفة (إنتاج، وتخزين، ونشرها واستخدام) تقع ضمن اهتمامات اقتصاد المعرفة، كما أنه يهتم بصناعة المعرفة بواسطة التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات، والبحث والتطوير (صبري، 2010: 160).

ويشير مفهوم اقتصاد المعرفة حسب (Dominique foray) إلى أنه "تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساساً بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يُعدها ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من ناحية النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية" (منصوري وخليفي، ب. ت: 53).

واققتصاد المعرفة هو "فرع من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع" (فريد، 2012)، و(الغالي والزييري، 2009: 57).

وبالرغم من أن هذه التعريفات قد حددت أهمية المعرفة لكونها إحدى مكونات العملية الإنتاجية، واعدت اقتصاد المعرفة أحد فروع علم الاقتصاد؛ إلا أنها تنظر إلى اقتصاد المعرفة نظرة أحادية الجانب وقاصرة على دور المعرفة من الناحية الاقتصادية، فللمعرفة أدوار أخرى يمكن أن تلعبها إلى جانب دورها الاقتصادي.

3. اقتصاد المعرفة من منظور شمولي:

وفي هذا الصدد يطرح فيرتز ما كلوب (1962) تعريفاً لاقتصاد المعرفة باعتباره "ذلك الاقتصاد الذي تفوق فيه أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى" ويدلل على ذلك بما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في العام (1959) عندما فاقت أعداد العمالة في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمالة في القطاعات الأخرى وقد أوضح ماكلوب أن هناك خمسة قطاعات اقتصادية أساسية في ظل اقتصاد المعرفة هي: التعليم، والبحث، والتطوير، والاتصالات والمعلومات، وخدمات المعلومات. ومن ثم فاققتصاد المعرفة (Knowledge economy) "هو ذلك الاقتصاد القائم على المعرفة سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2011: 8).

ووفق رأي معهد البنك الدولي (2008) فإن اقتصاد المعرفة "هو ذلك الاقتصاد الذي تنتج فيه المعرفة وتكتسب وتحول وتستخدم على نحو أكثر فاعلية من قبل الأفراد والمشاريع

والمنظمات والمجتمعات لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي وتشجيعه" (معهد البنك الدولي، 1998).

وفي إطار الطرح العام لمفهوم اقتصاد المعرفة تعرفه مؤتمن (2004) "بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين الحياة بجميع مجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري رأساً للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة"، بينما يعرفه الأسرج (2010) بأنه "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة" (الأسرج، 2010: 4).

وفي السياق ذاته يرى العمري (2004) أن اقتصاد المعرفة "هو استخدام المعرفة وتصورها بحيث تلعب الدور الأساس في جلب الثروات ونشر المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي"، لذا فإن محمد (2006) يعرف اقتصاد المعرفة بأنه "ذلك الاقتصاد المبني - بشكل مباشر - على إنتاج ونشر واستخدام المعارف والمعلومات في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة" (محمد، 2006: 212).

وفق هذه التعريفات فإن المعرفة في هذا الاقتصاد الجديد تشكل عاملاً حاسماً في عملية الإنتاج كما في التسويق، والاتصالات باعتبارها المنصة التي يستند إليها ويتحقق من خلالها، لذا فإن اقتصاد المعرفة يقوم على فهم أكثر عمقاً بدور المعرفة ورأس المال البشري في تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع، كما أن المعرفة في هذا الاقتصاد هي التي ستصنع القوة، وتوفر المال، وتخلق المواد الخام، وتفتح الأسواق، بل إنها ستشكل اقتصاداً جديداً في آلياته، ومجالاته، ونظمه التي تتضمن:

- نظم الإنتاج المعرفي دائمة التطور والارتقاء.
- نظم التسويق المعرفي دائمة التطور والارتقاء.
- نظم الكوادر البشرية الخبيرة في مجال المعرفة دائمة التطور والارتقاء (عليان، 2012).

بناء على التعريفات السابقة فإن اقتصاد المعرفة يشتمل على أربعة مضامين أساسية متصلة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تُعد أحد أهم العوامل المؤثرة في تطور المجتمعات، وهي كذلك تمثل مطلباً مهماً للتحويل إلى اقتصاد المعرفة، وهذه المضامين تتمثل في التكنولوجيا الحيوية وتمثل أي تطبيق تكنولوجي يستخدم الأنظمة البيولوجية والكائنات العضوية الحية أو مشتقاتها لصناعة المنتجات أو تعديلها من أجل الاستخدام المحدد، وتكنولوجيا المواد؛ وهي أحد المضامين المهمة لاقتصاد المعرفة ومعطياته باعتبارها تشهد تطوراً مستمراً وذلك باستمرار التطور العلمي والتكنولوجي واستمرار البحث الأساسي والتطبيقي، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة؛ حيث يمثل الذكاء الاصطناعي الطرق والأساليب الجديدة المستحدثة التي تعمل على برمجة الأنظمة، في حين أن النظم الخبيرة هي التي يتم من خلالها إيجاد برامج يمكن بموجبها تخزين الخبرات والمعارف المتراكمة بما تتضمنه من تفكير وإدراك وتصرف للمساعدة في اتخاذ القرارات ومعالجة المشكلات اعتماداً على الخبرات المتراكمة المخزنة في برامج النظم الخبيرة هذه (بولصباغ، 2013: 62).

– أهمية اقتصاد المعرفة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن فكرة اقتصاد المعرفة وتشجيعه هي من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لما يلعبه من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام وزيادة دخل الفرد من خلال رفع تنافسية السلع والخدمات بشكل خاص (عفونة، 2012: 22).

وتبرز أهمية اقتصاد المعرفة كذلك من الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات، التي يجري توليدها بشكل متسارع ومتزايد، وبالأخص في الدول المتقدمة، ومما ينجم عنه من إسهامات أساسية ومهمة في عمل الاقتصاد، وفي أداء نشاطاته، وفي الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها فيه، وبالشكل الذي يتحقق معه تطور هذه النشاطات وتوسعها (الحاج محمد، 2014: 109).

ولأهمية الدور الذي تلعبه مضامين اقتصاد المعرفة نجد أنها تسهم في:

1. زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات، والدخول أو العوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 2. إحداث التجديد والتحديث والتطوير المطلوب للنشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسيعها ونموها بدرجة كبيرة، وبشكل متسارع، ومتزايد، الأمر الذي يتيح استمرارية التطور في الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها، ونموها.
 3. توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في إنتاج معرفي وزيادته، وبشكل غير مباشر في الإنتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة.
 4. إضافة مورد وعناصر إنتاجية مهمة، والتخفيف من قيود الموارد خاصة الطبيعية منها، والارتباط بتكنولوجيا الموارد التي يتم من خلالها استنباط موارد جديدة، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعروفة وتحسين ما هو موجود منها.
 5. إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي (عليان، 2012: 136).
- إضافة إلى ما تقدم فإن أهمية اقتصاد المعرفة تتمثل في أنه: (الحاج محمد، 2014).

1. يُحدث تغييرات هيكلية حقيقية في بنية الاقتصاد الجديد، وفيما ترتب على ذلك من نمو مستمر في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليداً وإنتاجاً واستخداماً.
2. يزيد من الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي المباشر وغير المباشر، ويوفر الأساس الضروري لتحفيز التوسع في الاستثمار ولاسيما في المعرفة العلمية والعملية، وفي تكوين رأس المال الفكري، وتنمية رأس المال البشري، ويدفع إلى تخفيض الأسعار مقابل تحقيق دخل مالي كبير لعمال المعرفة من ذوي القدرات العالية.
3. يرفع من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، والعلامات التجارية كمدخلات، وأهمية الخدمات كمخرجات، ويعمل على استخدام المعرفة المستحدثة، مما يقلل من التكلفة، ويسرع من طرح المنتجات، والاختراق المبكر للسوق، وتحقيق العوائد، وتحقيق ميزة تنافسية لمدة طويلة المدى.
4. يعمل على تنامي العائد الاستثماري في اقتصاد المعرفة بالتوازي مع تزايد النفقات في التقدم العالمي والتقني والعكس صحيح، كما يعمل على تغيير الأنشطة الاقتصادية وتجديدها، ويرفع الإنتاجية، ويخفض تكلفة الإنتاج، ويحسن نوعيته باستخدام التقنية المتطورة، ويحقق الاستمرارية في التطور الاقتصادي ونموه بسرعة.
5. يمنح مكانة مركزية لنظم التعليم والتدريب المستمرين للتنمية، كما يزيد الحاجة - بشكل دوري - إلى إعادة تأهيل المهارات، ويعمل على مشاركة المتعلم في اختيار التخصصات الملائمة لميوله ووفقاً لسوق العمل الحاضرة والمستجدة.
6. يعمل على تصاعد العاملين في مجالات المعرفة، وفي الأعمال الكثيفة المعرفة، ويحدث تغييراً في التركيبة الاجتماعية للقوى العاملة من خلال تمييز بعض القوى العاملة.

7. يساهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، ويزيد من حجم نوافذ بعض المؤسسات والمنظمات التي توظف اقتصاد المعرفة، ويعمل على تضائل دور السيطرة المركزية، وزيادة دخول الأفراد الذين ترتبط أنشطتهم بالمعرفة.

8. يزيد من أهمية المواقع الوظيفية ذات الصلة بتوظيف المعرفة واستثمارها، وما يقتضي ذلك من إعادة هيكلة مهام العمل (الحاج محمد، 2014: 109).

كما أن اقتصاد المعرفة تزداد أهميته من خلال ارتباطه بعدة عناصر أساسية منها:

- أن قيمة المعرفة ترتفع من خلال معالجتها أو إدخالها في نظم مقارنة ببقائها في عقول البشر.
- أن تلك القيمة تعتمد بشكل كبير على السياق، بمعنى أنه يمكن أن تختلف قيمة المعلومات والمعارف. نفسها، وفقاً لاختلاف الأفراد الذين يستخدمونها، والوقت الذي يتم فيه استخدامها.
- أن اقتصاد المعرفة لا يقتصر على تفعيل التقنية وخدمات الاتصالات فقط بل زاد اعتماده على الاستثمار المتصل بالمعرفة في مجال البحوث وبرمجيات الحاسب الآلي (الوحش، 2015: 9).

وبما أن اقتصاد المعرفة يهتم بـ:

1. إنتاج المعرفة ← ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين المعرفة.
2. صناعة المعرفة ← التدريب والتأهيل والمؤتمرات والكتابة والبحث والتطوير (البارودي، 2005).

إذن فهو يهتم بأفضل الصناعات وأشرفها على الإطلاق، وذلك من خلال شحذ العقول وتدريبها على الإبداع والابتكار والتطوير للخروج بمعارف وممارسات وخبرات وتقنيات جديدة تفيد

البشرية في التعامل مع الموارد الطبيعية المختلفة وكيفية استغلالها، وهذا ما أكسب ويكسب هذا الاقتصاد أهمية متفردة دون غيره من الاقتصاديات الأخرى (الزراعي أو الصناعي).

- خصائص اقتصاد المعرفة:

يمتاز اقتصاد المعرفة بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من الاقتصاديات التي تعتمد على عناصر الإنتاج التقليدية، فهو الاقتصاد الذي يعني بدمج التكنولوجيات الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل أبسط وأسرع، إلى جانب أنه يُستخدم لتكوين المعرفة وتبادلها بوصفها نشاطاً اقتصادياً (المعرفة كسلعة) (الوادي، 2011:

10)، وهذا ما جعله ينفرد بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره منها:

1. أنه اقتصاد مرن: يعني القدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تتبدل بشكل

متسارع (الهاشمي والعزاوي، 2007: 35)، و(عثمان، 2010: 25).

2. أنه اقتصاد متجدد ومنفتح: فهو اقتصاد يطور من ذاته من خلال الإنتاج الوفير للمعرفة،

إضافة إلى أنه لديه القدرة على التواصل التام مع الاقتصادات التي تسعى إلى الدخول فيه

(الشمري، 2008: 73).

3. أنه يكسر حاجز الزمان والمكان: من خلال الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في سرعة انتقال المحتوى المعرفي من مكان إلى آخر دون قيود.

4. يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب الدولة

بشكل منفرد.

5. إنه يمتاز بالتنوع: فهو يوفر كماً هائلاً وكثيفاً من المنتجات والخدمات المعرفية المتنوعة

التي تلبي حاجات شرائح متعددة من المجتمعات والأفراد دخل المجتمع الواحد، إضافة إلى

- احتياجات الشركات، بدلاً من استهداف شريحة واحدة فقط، ومما يسهم في تسريع تصميم المنتج وإنتاجه متجاوزاً الأخطاء ومقلصاً حجم التخزين.
6. يتميز بالاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الأصول المادية الملموسة (زويلف، 2008: 221)، و(الشمري والحدراوي، 2011: 193).
7. أنه اقتصاد الوفرة، حيث لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن باستمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة، كما تلعب فيه الطاقة المعرفية المورد الأساسي، وهي لا تتضب ولا تتعرض للتلف بالاستخدام، بل تظل محافظة على قيمتها المادية والمعنوية عبر الزمن.
8. لديه القدرة على الابتكار وإنتاج منتجات معرفية جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، ويساعد في إيجاد منتجات أكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك (الشمري، 2008: 73).
9. أنه اقتصاد يمنح مكاناً مركزياً لنظم التعليم والتدريب المستمرين مدى الحياة لكي تتواءم خبرات العمالة مع الاقتصاد الجديد (عبدالخالق، 2006).
10. انتشار الأسواق الإلكترونية الجديدة: التي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار، ومجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة، وممتدة، ومتجددة وذوات طبيعة تزامنية متدفقة (الهاشمي والعزاوي، 2007: 35).
11. أن مركز القوة فيه لا يمكن احتكارها: فالقوة فيه يمكن الوصول إليها بوسائل وطرق عديدة، فالاجتهاد والمثابرة والبحث والدراسة واستخدام العقول الكبيرة هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى قمة القوة.
- وقد أضاف تقرير المعرفة العربي للعام (2014) مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها اقتصاد المعرفة فهو يمتاز بما يلي:

1. كثافة المعرفة من ناحية الإنتاج والإتاحة: وذلك عن طريق دور النشر والجامعات والشبكات المهنية وغيرها
2. كثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمية.
3. ظهور المعرفة كمنتج اقتصادي مع نمو الاتجار في المعرفة وتداولها استناداً إلى حق الملكية الفكرية وهو ما يعرف بـ (تسليع المعرفة والاتجار بها).
4. تزايد نسبة عمالة المعرفة؛ الذين يعملون في مجالات تتطلب كثافة معرفية عالية، وتحليل المعلومات.
5. ظهور إدارة المعرفة كنظام وممارسات: وقد ساعد ذلك على تعظيم العائد من الرصيد المعرفي وتنمية قدرات الأفراد لإنتاج معارف جديدة وتكثيف أنشطة الإبداع والتجديد.
6. زيادة تأثير المعرفة عبر القطاعات الاقتصادية.
7. ظهور نظم الابتكار والتجديد والتركيز على نشر المعرفة المفيدة في نمو الاقتصاد.
8. قابلية المعرفة للنقل والتطوير عبر القطاعات المختلفة (تقرير المعرفة العربي، 2014: 34-41).

– مكونات اقتصاد المعرفة:

إن اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنتاج، والتطوير، والتفاسم، والتعلم، والاستخدام، والتطبيق) للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة" (الشمري، 2008: 70)، و(أبو الشامات، 2012: 597)، لذا فهو يشتمل على مجموعة من المكونات التي تتشكل من خلالها ملامح هذا الاقتصاد التي تتمثل في:

1. **عمليات المعرفة:** وهي (الإنتاج، والتقاسم، والتعلم، والتطبيق، وإعادة الاستخدام)، والخدمات سواء أكانت معرفية كما في الاستشارات أو كثيفة المعرفة كالجامعات والمستشفيات أو المساندة بالمعرفة كما في برامج تطوير إنتاجية العمل المعرفي (كبرامج تطوير موارد العمل المعرفي، وتطوير وتحسين كفاءة عمليات العمل المعرفي، وتطوير إنتاجية العمل المعرفي).
2. **المعرفة بأنواعها:** الصريحة وهي موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والضمنية وهي التي تكون كامنة في أدمغة الأفراد وتتشط عند تفاعلاتهم وممارساتهم العملية، وكلاهما ضروري في إنشاء الثروة وامتلاكها في اقتصاد المعرفة.
3. **الأصول البشرية واللاملموسات:** إذا كانت الأرض هي قاعدة الثروة في الاقتصاد الزراعي والآلة في الاقتصاد الصناعي، فإن المعرفة والقوة الدماغية هي قاعدة الثروة في ظل الاقتصاد المعرفي، كما أن الجانب الأساسي من الأصول البشرية المتعلقة بالمعرفة هو أنها تتسم بكونها أصولاً غير ملموسة، ولا يقف اقتصاد المعرفة عند هذا الحد بل يتعدى ذلك ليشتمل على آليات معالجة موارد لا مادية من برمجيات ونظم معلومات، وكذلك عناصر العائد والكلفة المرتبطة بالاستثمار المعرفي والثقافي، بحكم كونها غير محسوسة وبصعب قياسها.
4. **الخصائص والقواعد الجديدة:** وتُعد المعرفة القاعدة الأساسية في اقتصاد المعرفة، لما تمتلكه من خصائص جديدة، وفي مستهلها أن الأصول المادية أصول نهائية تستهلك بالاستخدام وتخضع للمبادلة، بينما الأصول المعرفية أصول لا نهائية تبقى طويلاً ويمكن توليدها بلا حدود مادامت التكلفة الحادية فيها أقرب إلى الصفر (عليان، 2012: 120).

– ركائز اقتصاد المعرفة:

حدد الهاشمي والعزاوي (2007) مرتكزات اقتصاد المعرفة في خمس مرتكزات تمثلت في ملكية المعرفة؛ أي إعطاء هذه الحقوق لأي معرفة جديدة ولمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد، والمرتكز الثاني الأسواق المالية، ثم تدريب عمال المعرفة، ثم إرضاء الزبائن، ثم الحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف (الهاشمي والعزاوي، 2007: 33).

إلا أن العلماء والباحثين قد أجمعوا على أربعة ركائز (four pillars) رئيسية يستند عليها اقتصاد المعرفة الوادي (2011)، والنجار والهايبيل (2014)، و(عفونة، 2012)، و(عليان، 2012)، وهي على النحو الآتي:

1. **الابتكار (البحث والتطوير):** من خلال هذه الركيزة يتوجب على الجامعة إيجاد نوع من الترابط بينها وبين المؤسسات الأكاديمية الأخرى من جهة، وبينها وبين مراكز البحوث المحلية والعالمية بهدف التجديد من جهة أخرى، إضافة إلى التوسع في إنشاء مراكز بحثية في مختلف التخصصات التابعة لها، إذ إن التحول نحو اقتصاد المعرفة يقتضي تخصيص نسبة من الميزانية للبحث والتطوير ومن ثم خلق بيئة ابتكاريه، فرفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير يعد مؤشراً ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

2. **التعليم:** يمثل التعليم ضرورة ملحة في هذا العصر الذي يتصف بحدة المنافسة والإنتاجية الكثيفة المعرفة، ومن ثم يتعين على الجامعة إذا أرادت التحول إلى الاقتصاد المعرفي أن توفر برامج تعليمية وتدريبية مستمرة مدى الحياة تزيد من المهارات المعرفية والإبداعية

للطلاب والعاملين بها من موظفين وهيأة تدريسية، وأن تكون مخرجاتها ملبية لاحتياجات سوق العمل المحلية والعالمية، وقادرة على إدماج التقنيات الحديثة في بيئة العمل والتعلم.

3. **بنية تحتية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** لعل ما نلاحظه اليوم هو الانتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تسهم بشكل كبير وفعال في نقل المعرفة والخبرات بين المؤسسات العلمية المختلفة وبينها وبين المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل، ومن ثم تسهيل نشر وتجهيز المعارف والمعلومات وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية، لذا يتوجب على الجامعة إرساء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمكنها من الاتصال والتواصل مع بيئتها المحلية والعالمية.

4. **الحاكمية الرشيدة:** وتعني إعطاء مساحة واسعة من المشاركة المجتمعية سواء من قبل الأفراد أو مؤسسات المجتمع المدني أو من خلال القطاع العام والخاص في عمليات اتخاذ القرارات، حيث تمثل عملية المشاركة المجتمعية بشكل عام، واستخدام إستراتيجية العصف الذهني على المستوى المؤسسي مفتاح التحول باتجاه اقتصاد ومجتمع المعرفة، وهذا ما أكد عليه تقرير التنمية العربية (2003)، وتقرير المعرفة العربي (2009)، وعلى الجامعة إذا ما أرادت التحول نحو اقتصاد المعرفة أن تتبنى استراتيجيات تدريسية تدفع بالطلاب نحو مفاهيم المشاركة والحوار وتبادل وجهات النظر، ومن ثم التفاعل مع المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية وفق أسلوب حضاري نابع من القيم الإسلامية والعرف السائد في المجتمع.

وتضيف الطاهر (2012) أربعة ركائز أخرى ترى فيها المرتكزات الأساسية في اقتصاد المعرفة وهي ركيزة الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، وركيزة التعليم، وركيزة الابتكار والإبداع، وركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الطاهر، 2012).

- محاور اقتصاد المعرفة:

يعتمد اقتصاد المعرفة على المعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، ومن خلال مجموعة من المحاور تتمثل في:

- أ. **القوة العاملة المتعلمة والماهرة:** من الأساتذة والمهندسين والأطباء والفنيين ذوي الكفاءة، هي بحاجة إلى تعليم وتطوير مستمرين لتنمية مهاراتها وإنتاج المعرفة وتطبيقها بفاعلية.
 - ب. **البنية المعلوماتية الحديثة؛** التي تعمل على تيسير التواصل الفعال ونشر المعلومات ومعالجتها.
 - ج. **النظام الابتكاري:** الذي يتشكل من الجامعات والمراكز البحثية والشركات والمستشارين، والمنظمات القادرة على مواكبة المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، أما عن الدول النامية فهي تجلب أغلب المعرفة والتكنولوجيا الراحية للابتكار من مصادر أجنبية، وعبر الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - د. **النظام المؤسسي للدولة؛** يهيئ الظروف للتعبة الفعالة وتخصيص الموارد من أجل تحفيز قيام المشروعات وتشجيع ابتكار المعرفة، ويشتمل هذا على الإطار الاقتصادي مروراً باللوائح التجارية، والتمويل وغيرها (فريد، 2013: 16).
- كما يشتمل اقتصاد المعرفة على مجموعة من المستلزمات أبرزها:
1. إعادة هيكلة الإنفاق العام، وترشيد وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداءً من المدرسة وصولاً إلى الجامعة مع الاهتمام بمراكز البحث العلمي.

2. العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست ترفاً فكرياً، بل أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

3. إدراك المستثمرين والمنظمات أهمية اقتصاد المعرفة ومساهمة المنظمات في تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، وتخصيص جزء مهم من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

4. بيئة قانونية وتشريعية ومناخ عام يضمن حرية وشفافية تامة في نقل المعلومات بلا عوائق إضافة إلى بنية اتصالات قوية تسمح بتدفق البيانات بسرعة وسهولة عبر الأقسام والوحدات التنفيذية المختلفة، وإدارة تتصف بالمرونة، مع انفتاح كامل على أدوات التعامل مع المعلومات (عفونة، 2012: 25).

وبالرغم من هذا فإن اقتصاد المعرفة لا يزدهر ولا يكتب له النجاح إلا بوجود العناصر البشرية ذات الخبرات الواسعة، والثقافة المعلوماتية وهي ضرورة التعامل مع عصر المعلومات، والبنية الإلكترونية (عليان، 2012: 150).

– أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي:

يعد تطور النظام الرأسمالي أحد مصادر نشأة اقتصاد المعرفة، فالرأسمالية بطبيعتها تفرض التجديد المستمر للمنتجات وتقنيات الإنتاج، وهذا التجديد يتطلب وجود معلومات جديدة يكون مصدرها البحث العلمي والتطوير، لذا فالاقتصاد المعرفة يقوم على أسس مختلفة عن اقتصاد الصناعة، ففي حين يتعامل الاقتصاد الصناعي مع الموارد الطبيعية كالمخامات والآلات الصناعية والمنتجات المادية، يمتاز اقتصاد المعرفة بكونه يتعامل مع الموارد اللامادية كالبيانات والمعلومات والمعارف والأفكار، ومن جهة أخرى فالاقتصاد الصناعي يركز على العوائد

والتكاليف المادية الملموسة، في الوقت الذي يركز فيه اقتصاد المعرفة على العوائد غير الملموسة كعوائد الاستثمار في الموارد البشرية، وفي حين ينطلق الاقتصاد الصناعي من ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل، نجد أن اقتصاد المعرفة ينطلق من القيمة الرمزية وقيمة المعلومات إضافة إلى قيمتي المنفعة والتبادل فيما يعرف برباعية القيمة، كذلك يختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد الصناعي من ناحية الملكية ففي الوقت الذي يتعامل فيه الاقتصاد الصناعي مع الملكية المادية للموارد، نجد أن اقتصاد المعرفة يتعامل مع الملكية الفكرية فيما يعرف برأس المال الفكري، وأيضاً يختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد الصناعي من حيث الاستهلاك ففي الوقت الذي يتعامل فيه الاقتصاد الصناعي مع الندرة في الموارد الصناعية نتيجة الاستهلاك، يتعامل اقتصاد المعرفة مع الوفرة في الموارد المعرفية نتيجة زيادة الاستهلاك، أما من ناحية العرض والطلب فالاقتصاد الصناعي يتصف بكونه سوق ينمو بدافع العرض بينما يمتاز اقتصاد المعرفة بكونه سوق ينمو بدافع الطلب (بشير، 2010)، و(عليان، 2012)، و(فريد، 2013).

– القوى المحركة نحو اقتصاد المعرفة:

لعل تنامي دور المعرفة بوصفها عنصراً رئيسياً لمصادر الثروة ومولداً مهماً للقيمة المضافة، وتعاضم دور العولمة، وتحرير التجارة العالمية وتلاشي الحدود بين البلدان، وتعاضم ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة، وظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة، والانتشار الواسع لشبكات الإنترنت الذي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة والتغير التكنولوجي السريع والانخفاض في تكاليف النقل (عبدالله وثابت، 2016: 231)؛ لعل كل ذلك شكل قوى دافعة للتحويل إلى اقتصاد المعرفة، وقد حدد عبد الحميد (2011)، والمرصد الوطني للتنافسية السوري (2013)، هذه القوى الرئيسية في ثلاثة محاور رئيسية هي:

1. **العولمة (Globalization):** وما تفرضه من تحديات اقتصادية وثقافية وقوة تنافسية حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية.

2. **ثورة المعلومات والاتصالات (Information and Communication Revolution):** حيث أصبحت المعرفة والمعلومات تشكل كثافة عالية في الإنتاج حيث زاد الاعتماد بصورة واضحة على المعلومات والمعارف، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من 70% من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معلومات (Information workers)، وصار العديد من العمال يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.

3. **انتشار الشبكات (Spread networks):** أي شبكات الحاسوب والربط بين التطورات والشبكات الإلكترونية الأمر الذي جعل العالم بمثابة قرية صغيرة.

– مؤشرات اقتصاد المعرفة:

ينظر إلى مفهوم المؤشرات على وجه العموم بأنها "دلالات إحصائية تصاغ من بيانات رسمية وغير رسمية في صورة كمية أو كيفية تصف أو تقيس التطورات الحاصلة في دولة عبر الزمن" (الحاج محمد، 2014: 184).

من هذا المنطلق يمكن تعريف مؤشرات اقتصاد المعرفة بأنها دلالات إحصائية تُؤخذ من بيانات رسمية أو غير رسمية مصاغة في شكل كمي أو كفيقي تقيس مدى التقدم الذي تحرزه دولة ما أو أحد قطاعاتها للتقدم باتجاه اقتصاد المعرفة ومقارنتها بغيرها من الدول أو عبر فترات زمنية مختلفة.

وقد ظهرت مؤشرات متعددة لقياس اقتصاد المعرفة على مستوى الدول والمؤسسات، منها ما يتناول بنية اقتصاد المعرفة كله من ناحية مرتكزاته، ومدى مساهمته في الاقتصاد الجديد سواء من زاوية اقتصادية أو من زاوية تنموية، أو من زاوية مجتمع المعرفة، ومنها ما يركز على

قياس المعرفة بوصفها أساس اقتصاد المعرفة كما في تقرير البنك الدولي (2012)، ومنها ما يقيس رأس المال الفكري المتمثل في الموارد البشرية المبدعة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة وهي الصفة الغالبة (الحاج محمد، 2014: 184).

هذه المؤشرات المهمة والضرورية التي يمكن من خلالها معرفة مدى تحول الدولة أو إحدى مؤسساتها لهذا الاقتصاد الجديد يمكن عرضها وفقاً لما يلي:

المؤشر الأول: مؤشر المعرفة العربي (2015 - 2016):

أطلق هذا المؤشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في العام 2015، ثم أُجريت عليه بعض التعديلات في العام (2016) ليكون خارطة طريق نحو استدامة التنمية في الوطن العربي، ويشتمل على ستة مؤشرات أساسية وهي كالتالي:

1. **مؤشر التعليم ما قبل الجامعي:** ينطلق هذا المؤشر من مرحلة التربية قبل المدرسية إلى مرحلة التعليم الثانوي لقياس فاعلية منظومة التعليم الذي يسبق المرحلة الجامعية، ويضم أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في رأس المال المعرفي، والبيئة التمكينية، والسياق التنموي، وإدارة وحوكمة المنظومة التعليمية (تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2016).

2. **مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني:** ويهتم هذا المؤشر بقياس مدى نمو قطاع التعليم التقني والتدريب المهني في الدول العربية واستقراء ظواهر النمو والتراجع الذي من الممكن أن يطرأ على هذا القطاع والتعرف على العوامل المتحكمة في هذه الظواهر، ويضم هذا المؤشر وفقاً للتعديلات الواردة في تقرير مؤشرات المعرفة (2016) ثلاثة مؤشرات رئيسية هي بنية التعليم والتدريب، والإطار المؤسسي، والسياق التنموي.

3. **مؤشر التعليم العالي:** وينطلق من بناء مؤشر يجمع بين المعرفة "كمنتج" لمؤسسات التعليم العالي وأداة للتنمية المجتمعية التي لا تقتصر فقط على التنمية الاقتصادية بل

تتعدى ذلك لتشمل جميع جوانب التنمية الإنسانية، ويراعي المؤشر في قياس قطاع التعليم العالي نظرية النظم، ويحرص تقرير مؤشرات المعرفة العربي للعام (2015) على مقارنة نظام التعليم العالي من خلال مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وأيضاً البيئة أو السياقات العامة التي يوجد فيها، بينما اقتصر تقرير مؤشرات المعرفة (2016) بعد التعديل على ثلاثة مقاربات رئيسية وفق مخرجات التعليم العالي وعملياته ومدخلاته دون التطرق للبيئة أو السياقات العامة التي تم تناولها في التقرير الأول ويمكن عرض مؤشرات التعليم العالي الواردة في تقرير المعرفة العربي (2016)، وفقاً للجدول رقم (2):

الجدول رقم (2)

يوضح الأوزان النسبية لمؤشر التعليم العالي

مخرجات التعليم العالي (0.6)				مدخلات التعليم العالي (0.3)					
الإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي	رأس المال المعرفي لدى الخريجين	التوظيف	التخرج	عمليات التعليم العالي	التبادل الطلابي	الموارد البشرية	الالتحاق	الإنفاق	البيئة التمكينية
1/3	1/3	2/9	1/9	(0.1)	1/6	1/6	1/6	1/3	1/6

ويتضح من الجدول رقم (2) أن مؤشر مدخلات التعليم العالي أخذ الوزن النسبي (0.3) ويتكون من خمسة مؤشرات فرعية تتمثل في: (البيئة التمكينية بوزن نسبي 1/6، والإنفاق بوزن نسبي 1/3، والالتحاق بوزن نسبي 1/6، والموارد البشرية بوزن نسبي 1/6، والتبادل الطلابي بوزن نسبي 1/6)، بينما مؤشر عمليات التعليم العالي أخذ الوزن النسبي (0.1)، ومؤشر قياس مخرجات التعليم العالي أخذ الوزن النسبي (0.6) وتكون من أربعة مؤشرات فرعية هي (التخرج بوزن نسبي 1/9، والتوظيف بوزن نسبي 2/9، ورأس المال المعرفي

لدى الخريجين بوزن نسبي 1/3، والإنتاج المعرفي لمؤسسات التعليم العالي بوزن نسبي 1/3)، وتمثل هذه المؤشرات مجتمعة قياس مدى تحول قطاع التعليم العالي في دولة ما من الدول العربية لاقتصاد المعرفة.

4. **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويتكون من (54) متغير موزعة على مجموعة من المؤشرات المباشرة وغير المباشرة، وتتضمن المؤشرات المباشرة البنية التحتية للمحتوى الرقمي، واستخدامات الأفراد والشركات والحكومة للتكنولوجيا، أما المؤشرات غير المباشرة فتتضمن مؤشر البحث والابتكار، واقتصاد المعرفة، والتعليم ما قبل الجامعي والتعليم التقني والتعليم العالي، والمعرفة من أجل التنمية.

5. **مؤشر الاقتصاد:** ويتكون مؤشر الاقتصاد من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في الأداء التنظيمي والموارد البشرية، ومؤشر التنافسية والتطور الإبداعي للهيكلة الاقتصادي، ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد، ويعمل مؤشر الاقتصاد على قياس التطور الاقتصادي في الدول العربية وإجراء مقارنات بين الدول العربية والنمو الاقتصادي التي تحرزه للتحويل لاقتصاد المعرفة (تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2016: 82).

6. **مؤشر البحث والتطوير والابتكار:** وينطلق من فلسفة مفادها أن البحث والتطوير، والابتكار يسهمان بشكل فاعل في إنتاج المعارف، وزيادة مخزون المعرفة واستخدامها لابتكار تطبيقات جديدة، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في مؤشر البحث والتطوير، ومؤشر الابتكار، ومؤشر البيئة التمكينية والبنية التحتية (تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2016: 98).

المؤشر الثاني: مؤشر البنك الدولي (World Bank, 2012):

قدم البنك الدولي (2012) منهجية لتقييم المعرفة (Knowledge Assessment Methodology) ومؤشر اقتصاد المعرفة الذي يهتم بقياس مدى قدرة الدول على تبني ونشر المعرفة، واشتمل على (148) متغير طبقت على (146) دولة معتمداً على أربعة ركائز أساسية تمثل مرتكزات اقتصاد المعرفة التي سبق الحديث عنها في الصفحات السابقة من هذا المبحث وهي الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، والتعليم والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام الابتكار، ويتبع المتغيرات الواردة في هذا المؤشر مقياس متدرج من (0-10) (الشمري والحدراوي، 2011)، ويتكون من ستة مؤشرات رئيسية لقياس اقتصاد المعرفة وتتمثل في بطاقات الأداء الأساسية التي تتكون من 12 متغير، وبطاقات الأداء المتخصصة (Custom Scorecard)، مؤشرات المعرفة، ويندرج ضمن هذا النمط مؤشران فرعيان هما مؤشر المعرفة، ومؤشر اقتصاد المعرفة لغرض تقديم قياسات لأداء الدول استناداً إلى ركائز اقتصاد المعرفة، والمقارنة على مر الزمن، والمقارنة بين الدول، وخريطة العالم (محمد، 2016: 10).

المؤشر الثالث: مؤشرات الاتحاد الأوروبي:

وهو المؤشر الذي تم إطلاقه في العام 2009 من قبل الاتحاد الأوروبي، ويضم مجموعة من المؤشرات لتقييم اقتصاد المعرفة وتحديد العوائق والفرص المتاحة أمام الدول للتحويل إلى اقتصاد المعرفة (الحاج محمد، 2014: 200)، ويتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- المجموعة الأولى - الخصائص والدوافع: وتشتمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية هي إنتاج ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها الاقتصادي، والموارد البشرية والمهارات والإبداع، وإنتاج ونشر المعرفة، والابتكار وريادة الأعمال.
- المجموعة الثانية - المخرجات - الأداء الاقتصادي، والمجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة: ومن بين المؤشرات التي تحتويها هذه المجموعة المخرجات الاقتصادية (Economic outputs)، والأداء الاجتماعي (Social performance).
- المجموعة الثالثة - العولمة (Globalization): وتضم هذه المجموعة التجارة، وإنتاج ونشر المعرفة، والموارد البشرية.

المؤشر الرابع: مؤشرات مكتب الإحصاء الأسترالي (2001) (Australian bureau of statistics):

تم تطويره لتقييم المعرفة في الاقتصاد والمجتمع الأسترالي، ويتكون من خمسة مؤشرات منها ثلاثة مؤشرات أساسية وهي الابتكار وريادة الأعمال، ورأس المال البشري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب مؤشرين فرعيين داعمين للمؤشرات الأساسية السابقة وهي مؤشر السياق، ومؤشر التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

المؤشر الخامس: مؤشرات APEC (1999):

وهذا المؤشر طورته اللجنة الاقتصادية لـ (Asia Pacific Economic Cooperation) APEC Economic Committee (-) كجزء من مشروع (Towards Knowledge-based Economies in APEC) بهدف توفير أداة تحليلية لتعزيز فاعلية استخدام المعرفة وينطلق من أربعة مؤشرات فرعية تتمثل في بيئة الأعمال ويتكون من (8) محاور، وبنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتكون من (6) محاور، ونظام الابتكار ويتكون من (4) محاور من بينها إجمالي

عدد الباحثين المتفرغين لكل مليون نسمة وإجمالي الإنفاق على البحوث والتطوير، وعدد براءات الاختراع الممنوحة في عام معين بالنسبة لعدد السكان في الدولة، ويتمثل المؤشر الأخير في تنمية الموارد البشرية ويضم (5) محاور منها عدد العاملين في مجالات المعرفة وعدد الخريجين الجدد في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة في سنة محددة.

المؤشر السادس: مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

وهو المؤشر الذي وضعته المنظمة في العام (1996)، ويقوم على خمسة مؤشرات أساسية تتمثل في؛ مؤشر اقتصاد المعرفة ويضم الاستثمار في المعرفة، وتعليم البالغين، وإجمالي نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويضم نسبة الإنفاق على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي نسبة انتشار الحواسيب الآلية، ومؤشر سياسات العلوم والتقنيات ويضم إجمالي حجم الأبحاث والتطوير من الناتج المحلي، وإنفاق الحكومة على الأبحاث والتطوير في الصحة والدفاع والبيئة، وإنفاق قطاع الأبحاث والتطوير الحكومي من إجمالي الكلي للأبحاث والتطوير داخل الدولة ومؤشر العولمة، ويضم إجمالي نسبة مشاركة الشركات الأجنبية في الأبحاث والتطوير، وإجمالي مشاركة الملكيات الفكرية الأجنبية في إجمالي الاختراعات، وإجمالي عدد التحالفات التكنولوجية الدولية ومؤشر المخرجات والتأثير: ويضم هذا المؤشر إجمالي المنشورات العلمية لكل 1,000,000 وحجم مشاركة المؤسسات في الابتكار، ونصيب الصناعات القائمة على المعرفة من إجمالي القيمة المضافة، وإجمالي براءات الاختراعات الممنوحة للدولة من إجمالي براءات الاختراع الممنوحة من قبل مكتب براءات الاختراع الأوروبي، وإجمالي الناتج المحلي للشخص العامل (محمد، 2016).

وعلى الرغم من تعدد تلك المؤشرات وانتشارها فإن هذا لم يثني جهود العلماء والباحثين للبحث عن مؤشرات أكثر تطوراً في كافة الميادين وخاصة ميدان الاقتصاد والأعمال؛ وذلك للحصول على مؤشرات ومقاييس تحدد قيمة الموجودات المعرفية، وقياسها بمؤشرات كمية وكيفية أكثر دقة، لكي تتمكن الإدارات من السيطرة على مواردها غير الملموسة، وحسن إدارتها، وقياسها بطريقة تضمن نجاح المؤسسات، أو الشركات في التحول إلى اقتصاد المعرفة وترسيخ ذلك (الحاج محمد، 2014: 184).

ويرى القرني (2009) أيضاً أن كل المؤشرات التي طرحت سواءً في دراسة البنك الدولي أو الدراسات الأخرى الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وغيرها بخصوص تحليل جاهزية الدول والمجتمعات لاقتصاد المعرفة هي مؤشرات جزئية وغير مباشرة ومحددة في قياس النمو الاقتصادي المبني على المعرفة، ذلك أن الجزء الأهم غير المنظور من المعرفة هو المعرفة الضمنية الموجودة أساساً في عقول الأفراد (القرني، 2009: 54)؛ وباعتبار أن الجزء الأهم من المعرفة هو الجزء غير الملموسة والكامن أصلاً في عقول أصحابه يجعل مسألة إيجاد مؤشرات واضحة ودقيقة ومحددة أمر يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات، والعلماء والباحثين في هذا الاتجاه، كما تترك الباب مفتوحاً لظهور مؤشرات جديدة وأكثر دقة.

- خطوات بناء اقتصاد المعرفة:

يمر اقتصاد المعرفة في عملية بنائه بمجموعة من الخطوات تمثل مراحل تكوينه، ويمكن تحديد تلك الخطوات وفقاً لما يلي:

الخطوة الأولى: البدء في تحديد خصائص التصميم: فلا يمكن بناء اقتصاد المعرفة دون اعتماد منهجية تقوم على الابتكار والتجديد، وأن تعمل قيادات الصف الأول على تبني المبادرات التي تتادي بضرورة بناء اقتصاد معرفي منطلقاً في ذلك من عدة خصائص هي:

- **المرتكز والاندماج:** من خلال السعي الحثيث في نطاق ركائز الاقتصاد المعرفي مستهدفاً المعايير العالمية في هذا المجال، أو الاقتراب منها خلال فترة محددة.
 - **السرعة:** حيث تستدعي عملية تقريب الركائز المعرفية من المعايير العالمية سرعة إيقاع عملية التحول
 - **الطموح:** وينصب هذا الأمر على تحقيق نوع من التفاعل الابتكاري لرفع مستوى الطموح فيما يتعلق بكل ركيزة من الركائز المعرفية.
 - **التعبئة:** من خلال إحداث إصلاحات عميقة في جميع المجالات حيث تمكن من مواجهة العراقيل المحتملة، وإحداث نوع من المشاركة في نطاق واسع، عن طريق المحاضرات والدورات وورش العمل وتوعية الأفراد الفاعلين بأهمية برنامج اقتصاد المعرفة.
- الخطوة الثانية:** وضع مقترح بشأن مسار اقتصاد المعرفة يتوافق مع ما تم تحديده من خصائص التصميم، ومع ثقافة وظروف الدولة أو المؤسسة؛ من خلال وضع استراتيجيات استناداً إلى قراءة واضحة لنقاط القوة والضعف في الدولة، تعمل على تقريب ركائز اقتصاد المعرفة من المعايير العالمية إضافة إلى تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تؤدي إلى تغييرات جذرية في عملية بناء اقتصاد المعرفة.
- الخطوة الثالثة:** ويتم فيها اختبار آليات وإجراءات مقترحة ذات صلة باقتصاد المعرفة، عن طريق مقارنتها بالخصائص المحددة للتصميم، والتأكد من واقعيته وملائمتها للتطبيق الميداني، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال عقد الاجتماعات وورش العمل التي يشارك فيها خبراء ومختصين على كافة المستويات، وتشمل هذه الآليات (آليات تضمن ارتباط الوكالات الحكومية المعنية بتخطيط العلم مع كل المصادر الممكنة للعلم والتكنولوجيا، وآليات تحقق المرونة والقابلية للتكيف، وآليات تحقق التكامل بين كافة التخطيط التتموي وبين التطور

العلمي على كافة المستويات، وآليات تضمن الاستخدام الكامل للتكنولوجيا بشكل متوافق مع الموارد الأخرى، وآليات تضمن الاهتمام الكامل من جانب وزارات الدولة بالمتطلبات التكنولوجية).

الخطوة الرابعة: وتأتي هذه الخطوة بعد الاتفاق على الآليات والطرائق الخاصة بحملة اقتصاد المعرفة في صورتها النهائية، ويتم فيها تكوين أجهزة قيادية وإدارية مطلعة بمهمة تنفيذ استراتيجيات وبرنامج العمل لبناء اقتصاد المعرفة، إلى جانب تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي للقيام بوظائفها في مجالات المعرفة الأربعة المتمثلة في (توليد المعرفة، ونقل المعرفة، ونشر المعرفة، واستثمار المعرفة) (فريد، 2012).

– تحديات اقتصاد المعرفة:

تواجه متخذي القرار جملة من التحديات في ظل اقتصاد المعرفة ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

1. انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير، وضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبنى التحتية لتكنولوجيا المتطورة.
2. الاكتفاء باستهلاك تكنولوجيا المعلومات دون إنتاجها مما يضيف على كاهل الإدارات والمؤسسات كلفة استيراد هذه التكنولوجيا وتوطينها (علة، 2013: 25).
3. ضعف الإبداع والابتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية (عبدالله، 2015).
4. الافتقار للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تُمكن من الانتفاع بالفرص المتاحة والخدمات المعرفية التي يقدمها اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5. تركيز السياسات التعليمية على الكم لا على الكيف.
6. الاعتماد على الاقتصاد الريعي (النفط على سبيل المثال) كمورد اقتصادي رئيس، وإغفال المعرفة وما يتصل بها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد الموارد المهمة في الوقت الراهن.
7. تركيز الاهتمام على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية في التعليم (كتوفير المقاعد، والمناهج الدراسية)، وإغفال الجوانب المتعلقة بتقنية المعلومات كتوفير رابط شبكي وحاضنات تكنولوجية، لتبقى مسائل الإبداع والابتكار، والمسائل المتعلقة بالإنترنت والاقتصاد المعرفي في آخر سلم الاهتمامات داخل المؤسسات التعليمية.
8. ارتفاع تكلفة استخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وتجهيزاتها.
9. انعدام الثقة في المنتجات المعرفية التي تعرض عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وانعدام الثقة بإجراء المعاملات التي تتم من خلالها، إضافة إلى غياب الإطار التشريعي الذي ينظم تلك المعاملات في ظل الانفتاح وانتشار الإنترنت (بشير، 2010: 248).
- التأثيرات الناجمة عن اقتصاد المعرفة ذات العلاقة بالتعليم الجامعي وما يجب مراعاته:
- التأثيرات الناجمة عن اقتصاد المعرفة المتعلقة بالتعليم الجامعي:
- لقد حدد فرج (2014) عدداً من التأثيرات التي من الممكن أن يحدثها اقتصاد المعرفة على الجامعة ويمكن عرض هذه التأثيرات فيما يلي:
1. لم تعد الجامعة المصدر الوحيد للمعرفة، وإنما قامت بجانبها مؤسسات أخرى كثيرة اهتمت هي أيضاً بتوليد المعرفة والمساهمة في نموها ونشرها، مما أدى إلى ضرورة أن تقوم الجامعة بتوطيد علاقاتها مع مصادر المعرفة الأخرى مثل مراكز البحوث، أو المؤسسات الإنتاجية، والخدمية.

2. أصبحت الجامعة مطالبة في مجتمع المعرفة بتنمية قدرة الفرد على الاكتساب والتحصيل والاستفادة من المعرفة وتزويده بالمهارات وتكوين القدرات الابتكارية، فأصبح التعليم الجامعي باعتباره مصدر أبداع المعارف الجديدة مطالباً بزيادة قدرات الأفراد على مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة، وتقديم المعارف التي يحتاجون إليها في مستقبل حياتهم المهنية، وتهيئتهم للمستقبل.
3. لقد صارت المعرفة تجارة لها عائدها ومردودها العالي، حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج الأخرى، لذا يتطلب من التعليم الجامعي تطوير برامج حتى يتمكن من تأدية مهامه في مجال التنمية المنشودة.
4. في ظل اقتصاد المعرفة لم يعد رأسمال مؤسسات التعليم الجامعي ينحصر فيما يتوافر لديها من أموال ومبان أو تجهيزات، بل أصبح رأسمالها معرفياً، يتركز في المعرفة التي يمتلكها مختلف منتسبيها، ولما كانت التحولات المعرفية في عصرنا الراهن لا يمكن التنبؤ بها، لذا فاحتفاظ أي من مؤسسات التعليم الجامعي بمكانتها مرهون بقدرتها على التكيف مع هذه التحولات، ومساهمتها في إنتاج المعرفة.
5. زيادة وعي وثقافة العاملين في الجامعة على كل المستويات والفئات بأهمية المعرفة، وبدورها في تحديد الموقع التنافسي للجامعات في الوقت الحاضر والمستقبل، وبمعالم البيئة الحاضنة والمنتجة للمعرفة، وبضرورة امتلاك مهارات وأدوات التعامل مع المعرفة وإدارتها، وتأسيس ثقافة المعرفة بما يتضمنه من قيم تؤكد على (روح الفريق، والثقة، والتعاون، والرؤية المشتركة، والإبداع والابتكار، وتبادل الأفكار والممارسات الخلاقة).

6. إن التغيرات الحادثة في الإنتاج قد زادت من الصعوبات التي تواجه خريجي الجامعات في مجتمع المعرفة، فلم يعد في وسع الجامعات تعليم وتدريب طلابها على وظائف ثابتة، لصعوبة التنبؤ بالمهام التي سوف تختفي مستقبلاً، وطبيعة المهن الجديدة التي ستحل محلها، مما يزيد من صعوبة المهمة الملقاة على كاهل التعليم الجامعي، باعتباره الركيزة الأساسية القادرة على استشراق الواقع الجديد، ومعايشته في حدود هذا الزخم الهائل للمعلومات والتقدم التكنولوجي.

7. تهيئة مناخ وبيئة جامعية يمكن أن يقال عنها بيئة صديقة للمعرفة، تتوافر فيها مقومات الأمن والحرية الأكاديمية، وتنعم بالعدالة التنظيمية، وخالية من الصراع التنظيمي، إذ لا يمكن لإشراقات الفكر أن تثمر، وللبصيرة أن تصفو في أجواء مفعمة بالخوف والقهر.

8. التعليم الجامعي يجب ألا يكتفي بتوفير حاجات سوق العمل من كفاءات وتخصصات، بل هو مطالب كذلك بإعداد طاقات إنتاجية جديدة، وإحراز تقدم علمي وتكنولوجي يسهم في تطوير المهن، وإيجاد مهن جديدة تواكب مجتمع المعرفة من خلال المشاركة في صنع اقتصاد معرفي وطني.

• ما يجب مراعاته من قبل الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة:

أحدث مفهوم اقتصاد المعرفة تحولاً في الأسس التنافسية للأنشطة الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد، الأمر الذي استلزم معه تبني أفكار جديدة والقيام بإعادة الهندسة للعديد من الأنشطة والأعمال استجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة والتكيف مع البيئة الجديدة حيث تؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأمور يوضحها زويلف (2008) فيما يلي:

- التعزيز المستمر للتعلم واكتساب المعرفة عبر أساليب وعمليات حديثة ومتطورة.
- تطوير نظم المعلومات خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والمعرفة.

- تشجيع ودعم الابتكار والإبداع داخل المؤسسات وعلى مستوى المجتمع ككل.
- تحقيق التنسيق والترابط بين المعرفة وتكنولوجيا المعرفة.
- تغيير فلسفة العمل وآلياته لتتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجديدة.
- تغيير المهارات والمؤهلات المطلوبة للعمل، وتطوير كفاءات الموارد البشرية وقدراتها بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة.
- التركيز على إدارة المعرفة وتفعيل آلياتها، وإنشاء بنية تحتية للأعمال الإلكترونية بما يتناسب مع التحول لاقتصاد المعرفة.
- الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار فيها، لتعزيز خلق المعرفة واقتسامها وتوظيفها.

رابعاً: التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة وجذرية على كافة الأصعدة، هذه التحولات تؤثر في مؤسسات القرن الحادي والعشرين في سباقها نحو التميز ونحو تحقيق الميزة التنافسية، وهذا السباق المحموم لا يكاد يستثني أحداً فالمؤسسات وخاصة التربوية معها أصبحت تتأثر بهذه التحولات وبهذا السباق نحو تطبيق مفاهيم وتبني سياسات تطويرية مثل التحول إلى المنظمة المتعلمة (Learning organization) لـ (Senge, 1991)، ومنظمة المعرفة (Knowledge organization) لـ (Drucker, 1989)، والتحولات في المفاهيم الإدارية وتمكين العاملين (Employee empowerment) لـ (Spreitzer, 1996)، وبرامج الجودة (TQM) لـ (Edwards Deming, 1951)، والمقارنات المرجعية (Benchmarking) وغيرها من التطورات في المفاهيم التي لم تعد مجرد مصطلحات أكاديمية، بل أصبحت ممارسات إدارية في المؤسسات التي تسعى للتنمية والتجديد والتميز (البشاشة، 2008: 215).

وباعتبار أن التعليم هو القاطرة التي تجر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعرفية للمجتمع كما هو وارد في تقرير التنمية العربية (2003)، فإن هذه القاطرة بحاجة إلى عملية تحول في مسارها حتى لا تصطدم بمعوقات من الممكن أن تؤدي إلى تعرضها لحوادث أو لكبوات أو لأزمات قد تكون كارثية تمنعها من بلوغ غايتها أو تحقيق أهدافها المنشودة، هذه التحولات قد تكون تحولات في الأنماط الإدارية أو السياسات التعليمية أو الوسائل والأساليب المستخدمة والمتبعة في مجال العمل التربوي.

وثمة شواهد تؤكد أن مستوى تقدم أي مجتمع ومستوى نتاجه الحضاري يتأثر بدرجة كبيرة بمستوى تعليم أفرادها، بما يجعل الاهتمام بتطوير التعليم بوجه عام وإصلاحه، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص مسألة بالغة الأهمية للمجتمع، وهذا ما تؤكدته أيضا الشواهد التاريخية المختلفة التي تبين أن التعليم يمثل دائما القوة المحركة الرئيسية للمجتمع في مراثون الحضارة الإنسانية، من خلال دوره في تحقيق التنمية البشرية المبتغاة لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع (حجازي، 2015: 36).

حيث تشير الدراسة أبو الحمص وماضي (2006) إلى أن أهم التحولات التربوية للدخول إلى اقتصاد المعرفة، ومواكبة العولمة، تكمن في إدخال إصلاحات تربوية على نظام التعليم من خلال الارتكاز إلى بناء قدرات الطالب بإكسابه المعارف المتقدمة، والتكيف مع المجتمع وتغييراته، وتنمية الذات والقدرات الشخصية، الأمر الذي يتطلب تغيير بعض المفاهيم والتوجهات التربوية في الوقت نفسه (أبو الحمص وماضي، 2006: 18).

ومن المتفق عليه أيضاً أن العالم في عصر اقتصاد المعرفة أصبح يموج بتغيرات وتقلبات هائلة تفرض على الدول والمنظمات التحول والأخذ بمتطلبات هذا العصر، والجامعات هي بيت المعرفة وهي أهم محركات تطويرها وإنتاجها بالإضافة إليها في مختلف مجالات التخصص

وخاصة في العلوم (الهندسية، والطبية، والطبيعات، والتكنولوجية)، لذلك فالجامعة هي منارة الإبداع العلمي وأهم وسائل تقدم المجتمعات ورفيها، ولا يمكن للجامعة أن تتحول إلى تنظيمات جامدة لا تسعى نحو التطوير والتحديث، بل يتعين عليها أن تسعى سعياً دؤوباً نحو التحول الدائم في استراتيجياتها وأهدافها ومتطلباتها التربوية المستقبلية وتبني المبادرات التطويرية للارتقاء بمستويات أدائها وتحقيق التحسين المستمر حتى تجدد أدوارها وتزيد من مستويات كفاءتها الداخلية والخارجية ولكي تكون قادرة على المنافسة عربياً وإقليمياً وعالمياً (دمنهوري، 1428: 3).

لذا فإن هذا المبحث يحاول الإجابة عن بعض التساؤلات حول ماهية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة؟ وما الأهداف التي من الممكن تحقيقها بوصفها نتيجة لهذا التحول؟ وما هي أهمية هذا التحول بالنسبة لجامعة بنغازي؟ وما هي مبررات هذا التحول؟ وما هي التحديات التي من الممكن أن تواجه جامعة بنغازي في تحولها نحو اقتصاد المعرفة؟ وما المتطلبات التربوية التي يجب توفرها لهذا التحول في جامعة بنغازي كمؤسسة تربوية رائدة تسعى إلى التطور والارتقاء؟ ويمكن الإجابة عن هذه التساؤلات فيما يلي:

– ماهية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

سعيًا لتحديد ماهية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة كأحد المبادرات العلمية في هذا الجانب طرح القرني (2009) تعريفاً يرى فيه أن التحول التربوي هو "الانتقال من الاتجاهات التعليمية التقليدية الحالية إلى الاتجاهات التعليمية المستقبلية التي تشدد على إنتاج المعرفة وابتكارها، والانفتاح على الثقافة العالمية بما يكفل عدم العزلة عن العالم من جهة ويحفظ الهوية الدينية والقيم والعادات الحسنة في المجتمع من جهة أخرى، وتوجيه التعليم نحو التعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة، والتركيز على زيادة المعرفة بالممارسة والاستخدام ونشرها بسرعة من

خلال الشبكات الإلكترونية التي تلغي الزمان والمكان، في ظل نظام إداري تمكيني يخضع للتقويم والمساءلة والمشاركة المجتمعية" (القرني، 2009: 56).

وينظر إلى التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بأنه "عملية لها انعكاساتها على التعليم كأحد مناشط المجتمع الرئيسية، فالمعرفة تحتاج إلى إدارة واعية، وإلى وسائط تحقق من خلالها مراحل ودورة المعرفة"، ومع أن مؤسسات التعليم العالي تمارس هذا الدور إلا أن الجامعات يقع عليها العبء الأكبر من التحول نحو مجتمع واقتصاد المعرفة، ومن ثم أمام الجامعات تحديات كبيرة تفرض عليها هذا، كما تفرض عليها مواجهة ذلك من خلال إطلاق قدراتها الكامنة للقيام بهذا الدور (الشايح، 2011: 400).

ويعرف كل من سعيد وعبدالله (2013) التحولات التربوية بأنها "المفاهيم والأفكار والتطبيقات الجديدة التي طرأت واستجدت على الأبعاد الرئيسية التي تشكل المؤسسات التربوية، التي تيسر من خلالها عملية دخول تلك المؤسسات إلى مجتمع المعرفة، ومن ثم القدرة على إعداد المعلم القادر على بناء الأجيال الصانعة والمنتجة والمبدعة (للمعرفة، وللمعلوماتية)".

والتحول التربوي كما يعرفه كلاً من حمّاد والقطراوي (2016) هو "التحول نحو الاتجاهات التعليمية الحديثة التي تقوم على إنتاج المعرفة وابتكارها وتوظيفها ومواجهة تحديات مجتمع المعرفة وصولاً إلى الثقافة العالمية مع المحافظة على الهوية الدينية والقيم والعادات الموجودة في المجتمع" (حمّاد والقطراوي، 2016: 4).

من خلال ذلك يمكن تعريف التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بأنه "انتقال مسار التعليم الحالي السائد في المؤسسات التعليمية إلى مسارات أكثر حداثة تقوم على استشراف المستقبل بجميع اتجاهاته واحتياجاته المختلفة من خلال توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية لتحقيق هذا التحول، بهدف الولوج إلى اقتصاد المعرفة".

– أهداف التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

باعتبار أن التحول التربوي هو انتقال في مسار التعليم الحالي إلى مسارات أكثر حداثة فإنه يحقق مجموعة من الأهداف من بينها رفع مستوى مخرجات التعليم الجامعي، وتحقيق الموازنة مع سوق العمل ومواكبة التطورات العلمية والعالمية الراهنة والمستقبلية، والتفاعل مع تطورات الثقافة العالمية، وتحسين فاعلية التعليم العالي وكفايته، وتلاؤمه، أو تحقيق المساواة في فرص التعليم الجامعي، والاتجاه نحو ديمقراطية التعليم، وتعزيز الذاتية الثقافية، وبناء قوى عاملة حاصلة على قدر كاف من المهارات الفنية والمعرفية، لذا فإن التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة يهدف إلى:

- التأكيد على إعداد الإنسان الواعي المؤمن بقضايا وطنه والمنتمي له والقادر على التصدي لمظاهر الغزو الفكري والثقافي بإيجابية والتمكن من مواكبة التطور العلمي والتقني.
- إعداد المتخصصين في مجال علمي أو مهني دقيق وفق برنامج متكامل يُمكن الطالب من الالتحاق بسوق العمل ودفع عجلة الإنتاج أو الخدمات فيه إلى الأمام بفاعلية وإتقان.
- تمكين الطلبة من اكتساب منهجية الدراسة العلمية بما يدفعهم إلى الاستزادة من طلب المعرفة سواء بشكل فردي أو من خلال نشاط علمي مبرمج، وبما يقلل من مشاكل عدم استيعاب المواد الدراسية في دراستهم المستقبلية وتحقيق مبدأ التعليم بالممارسة.
- تمكين الطلبة من اكتساب الخبرات العلمية والمهارات الفنية التي تؤهلهم للقيام بفهم العلوم والتقنية، والتفاعل مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة بهم.
- المساهمة في إنتاج ونشر المعرفة والتكنولوجيا بما يواكب التطور العلمي الحاصل في العلوم والتكنولوجيا على مستوى العالم.

- تطوير العملية العلمية التعليمية والتدريبية، والعمل على تحسين مستويات اكتساب وتحصيل المعرفة العلمية والخبرات المهنية بما يحقق مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجيا في ظل اقتصاد معرفة عالمي وبما يلبي احتياجات المجتمع.
- إعداد الأطر البشرية الممكنة والقادرة على العمل إدارياً ومهنياً وعلمياً بما يكفل تنمية الموارد البشرية وتطويرها لسد حاجات المجتمع من العناصر المطلوبة لإدارة مؤسسات المجتمع ومشروعاته التنموية المختلفة (حجازي، 2015: 33)، و(العفيف، 2013: 754).

– أهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

يُعد تحول الجامعة باتجاه اقتصاد المعرفة أمراً ضرورياً لضمان عملية التطوير الجامعي المستمر الذي يؤدي إلى نوعية جيدة من الخريجين التي تسهم بدورها في عملية التنمية وبناء اقتصاد عصري ومنافس، لذا فإن تبني إستراتيجية تطويرية على مستوى الجامعة في هذا الخصوص، تدعمها خطة تنفيذية تفصيلية لضمان إنجازها يعد إجراءً ملحاً ومنطقياً، لأن النجاح في تحقيق هذا التحول يسهم في معالجة قضايا ذات أهمية بالغة في المرحلة الحالية.

وبرزت أهمية التحول التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، وتزايدت، وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد، وأنشطته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه الأنشطة، وفي توسعها، وفيما تنتجه، وفيما تلبيها من احتياجات، وما توفره من خدمات، ومن ثم في مدى ما تحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع، وبما يحقق للاقتصاد تطوره ونموه (خلف، 2007، 21).

ومما يزيد من أهمية التحول التربوي نحو الاقتصاد المعرفي النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة، فضلاً عن ظهور تكنولوجيا ومنتجات جديدة (القرني، 2009: 20) وتبرز أهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي كذلك من خلال ما يلعبه من دور في:

- الإسهام في توفير عناصر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والبعيد، وضمان استدامة عملية التنمية واستقرار معدلات النمو.
 - المشاركة في معالجة قضية التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية الخام، وبناء قاعدة إنتاج مستدامة لمرحلة ما بعد الاقتصاد الريعي.
 - الارتقاء أو مواصلة الارتقاء بالمستوى التعليمي والمعيشي ونوعية الحياة للمواطنين وضمان استدامتها من خلال تفعيل مفهوم الجامعة المجتمعية.
 - إحداث زيادة كبيرة في إنتاجية أعضاء هيئة التدريس والموظفين، ورفع العائد من الاستثمار في تنمية الموارد البشرية في الجامعة وخارجها.
 - توفير فرص عمل منتج وكريم للخريجين، واستيعاب الزيادة في الإقبال على التعليم الجامعي استيعاباً مأموناً ومنتجاً.
 - تحويل المجتمع المحيط بالجامعة إلى مجتمع يؤمن برسالة العلم، ويعرف قيمة توليد المعرفة ونشرها واستخدامها، ومن ثم التأثير في نظرة الفرد وممارساته تجاه المجتمع والعمل والاقتصاد.
 - تعزيز مكانة الجامعة ودورها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفي إطار المنظومة العروبية والإسلامية والعالمية (وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، 1435).
- وإذا رجعنا إلى فكرة أن التعليم هو القاطرة التي تجر عملية التنمية بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن التخلف أو الانحراف فيما يظهر من مستجدات في

العملية التربوية داخل المؤسسات التعليمية سوف يؤدي إلى تخلف وانحراف في عملية التنمية الشاملة برمتها مما يعرض البلاد - ليس على المدى القصير أو المتوسط فقط بل على المدى البعيد وليس على المستوى التعليمي فقط بل على كافة المستويات - إلى التخلف وربما الانهيار، فالمؤسسات التعليمية هي المسؤولة الأولى عن تعليم أبناء المجتمع وإعدادهم للمستقبل، وهي كذلك المسؤولة عن إنتاج المعرفة العلمية التي يتضمنها اقتصاد المعرفة التي تعتبر الأساس في توليد الثروات وتراكمها (الشمري والحدراوي، 2011: 193).

كما أن أهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة تكمن في أهمية التعليم الجامعي على وجه الخصوص والتعليم بصفة عامة والدور الذي يلعبه في بناء المجتمع، وتطويره، وكذلك دوره في الاقتصاد المعرفي في حد ذاته، وكذلك فيما يوفره التعليم الجامعي من قدرات إدارية وتنظيمية تسهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كافة القطاعات، وكذلك تزويد الخريجين بالمعلومات والمهارات التي تزيد قدراتهم ودوافعهم من أجل تحقيق إنتاجية أكبر كماً ونوعاً، والمساهمة في تحقيق التنمية، كما أن التعليم الجامعي يسهم وبشكل واضح وملحوس في إحداث التطور العلمي والتكنولوجي، الذي يمثل الأداة المهمة في اقتصاد المعرفة، فالتطور التكنولوجي يقود إلى زيادة الطلب على المعارف والمهارات الأعلى، التي تقتضي تعليماً ذا نوعية عالية في ظل اقتصاد المعرفة وهو ما يسهم التعليم العالي والجامعي في توفيره، وبتوفيره المعلومات والمعارف حول المجالات العلمية المختلفة، وإسهامه في زيادة درجة وعي الفرد وثقافته يساهم كذلك في تحقيق سلوكيات وتصرفات أكثر عقلانية ورشداً لدى الفرد عند اتخاذ القرارات المهمة إضافة إلى تحسين مستواه الصحي، وزيادة إنتاجيته ودخله إلخ (القرني، 2009: 85).

- مبررات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

لعل التزايد المطرد في قيمة المعرفة، وتلاشي أو زوال الحدود الفاصلة فيما يعرف بإزالة الحوائط، كل ذلك يدفع إلى أن تُوجّه النظم التعليمية نحو بناء اقتصاد ومجتمع المعرفة، وهذا ما أكدت عليه الكثير من التقارير والمؤتمرات الدولية كتقرير البنك الدولي حول بناء مجتمعات المعرفة والتحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي (2002)، وتقرير التنمية العربية (2003)، وقمة جنيف (2003)، وتونس (2005)، وصولاً إلى تقرير المعرفة العربي (2015).

إضافة إلى ذلك ما يفرضه اقتصاد المعرفة المبني على شبكات الاتصالات والمعلومات الدولية (الإنترنت) من تحديات جديدة على مخططي التعليم، وقد اتضح ذلك فيما توصلت إليه الورقة البيضاء الصادرة عن الوكالة الأوروبية والمعتمدة من قبل الاتحاد الأوربي في 29 نوفمبر 1995 تحت عنوان "التعليم والتعلم: نحو مجتمع التعلم، وقد نصت على أن مجتمع الغد هو المجتمع الذي يستثمر طاقاته في المعرفة، وعلى أنظمة التعليم أن تتغير وأن تعدل من نفسها بما يتواءم مع تلك المتغيرات وبما يوفر لطلابها مجالات للخبرة تتفق مع احتياجات الواقع العالمي الجديد.

ولعل من أولى مبررات التحول التربوي هو دعم الابتكار بتوليد معرفة جديدة، والوصول إلى مخازن المعرفة العالمية، وتكييف المعرفة لتصبح ملبية لمتطلبات الاستعمال المحلي، والإسهام في تكوين الرأسمال البشري بتدريب قوى عاملة مؤهلة وقابلة للتكيف، بمن في ذلك العلماء رفيعي المستوى والمهنيين أصحاب المهن ومعلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي وحكومة المستقبل التي تحقق الاستقرار السياسي للبلاد وتدفع إلى توحيد الصف الوطني، وقادة الخدمة المدنية والأعمال، وتوفير قاعدة الديمقراطية وبناء الوطن وتحقيق التماسك الاجتماعي

الذي تعرض إلى قصف ثقيل أعقاب ثورة 17 فبراير أدى إلى حدوث شروخ عميقة أثرت فيها وزعزع من استقراره (تقرير البنك الدولي، 2002).

ومن المبررات والدوافع التي تضغط في اتجاه التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة أيضاً النمو السريع في المعرفة، وظهور فروع علمية جديدة بمناهج وأساليب بحثية أكثر عمقاً وإحاطة، فضلاً عن ظهور تقنيات متقدمة مكنت من إنتاج سلع وخدمات جديدة، وتزايد أهمية المعرفة بالنسبة لمنظمات الأعمال، إلى جانب ما يحققه اقتصاد المعرفة من أرباح خيالية، حيث إن السلع المعرفية تنتج مرة واحدة ولكنها تباع لملايين المرات على عكس السلع المادية، وإذا كان اقتصاد المعرفة يعتمد في بنائه على المعرفة، وهذه المعرفة مصدرها النظام التربوي أساساً، فإن نقل المجتمع - أي مجتمع - إلى اقتصاد المعرفة هو في أساسه إحداث نقلة تربوية؛ ذلك لأنه عندما يتم إحداث نقلة نوعية في النظام التربوي فإن هذا يعني أن المجتمع قد وضع الخطوة الرئيسية لقواعد اقتصاد المعرفة، وعندما يقوم هذا النظام في سياق منظومة المعرفة بالحصول على المعلومات والمعرفة ونشرها، وإنتاج المعرفة وتوظيفها ونقل المعرفة وتسويقها عبر الشبكات؛ فإنه أسهم وبشكل كبير في تكوين اقتصاد المعرفة، كما أن عملية إجراء تحديثات وتطويرات في الجامعة من حيث الشكل والمضمون يمكن الجامعة من إعداد أبناء المجتمع وتأهيلهم، ويفجر طاقاتهم الإبداعية والابتكارية؛ ومن ثم القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها، ومن بين المبررات التي تضغط باتجاه التحول إلى اقتصاد المعرفة كذلك التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة على النظام التربوي داخل الجامعة وكافة المؤسسات التعليمية الأخرى التي تتطلب استجابة موازية لها ومساوية لها في الاتجاه لإحداث نقلة نوعية لهذا النظام، وفي حالة عدم الاستجابة لتلك التحديات من قبل النظام التربوي فإن هذه التحديات ستتفاقم وتزداد تعقيداً إلى الدرجة التي

يصعب معها مواجهة هذه التحديات، ومن ثم تُقرض عليه حلولٌ من الخارج كي يستجيب لها
ويصبح حينها مجرد نظام عديم الفائدة (الحاج محمد، 2014: 365).

– تحديات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

على الرغم من أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يعني تحسناً على المستوى الاقتصادي والتعليمي والمجتمعي بشكل عام، فإنه يحمل في طياته تحديات كبيرة للأفراد والشركات والمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية على حد سواء؛ ومن ثم يرى البعض أن الاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي يوفر المزيد من فرص العمل ويحسن مستويات المعيشة، ولكن هذا يتوقف على توافر الرغبة لدى الأفراد للتغيير وقدرتهم على الانسجام ومتطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك راجع إلى أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي إلى توفر في استخدام القوة العاملة ذات المهارات العالية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة لفئات معينة من القوى العاملة، وهو يمثل أهم التحديات للسياسات التعليمية والتدريبية القادمة، إلى جانب القدرة على اكتشاف الطرق الجديدة للتعليم والتعلم (كالتعليم الإلكتروني، والتعلم مدى الحياة إلخ) (العالم، 2012: 107).

وفي هذا الإطار يرى جيروم (2002) أن هناك تحديات عديدة سوف تواجه المؤسسات التعليمية في الأعوام القادمة، وتفرض تطوير التعليم وإصلاحه، وتتضمن ستة تحديات رئيسية تتمثل في:

التحدي الأول: الذي سيكون منصباً على إدخال الشبكات الإلكترونية بوصفها أدوات لتسيير عملية التعلم.

التحدي الثاني: ويتمثل في مسألة تصميم سياقات للتعلم كمدخل للمعرفة الجديدة.

التحدي الثالث: ويتضمن الفحص الدقيق لمحتويات التعلم لتواكب آخر ما وصلت إليه المعرفة.

التحدي الرابع: وهو عن تعلم كيفية التعامل مع الحياة، وعلى مدى العمر.

التحدي الخامس: ويتضمن توجيه المؤسسات التربوية إلى اللامركزية في الإدارة، مع قليل من

التسلسل. الهرمي في السلطة، حيث يعود بها إلى أن تكون مؤسسات تربوية مستقلة.

التحدي السادس: وينطلق من العمل الذي ينبغي أن تقوم به السلطات العامة من تأسيس

استراتيجيات للنظم التعليمية، ومؤسسات التعليم -عامة وخاصة- تناسب أشكال التمويل

في تلك المؤسسات (حجازي، 2015: 45).

وفي العام (2006) أصدرت ستة اتحادات للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية،

بياناً تضمن أهم التحديات المستقبلية التي من المتوقع أن تواجه مؤسسات التعليم العالي وهي في

سبيلها للتغيير، وبالرغم من صدور هذه التحديات عن اتحادات مؤسسات التعليم العالي الأمريكية

فإنها جزء من واقع التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم، وتتمثل هذه التحديات في:

1. قضية القدرة المادية للطلبة على مواصلة دراستهم.
2. قضية تكاليف التعليم العالي.
3. قضية توفير الوسائل التعليمية واستخدامها بكفاءة وفاعلية.
4. المعرفة العامة والمهارات الأساسية المتوافرة لدى خريجي المدارس الثانوية الذين يحق لهم الدراسة في الجامعات.
5. ما يجب أن يتمتع به خريج التعليم العالي من إمكانات عامة وتخصصية، ومدى قدرته على الانطلاق إلى سوق العمل.
6. الرؤية العالمية لخريجي التعليم العالي، وضرورة أن يتفهم الخريج الثقافات المختلفة، وأن يتمتع بمهارات التعاون والتفاعل معها خصوصاً في ظل العولمة واقتصاد المعرفة.

7. موضوع استمرارية التعليم، فالتعليم العالي على مدى سنواته المحددة غير كافٍ لمتطلبات الحياة العملية ما لم يكن الخريج قادراً على متابعة المتغيرات والمستجدات بنفسه وبشكل مستقل بعد التخرج (العقل، 1432: 5).

إضافة إلى ما تقدم فإن منظومة التعليم الجامعي تواجه عدداً من الإشكاليات التي تحد من التحول إلى اقتصاد المعرفة تتمثل في العديد من الممارسات داخل بيئة الجامعة التي اكتسبت شرعيتها بحكم شرنقة الاعتياد وكثيراً ما يتم تبريرها على أنها من التقاليد الجامعية أو أنها من الأسس العلمية والفنية التي يصعب المساس بها أو نقدها أو محاولة التفكير في بدائل لها ويمكن تحديد هذه الممارسات فيما يلي:

1. طغيان الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه وبنظمه ولوائحه ومجالسه، بل وتحكمه في رسالة الجامعة؛ تعليماً وتعلماً، وبحثاً وخدمة، مع أن الوضع الصحيح للبيروقراطية هو خدمة رسالة الجامعة والوفاء باحتياجاتها.

2. التآكل في استقلالية الجامعة التي تعتبر أداة لأداء رسالتها في القيام بدور قيادي في تطوير المجتمع.

3. الالتزام بقاعدة الأقدمية والتحديد القاطع للفرات الزمنية معياراً في اختيار القيادات العلمية والإدارية أو الترقيات لأعضاء هيئة التدريس أو في الحصول على الدرجات العلمية أو في تشكيل اللجان.

4. تحدي المناهج والمقررات الدراسية، التي تمتاز بالتقادم المعرفي، والتجزئة المفرطة في التخصصات، وعدم الاهتمام بالدراسات البيئية التخصصية، وعدم صياغة المعرفة في سياقاتها التاريخية والمجتمعية زماناً ومكاناً، إلى جانب التركيز على الكتب والمقررات الدراسية فقط دون التشجيع على التزود بالمعرفة من مصادر أخرى غيرها.

5. غلبة منهج التلقين والحفظ في أسلوب التعليم والتعلم بيد أن التكنولوجيا الرقمية قد أتاحت وسائل وأشكالاً جديدة للتواصل بين المعلم والمتعلم.

6. الشكلية والافتراضية في البحوث الجامعية بديلاً عن إنتاج المعرفة الجديدة والمتجددة وتوطئتها باعتباره المعيار الحقيقي لرسالة الجامعة حاضراً ومستقبلاً، وما يجري حالياً من بحوث مدفوعة في أغلبها بجانب العرض وليس الطلب.

7. إشكالية إنتاج المعرفة في بحوث الأساتذة ونشرها في الكتب والمجلات التي تعتبر قضية أساسية في مسؤوليات الأستاذ الجامعي حتى غدا شعار (أنشر أو اختفي - جدد أو تبخر) من معايير الأستاذ الجامعي طوال عمله في الجامعات الأمريكية، وذلك بما يضمن متابعته للجديد في ميدان تخصصه وما يتصل به من معرفة (عمار، 2006: 28-32).

- الجامعة والتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

أن التعليم الجامعي يلعب دوراً رئيساً في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي، حيث ترتبط أهداف التعليم الجامعي ارتباطاً وثيقاً بتحسين الاقتصادي والرفعي المجتمعي أو هكذا ينبغي أن يكون، مما يؤدي إلى دعم المجتمعات المحلية، والإقليمية، لذا ينظر إلى التعليم العالي بأنه محرك للنمو الاقتصادي في العديد من المجتمعات على اختلاف ثقافتها وأنظمتها الاقتصادية، ولعل أهم الخطوات التي يجب أن تتبعها الجامعة في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة هي:

1. ربط العملية التعليمية والتدريبية في الجامعة بمواقع الإنتاج والحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بمرونة تتيح التحضير المستمر للمستقبل.

2. تطوير برامج مختلفة لتأهيل عمال المعرفة، ويكون للجامعة دور رئيسي في كل مراحلها.

3. الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم التدريب المناسب لذلك وإتاحة إمكانية الاتصال والتواصل بين المجتمع الجامعي ومحيطه الخارجي.
 4. وضع برنامج لتشجيع التجديد والابتكار.
 5. دعم التشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية وبناء الثقافة الضرورية لاقتصاد المعرفة.
 6. العمل على إجراء تغييرات في ثقافة العمل الجامعي من أجل التكيف مع الاقتصاد الجديد.
 7. تبني نمط الإدارة المفتوحة التي تحث على العمل وتهدف إلى تنمية الإبداع الفكري واحتذاء أحسن السبل في استخدام التكنولوجيا الحديثة (بشير، 2012: 76).
- ومما لا شك فيه أن عملية التطوير هي مسؤولية قبل أن تكون رسالة، لذا يجب على القيادات الجامعية الاتجاه نحو التطوير والتحديث والارتقاء وتحقيق الجودة والتفاعل والمشاركة والكفاية والفاعلية، ولتحقيق هذا يجب مراعاة ما يلي (دمنهوري، 1428: 10):
- تحديد الواقع الحالي للجامعة بكافة جوانبه الإيجابية والسلبية مع إظهار نقاط القوة والضعف بالمنظومة.
 - استطلاع التجارب والخبرات والممارسات المتميزة للتطوير بالجامعات الإقليمية والعالمية المتميزة.
 - تكوين بعض المسلمات (Assumptions) التي يمكن أن تمثل موجهات لعمليات التطوير والتحديث بالجامعة، وهي تمثل قواعد يجب مراعاتها في مسيرة التطوير وخلال عملية التحول.
 - تكوين الرؤية المستقبلية ورسالة الجامعة للتطوير وصياغة أهدافها وتحديد التوجهات الإستراتيجية المستقبلية.

- بناء تصور شمولي لعمليات التطوير يعكس الفلسفة والحكمة التي يقوم عليها ويتضمن الرؤية والرسالة والأهداف والتوجهات المستقبلية لتطوير الجامعة لتقوم برسالتها التعليمية والبحثية لخدمة المجتمع في إطار من الريادة والمواطنة والإبداع.
- إتاحة الفرصة للمشاركة البناءة لكافة الأطراف المعنية، فالجامعة لا يمكن عزلها عن أطرافها المعنية الداخلية أو الخارجية، وذلك من خلال ورش عمل ومجموعات تركيز فكري وغيرها من الوسائل.
- إعادة بناء التصور النهائي في ضوء تبادل الرأي بين كافة الأطراف المعنية.
- إعادة الهيكلة وإعادة التنظيم واستحداث وحدات جديدة للوفاء بالتوجهات المستجدة وصياغة المبادرات وتحديد الموارد المطلوبة وكيفية الحصول عليها.
- وإذا تمت مراعاة كل ما سبق ذكره فإن ملامح الجامعة ستتغير في ظل اقتصاد المعرفة حيث ستمتع بما يلي:
- **الانفتاح:** أي انفتاح الجامعة على منظمات الإنتاج ووضع جسور التواصل لتسهيل مرور أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلبة إلى الصناعة.
- **التجانس والتناسق:** حيث ينبغي أن تكون منظومة التعليم الجامعي منظومة متجانسة وتتمتع بالاستقلالية الذاتية.
- **التعاقد:** ويتم بين الجامعة ومنظمات الإنتاج بهدف تمكين الخريجين من الحصول على الوظيفة الملائمة التي تلبي رغباتهم وطموحاتهم وتدريبهم على ذلك بشكل عملي.
- **التنافسية:** من خلال خلق بيئة جامعية محفزة ومشجعة على المنافسة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبين الجامعة ونظيراتها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

- **التحفيز:** من خلال سن القوانين والقرارات الإدارية المشجعة سواء مادياً أو معنوياً لأعضاء هيئة التدريس وجذبهم نحو البحث والابتكار.
- **المرونة:** من خلال تشجيع التطور وضمان استيعاب التقدم العلمي ونتائج البحث، والاستجابة للحاجات المتجددة والمتطورة للمجتمع (بشير، 2012: 77).
- **الأدوار المرتقبة للجامعة في ضوء التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:**
 - أكدت دراسة حيدر (2004) على مجموعة من الأدوار التي ينبغي على الجامعة القيام بها في ضوء التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة وهي:
 - التحول إلى مراكز إشعاع معرفي في المجتمع المحيط بها، وتقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة أو وظيفة معينة.
 - تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة، والتأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء والبحث.
 - التحول إلى مجتمعات تعلم، يشترك جميع المنتسبين إليها في تكوين رؤية ورسالة وأهداف مشتركة يسعون جميعاً لبلوغها.
 - التركيز على نتائج التعلم وليس المدخلات والعمليات.
 - التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعلم والتعليم وفي إدارتهما.
 - استيعاب المستجدين الكونية وإعداد المتعلم لمجتمع كوني.
 - الأخذ بآليات ضمان الجودة والانتقال بإدارة التعليم العالي من ممارسات التسيير إلى ممارسات أكثر نضجاً تنشأ التجديد والتطوير.
 - ولكي تسهم الجامعة كذلك في عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة ينبغي عليها العمل على توفير مجموعة من المتطلبات أهمها:

1. توفير موارد بشرية مؤهلة للتعايش في عصر المعلومات؛ وذلك من خلال نظام تعليمي كفاء ومرن يوفر للطالب فرص التأهيل وإعادة التأهيل والدعم.
2. تبني سياسات لتشجع الشراكة بين القطاعات ولتطوير العلوم والتكنولوجيا وتشريعات تدفع وتيسر وتكافئ الإبداع وأهله.
3. مكاتب توفر الإمكانيات اللازمة للبحث العلمي والنشر المعرفي الواسع، والعمل بعقلية جماعية تشجع التجديد وترعى طاقات الفرد وتنميها.
4. خلق بنية تحتية تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الكفاءة العالية.
5. تطبيق معايير الجودة العالمية للملاءمة للخصوصيات المحلية على مدخلات النظام التعليمي وعلى عملياته (الشتيوي، ب ت: 8).

– متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة على المستوى التربوي وفي المؤسسة الجامعية على وجه الخصوص يرى الحاج محمد (2013) أن الأمر يتطلب الاستجابة السريعة والموازية لتلك التحديات من ناحية القوة والمقدرة واتباع الأساليب والطرق الحديثة، والبحث عن مخرج وحلول لها في ضوء الإمكانيات والقدرات المتاحة، من خلال رصد وتحديد لمتطلبات التحول التربوي نحو هذا الاقتصاد بهدف توفير مقومات وأسس بنائه، وما يقتضيه ذلك التحول.

كما تؤكد الوحش (2015) أن التعليم الجامعي عليه القيام بأدوار جديدة تمكنه من المساهمة في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة، ولتحقيق ذلك فإن ثمة متطلبات تستلزم ضرورة التحول من مستوى التعامل مع البيانات والمعلومات، إلى مستوى توظيف وإنتاج المعرفة والقدرة على الاستخدام الأمثل للمعارف في توليد الأفكار وإنتاج نظريات جديدة (الوحش، 2015: 4).

وفي هذا السياق حددت جودة (2004) مجموعة من المتطلبات الأساسية الواجب توافرها

لبناء اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلي:

1. تجهيز بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع المعرفة كخطوة أولية أساسية.
2. تطوير القوانين والأنظمة السائدة لتناسب مع متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، التي تعد الشفافية من أهم ركائزها.
3. تفعيل المرافق والإدارات لجميع منظومات المجتمع التي منها منظومتا الاقتصاد والتعليم.
4. إعادة هيكلة الإنفاق العام لترشيده وزيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة ووصولاً إلى التعليم الجامعي وانتهاءً بمنظومة البحث العلمي والتطوير.
5. العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج.
6. إن إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة جعل الشركات متعددة الجنسيات - كما هو مشاهد - تساهم في تمويل جزء مهم من استثماراتها للبحث والابتكار.
7. اكتساب المعرفة العالمية، وتطوير المعرفة المحلية - بما يعني تطويع المعرفة المستوردة بإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي.
8. بناء منظومة فعّالة للعلم والتقنية تعكس الأهمية الحيوية لمكونات وعناصر الموارد البشرية الفكرية هذه المنظومة تسهم في تحقيق التنمية البشرية وبناء اقتصاد المعرفة.

9. خلق مؤسسات مصممة على فكرة التغيير، مما يتطلب رؤية خاصة عند تصميم المؤسسة على نحو يحفز على إطلاق التغيير، على أن يكون ذلك ضمن إستراتيجية متكاملة (مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة الملك عبدالعزيز، 2012: 16).

بينما حددت دراسة القرني (2009) أهم متطلبات التحول التربوي في سبعة متطلبات وهي مرتبة حسب درجة الأهمية وهي التعلم الإلكتروني، والتعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتعليم لإنتاج المعرفة وابتكارها، والمدرسة دائمة التعلم، والمدرسة المجتمعية، والتعلم للعمل، وأخيراً التمكين الإداري، وفي هذه الدراسة قد تم إضافة مطلب آخر وهو إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفه مطلباً داعماً للمتطلبات السالفة الذكر ولما له من دور مهم في تيسير العملية التعليمية والتعلمية في الجامعة، إلى جانب دراسة مدى توفرها في جامعة بنغازي للتحول نحو اقتصاد المعرفة ويمكن عرض هذه المتطلبات فيما يلي:

المطلب الأول: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

في إطار المفهوم التقليدي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن مصطلح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشير إلى شبكات الاتصالات التي تقدم الخدمة التقليدية التي تلبي بعض الاحتياجات الأساسية لدى الإنسان، وهي الاتصال عن بعد، أما الآن ونحن في عصر المعلومات فإن التطور التكنولوجي المبهر والمتسارع وما صاحبه من تطور في منظومة احتياجات الإنسان الحديث أثرت على المصطلح، وعمقت مفهوم البنية التحتية والأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنحته أبعاداً لم تكن معلومة ولا قابلة للافتراضات والتأويل من ذي قبل، وأصبحت تشمل إضافة إلى شبكات الهاتف العديد من التجهيزات والمرافق التي تبنى عليها كافة خدمات الاتصالات الحديثة، لذا وقبل الحديث عن مفهوم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجب التطرق لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أولاً

حتى يتسنى لنا وضع تعريف واضح لمفهوم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما يرى كلاً من الجراح والعجلوني (2012) "هي المعدات والبرمجيات المتعلقة بتخزين واسترجاع، وتداول المعلومات، ونقلها أو نشرها، أو إنتاج البيانات الشفوية، والمصورة والنصية والرقمية بالوسائل الإلكترونية، من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب، ونظم الاتصالات المرئية" (الجراح والعجلوني، 2012: 116).

إلا أن (Schermerhorn et al, 2000) يرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي "عملية دمج أو توحيد للأجزاء المصنوعة والمكائن والإجراءات والأنظمة واستخدامها معاً من أجل تخزين المعلومات وتحليلها ونشرها لتحويلها إلى معرفة" (عبدالرسول، 2009: 217)، ويتضح من هذا التعريف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم وبشكل كبير في نشر المعلومات والمعرفة التنظيمية للاستفادة منها واستخدامها وفق الغايات التي صنعت من أجلها.

مما تقدم يتضح أن توفير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو "الانتقال إلى بناء قاعدة من التجهيزات الإلكترونية المادية (الحاسوب والأجهزة المساندة له، وأجهزة الاتصال المتطورة)، وغير المادية (البرامج المشغلة) في جميع مرافق الجامعة، وربطها بالشبكات المحلية والعالمية؛ من أجل الحصول على المعلومات والمعرفة وتخزينها واسترجاعها ونشرها والاستفادة منها وفقاً للغايات التي صنعت من أجلها".

- أهمية توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعة:

يشير الأدب النظري إلى أهمية توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنيات المتقدمة باعتبارها تؤدي الدور الرئيس في الاقتصاد المعرفي حيث تساعد على قيام مجتمع واقتصاد المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته، إضافة إلى أن تأمين بنية تحتية دينامية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر أمراً ضرورياً لتسهيل التواصل الفعال ونشر

المعلومات والعمل عليها، كما تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، في حين تعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكل أدواتها ومكوناتها معياراً لمقدار توظيف تكنولوجيا المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، والتطبيقات الميدانية (أبو العلا، 2013: 581).

هذا البعد النوعي من أبعاد التقدم العلمي والتكنولوجي والذي بات يرخي بتأثيره القوي في التعليم العالي يسهم في تبسيط المهام الإدارية وتنظيمها وتقليصها، كما يجعل نظم التعليم العالي ومؤسساته أكثر فاعلية وكفاءة بوجه عام، ويعمل على توسيع الوصول إلى التعليم والتعلم وتحسين جودتهما على كل المستويات، وتوسيع الوصول إلى المعلومات والبيانات بين المؤسسات الجامعية أو عبر العالم (تقرير البنك الدولي، 2002: 17).

كما تعتبر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد ركائز اقتصاد المعرفة التي تسهل عملية نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، لدعم الأنشطة المختلفة داخل المجتمع الجامعي وتحفيز الأقسام والإدارات على إنتاج قيم مضافة عالية (محمد، 2012: 869).

ويؤكد فريد (2013) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد البنية التحتية الجوهرية لاقتصاد المعرفة حيث تغطي مجموعة متنوعة من التطبيقات الإلكترونية كالتعليم الإلكتروني، والجامعات الإلكترونية ومؤتمرات الفيديو، لذا كان من الضروري التركيز أولاً على البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مطلباً رئيسياً للتحويل إلى اقتصاد المعرفة وأهمية توافره في الجامعة، باعتبارها تسهم في إثراء معلومات الطلبة وتدريبهم على التعلم الذاتي وتنمية مهاراتهم الفكرية وقدرتهم على التحليل، كما تساعد الطلبة على تكوين أنفسهم باستمرار وهو ما يُمكنهم من توسيع مداركهم وتجديدها بما تم التوصل إليه من الإصلاح القائم على

التكنولوجيا الحديثة (بو طيبة، 2010: 465)، وتسهم أيضاً في إسرار وتيرة الابتكار وإبداع طرق جديدة للعمل، وتجديد المنتجات وابتكارها في القطاع التربوي، والمساعدة في دعم الإنتاج الفردي والجماعي للمعارف وبالتالي سهولة عملية نقل المعارف والمعلومات وتبادلها وتخزينها وجعلها في متناول الجميع وبتكاليف معقولة، بما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء في المؤسسات الجامعية والاقتصادية (بلفيدوم، 2013)، إضافة إلى أنها أسهمت وبشكل مباشر في ظهور مصطلحات تربوية عديدة كالتعليم الإلكتروني، والجامعة الإلكترونية، والمدرسة الإلكترونية، والتعليم النقال، والتعليم الافتراضي، والتعليم بالمراسلة إلخ من المصطلحات التربوية الحديثة، كما تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في تشبيك المعرفة وطنياً وعالمياً وأصبحت إحدى الأدوات المهمة في الإبداع والتجديد وفي تفعيل النظام الوطني للإبداع (National Innovation System) (مراياتي، 2010: 3).

لذا فإن تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجيا من خلال تعزيز قدرات المجتمع يبقى رهين قدرة التعليم بنوعيه النظامي وغير النظامي على تزويد الأفراد بالخبرات الضرورية لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال وخالق؛ ذلك أن تجهيز المؤسسات التعليمية بالحاسوب فقط ليس كل شيء، فالمهم هو استخدامه كأداة بيداغوجيا في الأقسام، حيث إن النظرة السائدة للحاسوب أنه أداة مستقلة تتطلب برنامجاً يهدف لتعليم مبادئ الحاسوب فقط، غير أن تعليم هذه المبادئ ليس إلا شرطاً مبدئياً، فالمطلوب في الأساس هو دمج الحاسوب والإنترنت في العملية التعليمية؛ لأن ذلك سيسهم عملياً في إحلال التعلم (Learning) محل التدريس (Teaching) وهو ما يصبو إليه الإصلاح القائم على التكنولوجيا الحديثة (بو طيبة، 2010: 465).

كما أن التحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة يعتمد في الأساس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكونها أدوات أساسية للتغيير، ويجتاز بتوظيفها الحدود التقليدية وبوصفها

وسيطاً يسرع عملية التغيير ويعززها في كل جوانب المجتمع، وذلك في سبيل إنتاج المعرفة وتنظيمها (الشايح، 2011).

وقد تمخض عن ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطورها السريع تحديين رئيسيين تواجهان التعليم الجامعي وهما:

1. تحقيق تكامل ملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع نظم التعليم الجامعي والمؤسسات الشاملة.

2. ضمان أن التكنولوجيا الجديدة ستصبح عوامل وصول واسع وتكافؤ وفرص تعليمية متزايدة للجميع، وعدم اقتصار ذلك على الميسورين وذوي الامتيازات التكنولوجية (تقرير البنك الدولي، 2002: 17).

وإضافة إلى الدور التي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة الإنتاج والتنمية والنمو، فإن لها دوراً مهماً وحقيقياً في فهم فوائد بناء اقتصاد المعرفة وأضراره، فهي ليست حلاً وردياً لكل المشكلات التي تواجه المؤسسات أو تضمن لها النجاح في بناء اقتصاد المعرفة هكذا بسهولة، لكن مع مرور الزمن أصبحت عاملاً مهماً وأساسياً في صناعة ودعم عوامل أخرى مؤثرة في النمو الاقتصادي، ومن أهمها البيئة الممكنة التي تشجع على المنافسة، وتحقيق النمو وزيادة الإنتاجية (دراسات تنمية معهد البنك الدولي، 2009: 190).

مما سبق يتبين أن توافر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكافة مكوناتها الملموسة وغير الملموسة داخل الجامعة ذو أهمية باعتبارها إحدى الأدوات المهمة للانفتاح على العالم والاستزادة من كافة مصادر المعرفة والمعلومات التي تتيحها هذه التكنولوجيا عبر شبكاتها المختلفة.

– مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف مكوناتها أدوات أساسية في تحقيق أهداف اقتصاد المعرفة ومتطلباته بشكل فاعل، باعتباره الساحة التنافسية المعاصرة التي تفرضها التقنيات المتخصصة التي تسهل انسيابية المعارف أفقياً وعمودياً ولا تجعل استخدامها خياراً بل ضرورة حتمية (سبتي وآخرون، 2013: 732).

وتشير الأدبيات إلى أن التحول باتجاه اقتصاد المعرفة بحاجة لوجود مستوى مناسب للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهم في تطوير العملية التعليمية والإدارية داخل الجامعة وتعمل على سهولة تخزين البيانات واسترجاعها بأقل وقت وجهد ممكن، وتشتمل هذه البنية على مجموعة من المكونات المادية وغير المادية (البرمجيات)، وقواعد البيانات، وشبكات الاتصال، والشبكة المعلوماتية، والموارد البشرية وفيما يلي عرض مبسط لهذه المكونات (بلوناس وقدايفة، 2011)، و(الهواسي والبرزنجي، 2013):

أ. المكونات المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

وهي تلك المكونات الملموسة والمرئية من التكنولوجيا التي تتمثل في الحاسبات الإلكترونية وملحقاتها، التي تتكون من وحدات الإدخال كلوحة المفاتيح، ووحدات التخزين كالأقراص الليزرية والصلبة والمرنة، (قنديلي والسامرائي، 2002: 122).

وتلعب المكونات المادية لتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية دوراً حاسماً في ظل التحول باتجاه اقتصاد المعرفة، باعتبارها تمثل الأداة التي توفر الوصول السريع والسهل إلى المصادر الداخلية والخارجية للمعارف، كما تدعم عملية اكتشاف المعرفة والحصول عليها والتقاطها وتنظيمها وتصنيفها وتقاسمها ونشرها واستخدامها، وتوفر تقنيات التعليم الإلكتروني الذي يعتبر الأسلوب الأمثل في ظل اقتصاد المعرفة، وتساعد في تصنيف المعارف،

وتخزين أفكار الجماعات، والتجارب الحية، وبعض الحلول لحالات محددة؛ لاستخدامها لاحقاً في حالات مشابهة، إضافة إلى تحقيق التوازن بين الحمل الزائد للمعلومات والمعارف وضمان أن تكون ذات مضمون مفيد، كما تعمل على خلق منتجات مبتكرة بتوفير مستودع من الأفكار يضمن ابتكار حلول جديدة كما تسهم في تخزين المعارف الأساسية في المؤسسة، في شكل قواعد إلكترونية؛ تسهل الدخول والاستعادة السريعة والفعالة للمعلومات وتسهيل الاتصال بين الأفراد المقيمين خارج المؤسسة، كتبادل المعرفة مع متخصصين وخبراء خارجيين في العمل نفسه (سبتي وآخرون، 2013: 732-733).

ب. المكونات غير المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرمجيات):

وهي البرمجيات التي تقوم بمهمة تشغيل الحواسيب والأجهزة المساندة لها وتتكون من مجموعة من البرامج التي يتم إعدادها من قبل مبرمجين متخصصين في برمجة نظم التشغيل والتطبيقات وتنقسم إلى برامج النظم وهي مجموعة البرامج المهمة لتنسيق أنشطة ووظائف الأجهزة والمكونات المادية والبرامج المختلفة لكل مكونات الحاسوب، وبرامج التطبيقات وهي البرامج التي تلبي احتياجات محددة للمستخدمين وتقسّم حسب الجهة المطورة إلى برمجيات التطبيقات الجاهزة، وبرمجيات التطبيقات الخاصة (بلوناس وقدايفة، 2011: 10).

وتلعب المكونات غير المادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة حيث تسهم في صناعة المعرفة عن طريق استرجاع المعارف واستخدامها وتعميمها، والمساهمة في تنظيم المعرفة وفهرستها ليتم التوصل إليها بكل سهولة، كما تسهم في عملية الاستيعاب عن طريق توصيل عناصر المحتوى التربوي الموجود في ملف ما إلى الطالب أو المستفيد، إلى جانب أنها تسهم في التنشئة الاجتماعية عن طريق تبادل المعارف بالصوت والصورة، كما تعتبر الأداة الرئيسية في معالجة البيانات والمعلومات والمعارف

التي يتم التوصل إليها واستخراجها لاستقبالها من طرف الجهات المستخدمة (سبتي وآخرون، 2013).

- مبررات توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعة:

لعل من أولى مبررات إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مطلباً للتحول التربوي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد عنصراً أساسياً في اقتصاد ومجتمع المعرفة وتلعب دوراً رئيسياً في خلق المعرفة وتحويلها حيث طورت التكنولوجيا قدرات التخزين، والمعالجة وسرعة تبادل المعلومات - كما أسلفنا الذكر - التي مكنت من تدوين المعارف وجعلها متاحة أكثر من ذي قبل لجميع القطاعات المختلفة ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تخلق في حد ذاتها تحولات في المجتمع أو أحد قطاعاته، ولكنها تتيح إمكانية إحداث التغيير، وفي هذا السياق فإن تكنولوجيا المعلومات الجديدة هي أدوات لإطلاق الإمكانيات الخلاقة والمعرفة المتجسدة في الأشخاص إضافة إلى أن صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي في حد ذاتها صناعات معرفية بمعنى أنها توظف المعرفة والبحوث المكثفة، والتصاميم، وعمليات الإنتاج في معظم اقتصاديات الدول المتقدمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011: 13).

وفي هذا السياق واعترافاً بالدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والجامعي على وجه الخصوص فإنه توجد مجموعة من المبررات تدعو إلى ضرورة الاهتمام بإدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمؤسسات الجامعية ومن بين تلك المبررات ما يلي:

1. قصور التعليم الجامعي عن إتاحة التكنولوجيا الرقمية واستخدامها، والإفادة من المشروعات التكنولوجية التي تم توافرها بالصورة المناسبة.

2. حاجة بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى تنمية قدراتهم في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التعليم الإلكتروني على سبيل المثال)، وإلى دورات تدريبية في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية.
3. وجود بعض التحديات الخارجية والداخلية التي تعوق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعليم الجامعي متمثلة في التعليم الإلكتروني.
4. قصور إعداد عضو هيئة التدريس الذي يستطيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة مناسبة.
5. قصور التعليم الجامعي عن مواجهة تحولات العصر لأسباب عديدة من بينها قصور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.
6. قصور مداخل وأساليب وطرق التدريس المتبعة حالياً عن استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
7. قصور توافر التمويل اللازم لإتاحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالجامعات وقصور توافر كل من القوة البشرية والأجهزة، والأدوات والبرامج التعليمية (حجazy، 2010: 57).

المطلب الثاني: التعليم الإلكتروني (Electronic learn):

يشير مفهوم التعليم الإلكتروني إلى التعلم بوسائل التعلم الإلكترونية المختلفة مثل: الحاسوب وشبكاته وبرمجياته، وأجهزة الوسائل المتعددة الإلكترونية الأخرى، حيث ينشر المحتوى التعليمي عبر الشبكة العنكبوتية العالمية الإنترنت أو الإكسترانت أو يعرض بوسيلة عرض مثل جهاز عارض البيانات (Data show) أو السبورة البيضاء (White Board)، وتسمح هذه الطريقة ببناء روابط (Links) مع مصادر خارج المحاضرة، ولا يعني التعلم الإلكتروني تحويل

المحتوى الورقي إلى صفحة ويب، أو قرص مدمج بل هو تحويل المحتوى إلى أنشطة إلكترونية تفاعلية يكون المتعلم هو الفاعل والباحث والمحلل للمعلومات عند تنفيذ هذه الأنشطة، وعضو هيئة التدريس ميسر ومرشد للمتعم في تعلمه الذاتي ضمن مجموعات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة (العمرى، 2015: 418).

والتعلم الإلكتروني هو أسلوب حديث من أساليب التعليم، توظف فيه آليات الاتصال الحديثة من حاسب، وشبكات، ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية وكذلك بوابات الإنترنت سواء أكان عن بعد أم في الفصل الدراسي، ويمكن تلخيص ذلك كله في أنه استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعم بأقصر وقت، وبأقل جهد، محققاً فائدة أكبر (المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، 2018).

وقد أورد الهادي (2011) تعريفاً للتعليم الإلكتروني بأنه " التعليم الذي يتيح المحتوى التعليمي الرقمي من خلال الوسائل الإلكترونية، التي تتضمن الحاسبات الآلية وبرمجياتها المتضمنة خواص التفاعلية التي تتاح على الخط، وعبر شبكات المعلومات والحاسوب كالشبكات المحلية (LANS) في الفصول أو المدرسة، وشبكات الإنترنت (Intranet) التي تنتشر في نطاق مجموعة من المدارس أو المنطقة التعليمية أو الجامعة، وشبكات الإكسترانت (Extranet) التي تضم نظام التعليم الوطني، إلى جانب شبكة الإنترنت العالمية (Internet) المنتشرة في كل أرجاء العالم حالياً، إضافة إلى إمكانية البث عبر الأقمار الصناعية، واستخدام الوسائل السمعية والبصرية والتلفزيون التفاعلي والأقراص المدمجة (CD-ROM)، إلخ".

والتعليم الإلكتروني "هو التعليم المعتمد على الشبكة العنكبوتية حيث يكون المتعلم والمدرس (عضو هيئة التدريس) منفصلين عن بعضهما مكانياً و/ أو زمانياً" (الصالح، 2005).

من خلال التعريفات السابقة وقياساً بالواقع الذي تمر به جامعة بنغازي من دمار وخراب في المباني الإدارية والمدرجات والقاعات الدراسية الناتجة عن الاشتباكات فإن توفر مطلب التعليم الإلكتروني يفرض نفسه حلاً يمكن تبنيه كونه لا يحتاج إلى قاعات دراسية ومن ثم يسهم في تخفيف الكثافة الطلابية أو سد مواطن العجز والنقص في القاعات الدراسية.

أما الغراب (2008) فتري بأن التعلم الإلكتروني هو "التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة، أم شبكات مشتركة، أم على شبكة الإنترنت" (الغراب، 2008: 25).

لذا يمكن تعريف التعليم الإلكتروني بأنه "تمط للتعليم والتعلم بالوسائل والأساليب الحديثة في إيصال المعلومة كالحاسب الآلي وبرمجياته المختلفة أو أي مصادر أخرى تعتمد عليه، وبما يحقق الاتصال والتواصل بين عضو هيئة التدريس والمتعلم والمؤسسة التعليمية في أقل وقت وجهد ممكنين ودون الالتزام بزمان ولا مكان محدد".

– أهداف توفر التعليم الإلكتروني في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة:

في ضوء تحول جامعة بنغازي باتجاه التعليم الإلكتروني كأحد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، نجد أن هذا النمط من التعليم يحقق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1. تغيير المفهوم التقليدي للتعليم لمواكبة التطور العلمي والثورة المعرفية.
2. زيادة فاعلية كل من عضو هيئة التدريس والطالب.
3. التغلب على مشاكل الأعداد الكثيرة في القاعات الدراسية.
4. تعويض النقص في بعض الكوادر العلمية المؤهلة.
5. توسيع نطاق العملية التربوية بالجامعة بمراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
6. دعم عملية التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية بالجامعة.

7. الاستفادة من دوائر المعارف المتاحة على الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت).

8. الاستفادة من استخدام خدمات البريد الإلكتروني على مستوى العالم.

9. تدعيم مهارات التعلم الذاتي لدى الطلبة وتشجيع التعليم المستمر مدى الحياة داخل

الجامعة (توفيق وموسى، 2007: 47).

- أهمية توفر مطلب التعليم الإلكتروني:

لعل ما باتت تشهده البلاد من ترد في الأوضاع الأمنية والاقتصادية وما آلت إليه تلك الأوضاع من دمار لبعض المباني التعليمية وخاصة جامعة بنغازي، وفي ظل تأخر عملية إعادة الإعمار والبناء والترميم لتلك المباني، والنزوح التي شهدتها أغلب كليات الجامعة، إضافة إلى التأخير في قبول خريجي الثانويات خاصة من ذوي التخصصات العلمية لبعض السنوات الدراسية امتدت من خريجي الثانويات للعام الدراسي 2013-2014 إلى وقتنا هذا؛ تظهر أهمية التعليم الإلكتروني بوصفه حلاً يمكن اللجوء إليه في ظل تلك الأزمة التي لحقت بالبلاد، ومحاولة للولوج إلى مجتمعات الغد ودخولاً إلى معترك اقتصادي المعرفة الحديث، حيث يعمل التعليم الإلكتروني على تلبية الطلب المتزايد على التعليم والتدريب، إلى جانب أنه يحقق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في التعليم، ويعمل أيضاً على تطبيق مبادئ التعلم النشط الفعال في التعليم والتركيز على مبادئ التعلم الذاتي كأحد أدوات التعلم مدى الحياة، وتلبية الحاجة المتزايدة للتنمية البشرية المستدامة التي تتطلبها البلاد في الوقت الحاضر، كما يعمل على سد الفجوة الاقتصادية بين الدول بشكل عام، وخفض تكاليف التعليم، وخفض معدلات الأمية الرقمية والمعلوماتية بين الأفراد، والإسهام في تكيف المقررات التعليمية مع التغيرات المتسارعة في المعرفة الرقمية (توفيق وموسى، 2007: 47).

كما أنه يحقق مجموعة من الفوائد تتمثل في زيادة إمكانية الاتصال بين الطلبة فيما بينهم، وبين الطلبة والجامعة، والمساهمة في التعرف على وجهات النظر المختلفة للطلبة، وتعميق الإحساس بالمساواة، ويعمل على سهولة الوصول إلى عضو هيئة التدريس، والاستمرارية في الوصول للمنهج في أي زمان وفي كل مكان، وتقليل حجم العمل في الجامعة، عبر أدوات تقوم بتحليل الدرجات والنتائج والاختبارات وكذلك وضع إحصائيات عنها، وإمكانية تحويل طريقة التدريس، ويعمل على ملاءمة مختلف أساليب التعلم، فهو يتيح للطلاب التركيز على الأفكار المهمة، وكذلك يتيح للطلبة الذين يعانون من صعوبة التركيز وتنظيم المهام الاستفادة من المادة، ويقدم المساعدة الإضافية المبنية على التكرار؛ بإعادة تكرار المعلومات التي تم التدرب عليها، وعدم الاعتماد على الحضور الفعلي، وسهولة وتعدد طرق تقييم تطور الطالب؛ بتوافر طرق متنوعة لبناء وتوزيع وتصنيف المعلومات بصورة سريعة وسهلة للتقييم، والاستفادة القصوى من الزمن المحدد؛ حيث لا توجد حاجة للذهاب إلى قاعات الدراسة لكل من الطالبة وعضو هيئة التدريس، وتقليل الأعباء الإدارية بالنسبة لعضو هيئة التدريس (علي وآخرون، 2009)، و(القرني، 2009)، و(الراضي، 2010).

بناءً على ذلك فإن التعليم الإلكتروني يلعب دوراً مهماً في استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي، وتوفير بيئة معلوماتية ثرية، وتوفير المعلومات وسرعة التوصل إليها فيما يعرف (بالمعرفة حسب الطلب)، وكسر الحاجز النفسي بين عضو هيئة التدريس والطالب من حيث السماح بتفاعل أكبر في صورة غير مباشرة، وتطوير دور عضو هيئة التدريس، وتنمية حب البحث لديه، وتوفير مرونة غير محدودة بالزمان أو المكان، إضافة إلى إقامة حلقة وصل بين الطلبة من مناطق اجتماعية وحضارية واقتصادية مختلفة، والمحافظة على خصوصية المجتمعات الإسلامية من خلال حصول الفتيات في المناطق النائية على مزيد من الفرص المتقدمة في

التعليم، ومراعاة الفروق الفردية والسماح للطلاب بالحضور الذاتي بما يتفق وإمكاناته ورغباته وميوله، وتحويل التعليم إلى تعلم، وسهولة الوصول إلى عضو هيئة التدريس حتى خارج أوقات العمل الرسمية، كما أن توفر مطلب التعليم الإلكتروني يعمل على تطوير أداء مستوى الطالب وتمكينه من المقرر الدراسي بكل إجابة وإتقان وفي السياق ذاته أكدت دراسة رضوان (2011) على أهمية التعليم الإلكتروني في زيادة التحصيل المعرفي وتنمية الذوق الأدبي لدى الطلبة إلا أن نجاح التعليم الإلكتروني يتوقف على أمرين مهمين هما مدى استعداد المؤسسة التعليمية لتطبيقه، ومدى امتلاك أعضاء الهيئة التدريسية داخل الجامعة لكفايات التعلم الإلكتروني (معهد الملك عبدالعزيز، 1426: 63)، و(النشوان، 2016: 517)، و(الكنعان، 2016: 414).

لذا أصبحت أغلب الجامعات العصرية تتبنى نوعاً ما من أدوات التعليم الإلكتروني، والدور التقليدي للجامعات سوف يتغير قطعاً، وبرامج التعليم المعمول بها سوف تكون أكثر انفتاحاً حيث تتبنى برامج مفتوحة وبرامج افتراضية لبعض المساقات، والتعليم الإلكتروني مستقبلاً سيدمج جميع أنواع الجامعات والبرامج التي تطرحها، وسيستعمل بشكل طبيعي، ولن يعود التعليم الإلكتروني شيئاً خاصاً ومنفصلاً عن نظام التعلم والتعليم القائم، بل سيكون جزءاً طبيعياً ومتكاملاً معه، بحيث لا يُعد الإشارة إليه شيئاً منفصلاً، كما تأتي أهمية هذا النمط من التعليم من كونه سلهم وسيساهم في توفير فرصة للتعلم للعديد من الأفراد الذين حرمتهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية من مواصلة دراستهم (بو غزالة، 2012).

– مبررات توفر التعليم الإلكتروني بوصفه مطلباً للتحويل التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

توجد مجموعة من المبررات تدفع باتجاه التعليم الإلكتروني بوصفه مطلباً من متطلبات

التحول التربوي في جامعة بنغازي منها:

1. ارتفاع مستوى الوعي لأهمية التعليم وخاصة التعليم العالي إضافة إلى الحاجة إلى التعليم والتدريب في جميع المجالات.
2. التغييرات أو الثورات التي تشهدها البلد وتدهور الحالة الأمنية وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وانتشار المظاهر المسلحة التي تمنع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس أو تعيقهم في بعض الأحيان من الوصول إلى الجامعات.
3. تزايد أعداد خريجي مرحلة التعليم الثانوي، ومحدودية الأماكن المتاحة للطلبة في الجامعة.
4. ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي، مع النقص النسبي في أعداد أعضاء هيئة التدريس.
5. عدم قدرة الجامعة على قبول جميع الراغبين في الدراسة.
6. الانفجار المعرفي في شتى المجالات، وزيادة الطلب على التعليم العالي، وعلى التدريب بشكل مستمر.
7. ظهور اقتصاد المعرفة، والتعليم بمؤسساته يمثل المصنع الذي ينتج هذه المعرفة.
8. حاجة الطالب للعمل في أحيان كثيرة أثناء دراسته الجامعية، وتغير مستهلكي التعليم الجامعي والعالي حيث أصبح طلاب التعليم الجامعي من الكبار والموظفين والمتفرغين جزئياً، وهذه الفئات بحاجة إلى برامج تعليمية أكثر مرونة، وذاتية.
9. تغير النظرة إلى التعليم، حيث أصبح التعلم عملية مستمرة ودائمة وليست مرحلة ثابتة في الوقت الحاضر.
10. يعد هذا التعليم رافداً كبيراً للتعليم التقليدي، فيمكن دمج هذا النمط من التعليم مع التعليم المعتاد فيكون داعماً له (حجازي، 2010: 59).
11. صعوبة إنشاء جامعات في مختلف مناطق البلاد وخاصة النائية منها مع اتساع رقعة الدولة (معهد الملك عبدالعزيز، 1426: 61).

وفي صدد الحديث عن ضرورة توفر التعليم الإلكتروني بوصفه مطلباً للتحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة هناك عدداً من المبررات جعلت من التعليم الإلكتروني ضرورة ينبغي تحقيقها من بينها الانفجار المعرفي وتزايد المعلومات، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وخاصة التخصصات الطبية والهندسية، والانفجار السكاني، والوضع الأمني الذي تمر به البلاد، والوضع الاقتصادي، والأخذ بديمقراطية التعليم والتدريب وتحقيق تكافؤ الفرص، والقصور في توفير الكوادر التعليمية المؤهلة (الحلفاوي، 2011).

– تحديات التعليم الإلكتروني في ظل التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة:

بالرغم من أهمية التعليم الإلكتروني بوصفه مطلباً للتحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة والأهداف التي يحققها إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيقه أو تعوق توفره في الجامعة تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1. إمكانية تحسين التنمية المهنية المستمرة للمشتغلين بالتعليم، خاصة أعضاء هيئة التدريس والتربويين، والمخططين والذين سوف يتعاملون مع التعليم الإلكتروني وما يحتاجه هذا التعليم من تكنولوجيا معلومات واتصالات.
2. إمكانية إيقاف أو الحد من التزايد أو التكاثر المتشعب في استخدام المعايير المختلفة والمتباينة في نظم التعليم الإلكتروني التي تنتشر حالياً على نطاق أوسع في الساحة التعليمية.
3. القدرة على تطوير نظم التعليم الإلكتروني حيث تراعي التكنولوجيا المتقدمة وتؤكد استقلاليتها من الباعين والمتعهدين والتجاربيين.
4. تطوير سوق تعلم مستدامة (Sustainable) لتطوير وإنتاج محتوى رقمي يتسم بالجودة العالية والاستمرارية.

5. بناء بيئة شبكية تكنولوجية يمكنها تقديم تسهيلات التعلم الإلكتروني بطريقة اقتصادية للمستخدمين (الطلبة).

6. معرفة طبيعة منظومة التعليم الافتراضي للتعليم الإلكتروني في إطار كل من بيئة التعلم المتزامن أو غير المتزامن.

7. تحدي تجاوز الممارسات التعليمية التربوية التقليدية القائمة المتمثلة في النماذج التعليمية المغلقة، والتعلم كنقل إلكتروني، والرقابة والتوجه نحو المنتج، وقت العملية التدريسية القصير والمرتكزة على الإجابات القصيرة والصواب والخطأ.

8. تحدي إيجاد النماذج الملائمة للتقييم، والمتمثل في ضرورة تضمين التعليم الإلكتروني كيفية التقييم الذاتي من قبل المتعلمين جهود تعلمهم الإلكتروني، بتوفير فرص الاختبارات والامتحانات التي تراعي قدرات الطلاب واتجاهاتهم المتنوعة قبل التقدم في العملية التعليمية (الهادي، 2011: 60).

كما تواجه التعليم الإلكتروني مجموعة من المعوقات التي يقصد بها "تلك العوامل التي تحول دون استخدام منظومة التعليم الإلكتروني بطريقة فعالة، ويؤدي وجودها إلى التأثير السلبي على استخدام منظومة التعليم الإلكتروني ويحد من استخدامها" (الهرش وآخرون، 2010)، وتتمثل في عدم وضوح الأهداف والغاية الأساسية من تطبيق التعليم الإلكتروني، وضعف البنية التحتية بشكل عام والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص، وضعف الجودة التعليمية الخاصة بالتعليم الإلكتروني، ومحدودية المحتوى الإلكتروني في الميدان التربوي، وغياب الخطة الوطنية للتحويل إلى التعليم الإلكتروني، وغياب التفاعل بين عضو هيئة التدريس والطلبة، والطلبة بعضهم مع بعض، وضعف توافر التدريب التقني وضعف امتلاك المهارات

اللازمة لاستخدام التقنية، وضعف توافر برامج التطوير التربوي الإلكتروني (العمري، 2015: 419).

إضافة إلى المعوقات السالفة الذكر هناك معوقات أخرى تتصل بأعضاء هيئة التدريس وهي كثرة الأعمال التي تقع على عاتق عضو هيئة التدريس، وصعوبة متابعة الطلبة بشكل فردي، وقلة الحوافز المادية، وعدم امتلاك مهارات استخدام منظومة التعليم الإلكتروني، إلى جانب عائق اللغة، وقلة الدافعية نحو التحول لاستخدام منظومة التعليم الإلكتروني، والاتجاهات السلبية نحو التوجه إلى التعليم الإلكتروني، ومعوقات تتعلق بالإدارة وعلى رأسها زيادة الأعباء الدراسية على عضو هيئة التدريس، وعدم تقديم الحوافز المادية الملائمة لمن يتقن مهارات التعليم الإلكتروني، وعدم توفير الدورات المستمرة لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في هذا الجانب، وعدم وضوح أهداف التعليم الإلكتروني إلخ، ومعوقات متعلقة بالبنية التحتية والتجهيزات الأساسية وتشتمل على بطء الاتصال والتواصل مع منظومة التعليم الإلكتروني، وكثرة انقطاع الاتصال أثناء عملية التعلم وخاصة في عملية التعلم باستخدام الشبكة العنكبوتية وغيرها، ومعوقات متعلقة بالطلبة تتمثل في زيادة أعداد الطلبة داخل القاعات الدراسية والمختبرات، وعدم توفر الإنترنت لجميع الطلبة في المنزل وفي أي مكان يرغب فيه الطالب في التعلم، وانشغال الكثير من الطلبة في مواقع ليس لها علاقة بالتعليم الإلكتروني إلخ (الهرش وآخرون، 2010: 32-35).

– آليات التعليم الإلكتروني:

تمثل أنواع التعلم الإلكتروني الثلاثة (المتزامن، غير المتزامن، والمدمج) آليات يمكن بواسطتها توفر التعلم الإلكتروني للتحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة وهي:

1. التعليم الإلكتروني المتزامن (Synchronous E-learning): هو نوع يجتمع فيه عضو

هيئة التدريس/المدرّب مع الطلبة في آن واحد عبر الشبكات الإلكترونية، ليتم بينهم اتصال

متزامن (بالنص chat، أو بالصوت أو بالفيديو)، وهو أيضاً التعليم على الهواء الذي يحتاج إلى وجود الطالب في الوقت نفسه أمام أجهزة الحاسوب لإجراء النقاش والمحادثة بين الطلبة أنفسهم وبينهم وبين عضو هيئة التدريس عبر غرف المحادثة (chatting) أو تلقي الدروس بواسطة الفصول الافتراضية (virtual classroom)، أو عن طريق أدواته الأخرى، ويمتاز هذا النوع من التعليم بحصول المتعلم على تغذية راجعة فورية وتقليل التكلفة والاستغناء عن الذهاب لمقر الدراسة، ومن سلبياته حاجته إلى أجهزة حديثة وشبكة اتصالات جيدة، وهو أكثر أنواع التعليم الإلكتروني تطوراً وتعقيداً، حيث يلتقي عضو هيئة التدريس والطالب على الإنترنت في الوقت نفسه (بشكل متزامن).

ويشتمل هذا النوع من التعليم على مجموعة من الأدوات هي (اللوحة البيضاء، والمؤتمرات عبر الفيديو، والمؤتمرات عبر الصوت، وغرف الدردشة)، ويتفق المتخصصون على أن التعليم الإلكتروني المتزامن قد يتم في القاعات الدراسية كذلك وضمن إشراف عضو هيئة التدريس، وعن طريق الوسائط التكنولوجية الحديثة من حواسيب وإنترنت (الحربي، 1429)، و(عفونة وزواهره، 2010).

2. التعليم الإلكتروني غير المتزامن (Asynchronous E-learning): وهو التعليم غير

المباشر الذي لا يحتاج إلى وجود المتعلمين في الوقت نفسه، مثل الحصول على الخبرات بواسطة المواقع المتاحة على الشبكة أو الأقراص المدمجة أو عن طريق أدوات التعليم الإلكتروني مثل البريد الإلكتروني أو القوائم البريدية، وهو كذلك التعليم الذي يتم بالاتصال بين عضو هيئة التدريس والطلبة بطريقة غير مباشرة (جامل وويج، 2006: 17)، ويتم عن طريق توفير المحتوى للمتعلم للرجوع إليه في الوقت والمكان المناسبين له، ومن إيجابيات هذا النوع أن الطالب يمكنه الحصول على الدراسة حسب الأوقات الملائمة له،

وبالجهد الذي يرغب في تقديمه، كما يستطيع الطالب وفق هذا النوع إعادة دراسة المادة والرجوع إليها إلكترونياً كلما احتاج لذلك، إلا أنه يعاني من بعض المآلث تتمثل في عدم قدرة الطالب في الحصول على تغذية مرتدة فورية من عضو هيئة التدريس، كما أنه قد يؤدي إلى الانطوائية لأنه يتم في عزلة (عفونة وزواهره، 2010).

ويشتمل هذا النوع من التعليم الإلكتروني على مجموعة من الأدوات يتم استخدامها في عملية التعلم وهي (البريد الإلكتروني، والمنتديات الإلكترونية، والفيديو التفاعلي، والشبكة النسيجية) (الحري، 1429: 5).

3. **التعليم المدمج (Blended learning):** وهو نمط التعلم الذي يدمج أو يمزج بين نمطي التعلم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن، أو بواسطة الدمج بين التعلم الوجيه والتعلم عبر الإنترنت، ويقصد به ذلك النوع من التعليم الذي يشتمل على مجموعة من الوسائط المتعددة، التي تم تصميمها لتكميل بعضها البعض، التي تعزز التعليم وتطبيقاته ويمكن أن تشتمل برامج التعليم على العديد من أدوات التعلم مثل برمجيات التعلم التعاوني الافتراضي الفوري، والمقررات المعتمدة على الإنترنت، ومقررات التعليم الذاتي، وإدارة نظم التعليم، وإضافة إلى ما سبق يمكن للتعلم المدمج أن يمزج أحياناً متعددة تعتمد على النشاط تتضمن التعلم في الفصول التقليدية التي يلتقي فيها عضو هيئة التدريس مع الطالب وجهاً لوجه، وكذلك التعليم الذاتي وفيه مزج بين التعليم المتزامن وغير المتزامن (عفونة وزواهره، 2010)، و(جامل وويح، 2006).

إلا أن للانتقال من التعليم بالطرق التقليدية إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على التكنولوجيا

-سواء كلياً أو جزئياً - يتطلب اتخاذ عدة خطوات تحتاج إلى جهد ووقت طويل منها:

1. تعديل سياسة التعليم على مستوى المدارس والجامعات حيث تجعل التكنولوجيا أداة أساسية في العملية التعليمية في جميع المراحل.
2. تشكيل لجنة على مستوى الجامعة أو المنطقة التعليمية تتولى عملية التطوير تتكون من فريق عمل يضم مجموعة من المتخصصين في مجالات عدة مثل تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم.
3. دراسة واقع استخدام التكنولوجيا في المدرسة أو الجامعة أي حصر الأجهزة والبرامج التعليمية المتوفرة فيه.
4. دعم إدارة المدرسة أو الجامعة وتشجيعها لدمج التكنولوجيا في التعليم واستخدام المعلمين لها.
5. وضع تصور أو خطة شاملة طويلة الأمد لدمج التكنولوجيا في التعليم على مستوى المقررات المختلفة والصفوف والمراحل المختلفة.
6. تحديد مدة زمنية لتنفيذ خطة الدمج في تدريس المقررات والصفوف المختلفة، حيث تتم عملية الدمج على مراحل تتكون كل منها من خطوات صغيرة متدرجة.
7. تخصيص ميزانية لدمج التكنولوجيا في التعليم وتغطية تكاليف شراء الأجهزة والبرامج، وتوفير النفقات اللازمة لتدريب المعلمين وتوظيف الخبراء والمدرسين.
8. إنشاء بنية تقنية تشمل تزويد الجامعات والمدارس بأجهزة حاسب وما يصاحبها من أجهزة وبرامج تعليمية، وتوفير معامل حاسب ذات وسائط متعددة وإيصال خدمة الإنترنت إلى الجامعات والمدارس واستبدال الأجهزة القديمة - إذا كانت موجودة- بأجهزة أخرى حديثة متطورة.

9. تدريب الطلاب والمعلمين على استخدام الحاسب والإنترنت في التعليم ويتم ذلك بعد تزويد المدرسة أو الجامعة بأجهزة الحاسب وعمل التمديدات اللازمة مباشرة.

10. إنشاء مركز لتصميم المناهج المعتمدة على التكنولوجيا في الجامعة أو المنطقة التعليمية يعمل به فريق من المتخصصين يقوم بإعداد مناهج إلكترونية متعددة الوسائط في التخصصات المختلفة وللصفوف المختلفة سواء أكانت معتمدة على الإنترنت أو غير معتمدة عليه.

11. إجراء الأبحاث في مجال التعليم الإلكتروني بصورة مستمرة لاطلاع المعلمين والمسؤولين على أثر استخدام التكنولوجيا في عملية التعليم ومدى استفادة الطلاب من عملية الدمج ولمتابعة آخر التطورات في مجال تكنولوجيا التعليم.

12. توفير الدعم الفني وصيانة الأجهزة والشبكة بصورة دائمة أثناء استخدام المعلمين للتكنولوجيا في التعليم، إذ قد يواجه المعلمون أثناء التدريب أو أثناء استخدامهم للتكنولوجيا في التعليم بعض المشكلات مثل مشكلات الطباعة، توقف الاتصال بالإنترنت فجأة، عدم القدرة على فتح البريد الإلكتروني (عبدالمجيد، 2008: 85).

المطلب الثالث: التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين:

يعد توافر هذا النمط من التعليم مطلباً مهماً في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى ذلك لتنمية مهارات الجيل القادم من أبناء الوطن وفق مفاهيم الحرية والديمقراطية والحوار وتقبل الأفكار ووجهات النظر حتى إن كانت مخالفة بعيداً عن التطرف والعنف، وتعزيزاً للحوار وتجنب الصراعات وحلها سلمياً بتنمية احترام الآخرين وثقافتهم وقيمهم وتوجهاتهم الفكرية وقيمهم الروحية (ديلور وآخرون، 1998).

ويعزز هذا التوجه وأهمية توافره في مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها جامعة بنغازي والتعليم بشكل عام في ليبيا أيضاً التحولات التي مرت بها البلاد عقب 17 فبراير 2011 وما آلت إليه من تغيرات وتبدلات في طبيعة المجتمع الليبي وشخصيته، وتركت العديد من الآثار السلبية في مختلف النواحي الحياتية (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية)، وفرضت تلك الآثار تحديات عديدة على قدرة النظام التربوي وعلى قادة التعليم والإعلام يتوجب على أهل الاختصاص التصدي لها، وللخطر الداهم الناجم عنها بإعادة النظر في الخطط والسياسات العامة وعلى الأخص المناهج الدراسية والسياسات التعليمية والبرامج التربوية؛ للخروج بنمط تعليمي يعزز قيمة المواطنة والانتماء واكتساب الطلبة ثقافة التعايش والحوار مع الآخرين، وهو نمط تعليمي يتضمن مسارات تعلم جديدة ذات جودة عالية تواكب الاحتياجات والمستجدات الحالية والاحتياجات المستقبلية عملاً وليس قولاً، وهو ما أكدت عليه دراسة العسيلي (2007) التي أظهرت وجود تراجع في طاقات الشباب الجامعي وقدرتهم على تحمل المسؤولية، وهروب أغلبهم منها نتيجة الإحباط الشديد الناتج عن الصراع والتناحر الداخلي بين أبناء الوطن إضافة إلى ما يعيشونه من تناقضات وأزمات اجتماعية واقتصادية قد لا تمكنهم من ممارسة أدوارهم بشكل صحيح، إلى جانب ضعف مساعدة الشباب على التواصل مع الآخرين، وضعف التوجه الذي يدعم تمكين الشباب من التعامل الناقد مع القيم المعاصرة والوافدة، واكتشاف قدراتهم الذاتية ورغباتهم وميولهم الفردية (العسيلي، 2007: 23).

إلى جانب ذلك فإن العالم اليوم يمر بتحولات عديدة ومختلفة تتطلب إعادة النظر في الأنماط التربوية والتعليمية السائدة في مدرستا وجامعاتنا حيث يرى التويجري (1998)، أن التغيرات الثقافية والتقنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم تتطلب إعداد إنسان قادر على التعامل مع هذه التغيرات بصورة إيجابية تمكنه من تكوين شخصيته

السوية، وتحقيق متطلبات التنمية، والتعامل مع من يختلف عنه بصورة إيجابية (الرومي، 2014: 334).

ولهذا الغرض يتوجب على الجامعة أن تُعد كل فرد لديه القدرات والمهارات التمكينية الضرورية لإدارة الحياة في عالم سريع التغير واتساقا مع ذلك، وفي ظل توفير مطلب التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين والتوجه إلى عصر واقتصاد المعرفة على الجامعة أن تحقق الأهداف الآتية:

- خلق الوعي لدى الطلبة بأهمية العيش في وئام مع بعضهم البعض ومع البيئة الخارجية.
- تطوير مهارات التواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة من أجل تعزيز مبادئ التسامح والتفاهم، وقبول الآخر.
- تمكين جميع المنتسبين للجامعة من طرح آراءهم والتعبير عنها بكل حرية وتقبل ذلك.
- إيجاد وعي لدى الطلبة بأهمية التضامن بين أبناء المجتمع الليبي بغض النظر عن توجهاتهم المختلفة من أجل حماية الوطن والحفاظ على مقدراته وإعادة بنائه.
- خلق الوعي لدى الطلبة بأهمية العيش في سياقهم الاجتماعي والثقافي والاعتزاز بذلك.
- تعزيز نوعية العلاقات الإنسانية من خلال الإحساس بالكرامة والمساواة، والثقة المتبادلة، وتقدير انتماءات الآخرين وتوجهاتهم.
- تعزيز المشاركة الفعالة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وضمان حرية التعبير.
- تطوير آلية للمشاركة في عملية صنع القرارات التي تخص سير العملية التعليمية داخل الجامعة بطريقة ديمقراطية فعالة تؤدي إلى الإنصاف والعدالة وتقدير الذات.
- خلق الوعي بأهمية الحرية الفردية والاستقلال الذاتي وتحمل المسؤولية.

- تطوير مهارات التفكير الإيجابي، لتمكين الطلبة من اتخاذ قرارات مستنيرة تخص حياتهم الأكاديمية والخاصة.
 - إيجاد وعي بأهمية البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة وأهمية الحفاظ عليها بما يعزز التنمية الشاملة والمستدامة.
- وينقسم مطلب التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين إلى غايتين وذلك كما ورد عند ديور وآخرون (1998) وهما:

– التعلم للكينونة (Education for Being):

ويقصد به "تنمية شخصية الفرد على نحو أفضل، ليكون قادراً على التصرف باستقلال ذاتي أعظم دائماً، وحكم أرشد، ومسؤولية شخصية" (ديور وآخرون، 1998: 120).

ويعرف فُلْيَة (2007) أن التعلم للكينونة هو "تنمية الفرد بدنياً وذهنياً ووجدانياً وروحياً تنمية تتطلب إضفاء العامل الشخصي على عملية التربية وتنمية ملكة الحكم على الأمور وتنمية الشعور بالمسؤولية الفردية" (فُلْيَة، 2007: 260).

وهو كما يرى القرني (2009) "تعزيز الهوية الدينية والوطنية والذاتية بتنمية الفرد دينياً وبدنياً ووجدانياً وروحانياً، ويتطلب ذلك إضفاء العامل الشخصي على عملية التربية وتنمية ملكة الحكم على الأمور وتنمية الشعور بالمسؤولية الفردية (القرني، 2009: 112).

ولعل ما يعيشه الشباب اليوم من اغتراب نفسي "وهو فقدان الشعور بالانتماء، وعدم الالتزام بالمعايير، وبالعجز، وعدم الإحساس بالقيمة، وفقدان الهدف، وفقدان المعنى، والتمركز حول الذات"، الذي قد تكون من أسبابها الحروب الطاحنة التي شهدتها ومازالت تشهدها البلاد من جهة، والتغيرات المتلاحقة التي تعيشها البشرية نتيجة لمظاهر العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما رافقها من تغير في القيم والمعايير، وفقدان الهوية الوطنية من جهة أخرى، كل

ذلك يدفع إلى التحول لنمط تربوي يعزز قيمة الانتماء والإحساس بالمسؤولية وتقدير الذات وتحقيق الذات، فالقرن الحادي والعشرين بحاجة إلى تنوع في المواهب والشخصيات، كما يتطلب أيضاً أفراداً غير عاديين لديهم القدرة على التكيف الحضاري؛ لذا فالتربية معنية بتزويد الشباب بكل فرصة ممكنة للاكتشاف والتجريب، وأن تتيح لهم فرص مغرية ومحفزة للتعرف على إبداعات معاصريهم، والأجيال السابقة، ومن ثم يجب التركيز على جميع جوانب الشخصية للطالب (ذاكرته، وتفكيره، واستدلاله العقلي، وإحساسه، الجمالي، وقدراته الجسمية، ومهارات الاتصالية) (ديلور وآخرون، 1998: 118).

– تعلم العيش مع الآخرين:

يعتبر مفهوم التعايش السلمي معاً ومع الآخرين أحد المبادئ الأساسية التي رسخها الإسلام في عقيدة الإنسان المسلم حيث يقول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحجرات: آية 13).

ويقول خرشوف "إذا كنا في حياتنا اليومية نجد من الأهمية بمكان أن نقيم علاقات طبيعية مع الجيران ضمن مجموعة بشرية مترابطة، وإذا كان جارك قد يروق لك أو لا يروق لك، ليس ذلك مهماً لأنك لست ملزماً بأن تزوره أو ترتبط معه بروابط الود والصدقة، ولكنكما تعيشان جنباً إلى جنب ومن الحماسة إذا ما عمدت إلى تسميم حياة جارك وتتغيب عيشه لترغمه على الهروب إلى مكان آخر (المحلبدي، 1433: 26).

من هذا المنطلق فإن التعلم للتعايش مع الآخرين كأحد أعمدة التربية الأربعة التي طرحها تقرير ديلور (1998)، "يهدف إلى تنمية ثقافة الحوار والتسامح والعيش مع الآخرين في سلام

ومحبة ووثام، واحترام عادات الآخرين وتقاليدهم وتوجهاتهم الفكرية والمذهبية، في ظل حرية الرأي والتعبير، وبعيداً عن التعصب والتطرف والعنف" (ديلور وآخرون، 1998).

ويقصد بالتعلم للتعايش مع الآخرين كما يرى فُلّية (2007) هو "اكتساب المعلومات وإنتاجها للتواصل والتحاور مع الآخرين وما ثورات الإنترنت وتقنيات المعرفة في القرن الحالي إلا تطبيق واقعي لهذا الهدف المعلوماتي الرهيب الذي جعل العالم فضاءً مفتوحاً تسيطر عليه القوة المعلوماتية الرهيبة" (فُلّية، 2007: 260).

لذا على جامعة بنغازي في توجهها نحو اقتصاد المعرفة العمل على تذويت قيم التعايش السلمي بين منتسبيها، ونشر ثقافة التسامح والحوار، وتقبل الآخر، واحترامه، إضافة إلى العمل على إعداد طلابها ليكونوا قادرين على التعامل بعقلية منفتحة مع الآخرين، والتفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وإكسابهم مهارات التعامل معها وفهمها بدلاً من نبذها والخوف منها، حيث إن العالم في هذه الآونة يعيش حالته المأساوية فاقداً لمرجعياته القيمية وموجهاته الأخلاقية، وهذا ما يفرض تحديات على المؤسسات التربوية والتعليمية تتصف بدرجة عالية من الخطورة، والأهمية تبرز من خلال تدفق الصور والمعلومات عبر القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية المختلفة وهي تحمل في طياتها الكثير من المعاني والدلالات التي تعمل على تغيير قيم وثقافة وأخلاقيات الفرد والمجتمع إلى ثقافات كونية وقيم عولمية تؤثر في شخصية الفرد وتلغي خصوصياته الوطنية وتحدث تحولات عميقة وشاملة في جوانب الحياة المختلفة وتجلياتها، وهي جميعها تشكل قصفاً ثقيلاً يهز أركان البني والمؤسسات التربوية التقليدية التي يتوجب عليها أن تفعل إمكاناتها وتطور فعاليتها إلى الحدود القصوى لكي تتمكن من الحفاظ على دورها ووجودها ووظيفتها من خلال ثقل الشباب بقيم وثقافة مجتمعهم وإعدادهم لمجتمع عالمي متعدد الثقافات

والحضارات يتم فيه احترام الآخرين واحترام آراءهم وتوجهاتهم (وظفة، 2004)، و(العسيلي، 2007) و(القرني، 2009).

– أهداف وآلية التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين:

يعرض تقرير مجلس الحوار بين الأديان ومؤسسة أريغاتو (2008) مجموعة من الأهداف التي ينبغي أن تتضمنها العملية التعليمية لتعلم التعايش معاً وهي:

1. تعزيز قدرات الطلبة في اتخاذ قرارات أخلاقية، مبنية على أسس راسخة من القيم تعزز احترام الثقافات والمعتقدات الأخرى.
2. تمكين الطلبة من المشاركة في الحوار والاستماع والحديث لتطوير حساسية أكبر تجاه الفروق والاختلافات، وفهم الآخرين.
3. رعاية قدرات الطلبة على الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتهم، مع توجه للمصالحة واحترام التنوع، والمساهمة بهذه الطريقة في ثقافة السلام، وإتاحة المجال أمام الطلبة لتقدير وتعزيز القيم الروحية الخاصة بهم.
4. التأكيد على مبدأ الكرامة الإنسانية كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، وفي تعاليم كافة المذاهب الدينية.
5. التأكيد على إمكانية العيش معاً، واحترام كل منا للآخر في عالم مختلف الأديان، والأخلاق والتقاليد الثقافية.
6. تزويد أعضاء هيئة التدريس بأدوات للعمل في مجال التعلم بين الأديان والثقافات في المناطق والظروف المختلفة.
7. تطوير ممارسات وتعزيزها ناجحة للعيش معاً، مع أناس وثقافات وأخلاقيات وديانات مختلفة.

وتتبع التربية وفق هذا التوجه مسارين يتمثل المسار الأول: في اكتشاف الآخرين وذلك من خلال فهم طبيعة الجنس البشري من ناحية أوجه التشابه والاختلاف سواء في اللون أو العرق، أو الاعتقاد، وفهم أهمية الاعتماد المتبادل بينهم ويتحقق ذلك من معرفة الطالب لذاته، الأمر الذي يتطلب من الجامعة العمل على تمكين الطلبة من اكتشاف ذاتهم واكتشاف هويتهم بأنفسهم، ليتمكنوا من وضع أنفسهم موضع الآخرين، وأن يفهموا ردود أفعالهم وانعكاساتها على الآخرين أما المسار الثاني: فيتضمن العمل على تحقيق أهداف مشتركة، ويتم ذلك من خلال العمل وفق مشروعات وغايات مشتركة وبعيداً عن مواطن الصراع والتناحر، لذا ينبغي على الجامعة أن تقدم للطلبة مشروعات تعاونية يشاركون فيها سواء أكان ذلك في الأنشطة البحثية، أو الأعمال التطوعية (ديلور وآخرون، 1998).

ويضيف تقرير البنك الدولي (2008) على مؤسسات التعليم أن تعمل على تسليح الطلبة بمجموعة من المهارات في ظل اقتصاد المعرفة تتمثل في:

- تنمية التصرف باستقلالية (Acting autonomously) وذلك عن طريق بناء الشعور بالذات وتنميته لدى الطلبة، وأعدادهم للمستقبل بتنمية مهارات المفاضلة، وتنمية مهارات إدراك البيئة والتكيف مع الواقع والمستجدات المستقبلية، والتدريب على ممارسة الحقوق والواجبات، وتنمية مهاراتهم حول تحديد خطة لحياتهم وتنفيذها، وتخطيط مشاريعهم الشخصية وتنفيذها.
- تنمية استخدام الأدوات تفاعلياً (Using tools interactively) بتمكين الطلبة من استخدام الأدوات والألفاظ والأساليب المناسبة والراقية كوسائل للحوار الفعال.
- تنمية مهارات العمل في مجموعات اجتماعية غير متجانسة (Functioning in socially heterogeneous groups) بتنمية قدرة الطلبة على التفاعل بفاعلية مع

الآخرين بما في ذلك أولئك الذين ينحدرون من بيئات مختلفة، وتنمية اتجاهاتهم للإقرار بالتأصيل الاجتماعي للأفراد (تقرير البنك الدولي، 2008: 64).

المطلب الرابع: التعلم لإنتاج المعرفة:

تبقى المعرفة المحور الرئيسي في مصير الأمم، لأنها تشكل الرافد الذي يغذي الحاجات الأخرى، فمع جمود المعرفة وتوقف نموها في الأمم تواجه هذه الأمم نقصاً في حاجاتها الأساسية الأخرى، فتتخلف عن مسيرة الحياة وتقع أسيرة الأمم القوية التي تمتلك سلاح المعرفة (جامل وويج، 2006: 1).

وجامعة بنغازي كونها إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تمتاز عن غيرها من الجامعات الليبية من ناحية عراققتها وثقلها العلمي والأكاديمي على المستوى الوطني والعربي، وإذا كانت تهتم بالتعليم العالي فهي تختلف عن غيرها ليس فقط في مستوى الطلبة ونوعيتهم أيضاً بإنتاج المعارف الجديدة والرفع من قيمتها في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، فإذا حرمت الجامعة من وظائفها في البحث والاكتشاف والتجديد تصبح مؤسسة لتعليم خدماتي وتهبط إلى مجرد امتداد للتعليم الأساسي والثانوي (تقرير اليونيسكو، 2005).

وإنتاج المعرفة هو أحد وظائف الجامعة الرئيسية التي يقصد بها " بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا بواسطة التعليم والتكوين والإنتاج والنشر بالانتقال من أساليب التعلم السلبية التي تركز على الحفظ والتلقين إلى أساليب تعلم إيجابية تركز على المتعلم، مع خلق مناخ تكنو-اقتصادي مناسب لإنتاج المعرفة وتطبيقها" (عبدالغفار، 2010: 80).

ويشير مصطلح إنتاج المعرفة كما طرحه (King, 2006) إلى "أي نشاط علمي يتمكن بواسطته الباحث أو مجموعة من الباحثين من تعلم شيء لم يكن معلوماً لهم في السابق" ويشتمل هذا على الاكتشافات العلمية في العلوم الأساسية والتطبيقية والمعرفة الإجرائية المتعلقة بالأساليب

والإجراءات التي لديها قيمة تجارية، ومن ثم يتم إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي والتطوير التقني الذين من الممكن قياس مخرجاتهما عن طريق النشر العلمي وبراءات الاختراع (Abdelrahman, 2016: 6).

وإنتاج المعرفة يمثل كذلك "عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها" (الرهيمي، 2017:3).

وهو أيضا "جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة أو الجامعة للحصول على المعرفة واقتنائها من مصادرها المتعددة، سواء المعرفة الصريحة أو الضمنية أو المزج بينهما؛ لتكوين معان جديدة من هذا المزيج، والقدرة على إبداع معرفة جديدة وتطوير الأفكار والحلول لإيجاد قيم مضافة" (الحاج محمد، 2014: 144).

لذا يمكن تعريف إنتاج المعرفة هو "مدى توفر مؤشرات الانتقال في أنشطة الجامعة وسياساتها الحالية إلى أنشطة وسياسات تدفع باتجاه توليد معارف جديدة والحصول عليها من مصادرها المختلفة، بغية نشرها وتوظيفها للنهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً".

ولكن بالنظر إلى واقع جامعاتنا نجد أن هذه الوظيفة بالكاد أن ترى أو نجد لها أثراً ملموساً على أرض الواقع، والتحول إلى اقتصاد المعرفة بحاجة إلى توفر جميع وظائف الجامعة وبالأخص وظيفة إنتاج المعرفة، وتحقيقها على أرض الواقع، فالتعليم العالي في ليبيا وعلى رأسه جامعة بنغازي يواجه تحديات قديمة تتمثل في الروح التقليدية، وتدني معايير القبول خاصة في الكليات الهندسية والطبية، وكليات إعداد المعلمين، والكثافة الطلابية العالية، ونقص الإمكانيات وتحديات حديثة تتمثل في المكان وإعادة البناء والبعد عن الجودة والتجديد والتجويد والإبداع والمرونة، وإنتاج المعرفة (الحوات، 2006).

من هذا المنطلق أصبح توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة وتوظيفه مطلباً ذا أهمية ووظيفة
جامعية لا بد من تحقيقها على أرض الواقع دون تأخير أو تأجيل، حيث يشير علي (2009) إلى
أن مجتمع المعرفة لا يكون البقاء فيه إلا من نصيب "الأعقل" القادر على تنمية موارده الذهنية
وتوظيف المعرفة القائمة بالفعل لحل مشكلاته وتحقيق غاياته ، كما يصبح البقاء فيه أيضاً من
نصيب "الإبداع" والقدرة على ابتكار معارف جديدة أو إعادة صياغة معارف قديمة في صور
غير مألوفة، فالإبداع في عصر المعرفة لم يعد مقصوراً على البناء من العدم فكثيراً ما يكون
الإبداع وليد إعادة تنظيم المعلومات وتوظيف المعرفة بصورة مبتكرة (علي، 2009: 14).

وفي إطار الرسالة والغايات والأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها يتبلور دور أساسي
وهو التركيز على بناء جيل من الشباب قادر على التفكير التحليلي والتفكير الإبداعي، لتحويل
المعلومات إلى معرفة والإفادة منها في كافة المجالات (إسماعيل وآخرون، 2009: 5).

وبناءً على ذلك ولكي تقوم جامعة بنغازي بترميم ذاتها وإعادة الإعمار الفكري كما ستقوم
بإعادة الإعمار المادي لمرافقها ولكي تقوم أيضاً بدورها الحضاري المنوط بها محلياً وعالمياً
يجب عليها توفير آليات داعمة لإنتاج المعرفة التي تمكنها من النهوض بالمجتمع، والوصول إلى
كل ما هو جديد في العملية التعليمية وتجويد مستويات التعليم كافة، ولا يتأتى ذلك إلا ببناء
منظومة للعلم والتكنولوجيا داعمة لهذا التحول، وتطوير مراكزها البحثية لتكون هي أيضاً قادرة
على تقديم الاستشارات العلمية والفنية التي تحتاجها مدينته بنغازي بصفة خاصة وليبيا بصفة
عامة للدخول لمجتمعات المعرفة واقتصاد المعرفة بعقلية قادرة على البناء والتجديد والابتكار.

وكما أوضح الحوات وآخرون (2005) أن التحول الفكري الذي ينظر إلى المعرفة
باعتبارها شرطاً ضرورياً لعملية التنمية وبناء مجتمع المستقبل، نجده يؤكد أيضاً على أهمية
إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي؛ بل إن التأخير في هذا الدور يجعل الجامعة أشبه ما

تكون بمؤسسة خدمات مليئة بالنماذج والتصديق عليها، أو الصور والأشكال الذهنية التي يحفظها الطالب دون أن يكون قادراً على إدراكها في حياته أو الإسهام في إنتاجها أو تطويرها أو الاستفادة منها (الحوات وآخرون، 2005: 251).

ولكي يتم التحول إلى اقتصاد المعرفة يجب الاتجاه نحو إنشاء جامعات ومعاهد متخصصة في البحث العلمي فقط، وأخرى تحاكي البيئات الطبيعية وقطاع الإنتاج والمعلومات وأنشطة السكان، ولقد لمسنا هذا التوجه في كم البرامج والتطبيقات التكنولوجية التي أطلقت في القمة العالمية للحكومات التي أُقيمت في إمارة دبي (2017) التي تخدم الدول والحكومات وتمكن المستفيد من إنجاز عمله بسهولة ويسر، التي ساهمت في إنتاجها جامعات، ومراكز أبحاث، ومؤسسات وشركات عالمية رائدة وأخرى عربية تسعى لأن يكون لها مكانا في الركب الحضاري، أما على مستوى الجامعات التقليدية فإن غالبيتها ولاسيما في الدول المتقدمة تركز اهتمامها على إنتاج المعرفة ونشرها، سواء بتعليم طلابها مهارات البحث العلمي والتفكير المنطقي، ونشر ثقافة البحث والتفكير الاستراتيجي أو عن طريق أعضاء هيئة التدريس فيها الذين أخذ الكثير منهم يتحولون إلى البحث العلمي المحض وتقديم الاستشارات والإشراف على فروع إنتاجية ومهنية عديدة، ويرجع ذلك إلى تحول الطلاب إلى نظام التعليم عن بعد والدخول المبكر لمجالات العمل وترك التمدرس، لدرجة يمكن معها القول أن كثيراً من الجامعات تحولت إلى مراكز للبحث وإنتاج المعرفة والتوسع في تطبيقها (الحاج محمد، 2014: 178).

– التحديات التي تواجه إنتاج المعرفة في جامعة بنغازي:

تواجه جامعة بنغازي كغيرها من مؤسسات التعليم العالي الليبية والعربية مجموعة من التحديات تعوق توجهها نحو إنتاج المعرفة لعل من بين تلك التحديات ما يلي:

1. غياب رؤية وسياسة واضحة للبحث العلمي والتطوير، وضعف الميزانيات المخصصة لذلك.
2. لا يتم التحفيز المناسب لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث العلمية.
3. النقص الواضح في معينات البحث العلمي مثل فقر المكتبات وضعف المعامل ما يعيق عملية البحث والابتكار من جانب أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا على حد سواء.
4. ضعف المرتبات والحوافز المالية مما يؤدي إلى انشغال أعضاء هيئة التدريس بمشاغل الحياة اليومية وعدم تكريس الوقت والجهد اللازمين لخدمة البحث العلمي والتطوير.
5. غياب البرامج اللازمة لتدريب الأساتذة والطلاب في مجال البحث العلمي والتطوير (عبدالرحمن، 2016: 17).

- مبررات توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة:

هناك مجموعة من المبررات التي جعلت إنتاج المعرفة عملية مهمة للمؤسسات والأفراد وهي:

1. أن المعرفة تمثل أحد عوامل الإنتاج الأكثر أهمية والأصل الأكثر قيمة، وهي أيضاً النوع الجديد من رأس المال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل والكوادر المؤهلة والمدرية.
2. التحولات الجديدة في شكل الجامعات وعملها التي أصبحت تفرض على الجامعات التقليدية ضرورة التميز بقدرات جديدة تتمثل في وضوح الرؤية والأهداف والتفوق في الأداء والإبداع والجودة والقدرة على التكيف، بدلا من الأسلوب الروتيني السائد.

3. إن المعرفة هي رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة، وتمثل ميزة تنافسية مستدامة يصعب على المؤسسات الأخرى غير المنتجة تقليدها.

4. أن المعرفة هي العامل الأساسي في اقتصاد الدول المتقدمة واقتصاد الخدمات عالية التخصص وكثيفة المعرفة.

5. الحاجة إلى ما يربط كل تلك المعارف والمعلومات والخبرات السابقة بما يمكن من تطوير الجامعة وتنميتها.

6. المعرفة هي العامل الحاسم في صناعة التكنولوجيا العالية وتكنولوجيا المعلومات.

7. زيادة حدة المنافسة بين الجامعات العالمية وسرعة الابتكارات والاكتشافات الجديدة وازديادها والتغييرات المتسارعة في شتى المجالات (الدرمكي، 2014: 19).

ولعل التأكيد على أهمية إنتاج المعرفة يكمن في التحول باتجاه اقتصاد المعرفة بدلاً من الاقتصاد القائم على العمل المكثف، وذلك راجع إلى ثلاثة افتراضات أساسية تتمثل في:

- ظهور معارف جديدة، بل إن هذه المعارف سوف تتضاعف مرة كل بضعة أعوام.
- العمر الافتراضي للمعرفة سوف يتناقص، وقد يقل عمر براءة الاختراع إلى أن يصل إلى ستة أعوام فحسب.

• سوف يرتفع مستوى معدل التعليم، وسيظهر مفهوم التعليم مدى الحياة ليحل محل التعليم الهيكلي (السلطان، 2004: 14).

– آلية توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة:

لعل ما يدعم عملية إنتاج المعرفة هو الاهتمام بالكوادر البشرية وتأهيلها بل وتحفيزها وتقديم الدعم الكافي لها؛ حيث يمثل الشق الابتدائي في إنتاج المعرفة إلهاماً ذاتياً يبدأ أولاً بالإحساس بضرورة الارتقاء والتفوق والتميز، وهي نزعة إنسانية طبيعية، تتواجد لدى كل إنسان

ينتطلع إلى الأفضل، وإلى الأحسن، وإلى الأحدث، ومن ثم يدفعه طموحه إلى الرصد والبحث والدراسة والاكتشاف، ثم إلى التطوير وهو ذاته سلوك الدول، والحكومات، والشركات والمؤسسات المتقدمة، حيث تستخدم البحث والتطوير من أجل الوصول إلى المعرفة والارتقاء بها، ومن أجل امتلاك كافة عناصر القوة، وحيازتها، وتطويرها، في عالم لم يعد يستمع إلا إلى لغة القوة وحديث المصالح، وحوار المنفعة، وهي جميعاً تتولد بتشكل مباشر أو غير مباشر عن المعرفة (الخصيري، 2001: 8).

كما أن إنتاج المعرفة يتم بواسطة نوعين من العمليات تتمثل الأولى في إنتاج المعرفة وتطبيقها؛ وتعني تكوين رأس مال معرفي جديد لحل القضايا والمشكلات بطريقة مبتكرة عوضاً عن استهلاك المعرفة فقط دون المشاركة في إنتاجها ويطلق عليها العملية الرئيسية أما النوع الثاني من عمليات إنتاج المعرفة التي يطلق عليها العمليات الفرعية فتشتمل على:

1. إكساب الطلاب القدرة على الحصول على المعرفة وكيفية التعامل معها.
2. تنمية القدرة على اتباع خطوات التفكير العلمي في حل المشكلات.
3. الربط الميداني المبكر بين الجانب النظري والتطبيقي في كافة التخصصات.
4. زيادة الوزن النسبي لعلوم المستقبل (كالرياضيات، والعلوم، والتكنولوجيا، واللغات وعلى رأسها اللغة الإنجليزية).
5. إعادة تأهيل عضو هيئة التدريس ليكون متعدد الأدوار (مرشداً لمصادر المعرفة، منسق لعملية التعلم الذاتي، مقوماً لنتائج التعلم، موجهاً لكل متعلم).
6. استحداث أدلة إجرائية لأعضاء هيئة التدريس ومن ثم الطلاب لتساعدهم على تحويل المعرفة الضمنية الكامنة في داخلهم إلى معرفة صريحة قابلة للتطبيق (عبدالغفار، 2010: 83).

كما تتم عملية إنتاج المعرفة بالتفاعل بين الحقائق والمعارف المتوافرة وبين عقل الإنسان وقدرته على التفكير والإبداع من جهة أخرى، ولا شك أن العطاء المعرفي لهذا التفاعل محكوم بالبيئة المحيطة به، والبحث العلمي الذي يعد من الأمثلة المهمة لهذا التفاعل والذي يحتاج إلى بيئة علمية مناسبة كي يعطي العطاء المعرفي المأمول، وينطبق هذا أيضا على نواحي الإبداع المختلفة الأخرى (علي، 2012: 492).

وفي هذا الإطار يرى فُليه (2007) أنه لكي نتمكن من إنتاج المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة علينا أن:

1. نعمل ضمن فلسفة تربوية تتطلق من تحديد أهداف التربية وأن يجعل إنتاج المعرفة وتسويقها أهم مكونٍ من مكونات تلك الفلسفة تجاوباً مع تحديات القرن الحالي.
2. الإيمان بأن عصر المعرفة والمعلومات هو عصر السيادة المعلوماتية، وأن من يمتلك المعرفة هو من يمتلك سبل البقاء والمنافسة والقدرة على السيطرة على موارده.
3. لا نقف موقف المتفرج فلا تقتصر على إنتاج المعرفة بامتلاك الوسائل التكنولوجية فقط، بل نحتاج إلى سوق معلوماتية متحررة بعيدة عن قيود السلطة، قادرة على التنافس العالمي، وقادرة على قبول التحدي المعلوماتي الرهيب.
4. تجاوز الاستخدامات التقليدية للتقنيات الحديثة القاصرة على البريد الإلكتروني والتحاو والتسامر إلى مهام أخرى أهمها التعليم والتعلم الدائم والمستمر، وإنتاج المعرفة والمشاركة الحقيقية في عالم المعرفة بإنتاج المعرفة وتسويقها.
5. نحول مؤسساتنا التعليمية سواء أكانت مدارس أو جامعات أو مراكز البحوث إلى مراكز متخصصة لإنتاج المعرفة وتوفيرها للإسراع في عملية التنمية الشاملة والمستدامة والاندماج المرئقب في اقتصاد المعرفة

6. استغلال المؤسسات الاقتصادية وعمل شراكة بينها وبين الجامعة لإكساب المنتج المعرفي والإبداعي طابع السلعة التجارية (فُلّية، 2007: 262).

المطلب الخامس: الجامعة دائمة التعلم:

- مفهوم الجامعة دائمة التعلم:

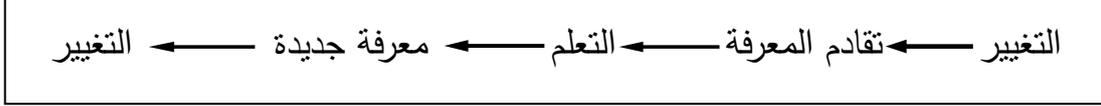
لعل المطلع على الأدب النظري لمفهوم الجامعة دائمة التعلم والتعليم المستمر في مؤسسات التعليم العالي يجد أن البدايات الأولى له كانت في سبعينيات القرن الماضي بتقرير منظمة الصحة العالمية (1973) الذي حددت فيه برامج للتعلم المستمر وأهميته بالنسبة للأطباء وأهدافه ومصادر تمويله.

من هذا المنطلق يمكن عرض بعض تعريفات للجامعة دائمة التعلم من بينها تعريف أبو عفش (2014) حيث يرى بأن الجامعة دائمة التعلم "هي الجامعة التي تسهل عملية التعلم بكل مستوياتها للأفراد العاملين فيها بصورة مستمرة معتمدة على هيكل تنظيمي مرن ورؤية إستراتيجية واضحة، مستخدمة تكنولوجيا متطورة بما يضمن تلبية حاجات أفرادها وطموحهم ويزيد معارفهم ويحفزهم على الإبداع في العمل لتحقيق أهداف الجامعة" (أبو عفش، 2014: 8).

بينما يعرفها حيدر (2004) بأنها "المؤسسة التي لا تقدم خدمات فقط، بل يتعلم فيها المنتسبون إليها (إداريون ومعلمون وموظفون وطلبة) بصورة مستمرة لتجنب الأخطاء التي يقعون فيها وللتغلب على الصعوبات التي تواجههم ولتحسين أدائهم بصورة عامة من أجل تقديم خدمات تعليم وتعلم أفضل" (حيدر، 2004: 27).

لذا يعد توافر مطلب الجامعة دائمة التعلم وترسيخه في جامعة بنغازي بحاجة إلى إعادة النظر من قبل القيادة التربوية داخل الجامعة، حيث يمثل هذا النوع من التعلم نموذجاً جديداً للتعليم والتدريب إضافة إلى أنه يُعدّ تعليماً مفصلياً في تمكين الجامعة من المنافسة العالمية في

ظل اقتصاد المعرفة، فسرعة التغيير التي يتسم بها هذا العصر إنما تدخلنا في حلقة مفرغة لا فكاك منها وتجعلنا في حالة من التعلم الدائم ويمكن توضيح ذلك وفق للشكل رقم (7):



الشكل رقم (7)

يوضح العلاقة بين التغيير والتعلم

من الشكل السابق يتضح أن التغيير يؤدي إلى تقادم المعرفة الموجودة التي هي بحاجة إلى مزيد من التعلم المستمر هذا التعلم يؤدي إلى خلق معرفة جديدة التي بدورها تدفع إلى التغيير وهكذا من أجل ذلك أصبح لزاماً على المؤسسات الناجحة أن تتحول إلى آلة تعلم أو منظمة متعلمة حيث يكون التعلم مستمر مدى الحياة وبحيث لا يستطيع أعضاؤها إلا أن يتعلموا (الغراب، 2008).

كما أن التغيير في اقتصاد المعرفة سريع جداً حيث لم يعد بإمكان المنظمات الاعتماد فقط على الخريجين الجدد وعلى الداخلين الجدد لسوق العمل كمصدر رئيسي للمهارات والمعارف الجديدة، وعلى هذا نجد أن الجامعات ومؤسسات التدريب الأخرى مطالبة بإعداد الخريجين للتعلم مدى الحياة، إضافة إلى هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ليس بمقدورها التأكيد على المهارات المحددة بمهمة من المهمات وإنما عليها التركيز بدلاً من ذلك على تطوير مهارات المتعلمين في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وتعليمهم كيف يمكنهم التعلم ذاتياً بأنفسهم أو مع الآخرين (تقرير البنك الدولي، 2008: 36).

من هنا فإن إدارة التغيير في المؤسسة التعليمية ووضع نظام للتعلم مدى الحياة لأعضاء هيئة التدريس والقيادة الأكاديمية؛ والعاملين، ولتحقيق إستراتيجية خدمات دعم للطلبة، بحاجة إلى

تغيير في مهارات الطلبة وإكسابهم مهارات جديدة والعمل على توفير إطار تعاوني وفق إجراءات جديدة تتسق والمعطيات التكنولوجية الحديثة وبما يتماشى مع التحول نحو اقتصاد المعرفة (قاسم وآخرون، 2013م: 138).

مما تقدم يمكن تعريف الجامعة دائمة التعلم بأنها "الجامعة التي تقدم الدعم والمساندة لكل منتسبها للتعلم بشكل دائم ومستمر سواء أكان ذاتياً أو مع الآخرين بهدف الاستفادة من خبرات الآخرين وتجنب الوقوع في أخطاء الماضي وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجالات تخصصهم للرفي بالعملية التعليمية برمتها وسعياً لتحقيق أهداف الجامعة والمجتمع للتحول نحو اقتصاد المعرفة".

وتوفر مطلب الجامعة دائمة التعلم في جامعة بنغازي يعني توفر نمط التعلم الذي يجعل من المتعلم محوراً ومركزاً له، ويؤدي إلى التعلم الذي يتناسب وإمكانات كل فرد وقدراته واتجاهاته الذاتية، كما يؤدي إلى تطوير التفكير الإبداعي لدى الفرد، ويعزز ويثير دافعية المتعلم للتعلم، مما يجعله أكثر فاعلية في المجتمع، ويساعد المتعلم على تطوير مهارات العمل المنتج والقيم الاجتماعية الأصيلة وتبنيها، وتوفير نمط التعلم الذي يمكن قياسه وتقييمه بهدف تحديد مداه ودرجته (الزاحي، 2013).

– أهمية توفر مطلب الجامعة دائمة التعلم:

تكمن أهمية توفر مطلب الجامعة دائمة التعلم بوصفها أحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي باتجاه اقتصاد المعرفة في كونها المعنية بنشر ثقافة التعلم بين منتسبها حيث يصف (Senge, 2000) الجامعة التي تشجع على ثقافة التعلم بأنها "ملتقى للتعلم تركز لفكرة أن جميع المنتسبين إليها فرادى وجماعات قادرين وباستمرار على تعزيز وتطوير وعيهم وقدراتهم؛ لذا فهي مسؤولة عن التكيف مع تطورات العالم المعاصر المليء بالتغيرات والفوضى

والاضطرابات ، وإن تحقيق تلك المسؤولية يتطلب تحول المؤسسات إلى منظمات تعليمية وتعليمية إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات التي تتبنى مفهوم المؤسسات المتعلمة تسعى دائماً إلى توفير فرص التعلم المستمر واستخدامه في تحقيق الأهداف وربط أداء العامل بأداء المؤسسة، وتشجيع البحث والحوار والمشاركة والإبداع مصدراً للطاقة والقدرات والتجديد والتفاعل مع البيئة وتمارس المؤسسات نشاطاتها ومهامها في إطار عملية تغيير مستمرة ناتجة عن عدم الثبات والاستقرار النسبي لبيئاتها فتحاول بموجب ذلك امتلاك مجموعة من الموارد والقدرات على الرغم من أنها تعلم جيداً أن تلك الموارد والقدرات متغيرة في خواصها مما ينعكس على وجود المنظمة وبقائها وكذلك اختلاف نتائجها (حيدر ومحمد، 2006: 34)، و(الحواجرة، 2010).

ويضاف إلى ذلك ما أكدت عليه دراسة الشربيني (2012) بأن التعلم مدى الحياة يعد أحد مفاتيح القرن الحادي والعشرين لمواجهة تحديات اقتصاد ومجتمع المعرفة، بمؤسسات التعلم المستمر يمكن تفعيل الحوار الوطني من أجل تحقيق الأمن الفكري الذي بات مفقوداً في أوطاننا (الشربيني، 2012: 8).

وفي ضوء ذلك أوصت دراسة بن زرعة (2014) بضرورة ترسيخ مفهوم المنظمة دائمة التعلم لدى القيادات الإدارية وجميع المنتسبين للجامعة، إضافة إلى إتاحة الفرصة للجميع للتعلم المستمر مدى الحياة وإنشاء وحدات في الجامعة لتبادل المعرفة، وتمكين الأفراد من الحصول على الدعم المادي والمعنوي لدعم عملية التعلم، وإتاحة التجارب السابقة للموظفين والطلاب داخل الجامعة والاستفادة منها باعتبارها فرصة ودروس يجب التعلم منها (بن زرعة، 2014: 2).

إلى جانب ذلك هناك العديد من المؤسسات العالمية المكرسة كلياً أو جزئياً للتعلم مدى الحياة (كجمعية التعلم الجامعي مدى الحياة) وهي جمعية كبرى ونشطة جداً بالولايات المتحدة؛

فهي تقدم للجامعات الموارد والخدمات المتعلقة ببرنامج التعلم مدى الحياة وأنشطته إضافة لذلك هناك عدد من الولايات الأمريكية لديها منظمات ومؤسسات وجمعيات لتعزيز التعلم مدى الحياة كجامعة ميشيغان الغربية التي لديها وحدة تسمى مكتب التعلم مدى الحياة.

ويُعد التعلم مدى الحياة ذو أهمية كتطبيق لمبادئ التعليم للجميع، خاصة وأن التعليم النظامي بمفرده لم يتمكن من تحقيق أهداف التعليم للجميع في ضوء الفجوة المعرفية الحاصلة والضغط المتزايدة للتحويل باتجاه اقتصاد المعرفة، وزيادة الطلب على التعليم العالي، ومن ثم فالجامعة النظامية تعتبر البيئة الأكثر ملاءمة لصيغ التعليم مدى الحياة، لما تقوم به الجامعة من أدوار تربية داخل المجتمع تتمثل في صقل المواهب وإعداد الفنيين والمتخصصين وتدريبهم، وتعميق مفهوم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتكوين الأجيال المتعلمة، وإعداد جيل من العلماء والباحثين الذين تحتاجها المرحلة المقبلة، وخدمة البيئة المحلية والمساهمة في حل مشكلاتها (أبو العلا، 2013: 523).

– أهداف الجامعة دائمة التعلم:

لا تُعد أهداف الجامعة دائمة التعلم أهدافاً نهائية بل هي أهداف تتجدد وفقاً لتجدد تطلعات الجامعة وتغيرها وتجدد وتغير تطلعات العاملين بها وقدرتهم والبيئة المحيطة، وحيث إن الجامعات الليبية بشكل عام وجامعة بنغازي بشكل خاص تقف أمام متطلبات جمة تجاهد فيها لكي تلحق بركب التقدم وتبقى ضمن تيار التطور المنطلق بسرعة الريح فهي بحاجة إلى التحول إلى جامعة دائمة التعلم يكون هدفها الأسمى هو خدمة المجتمع بالدرجة الأولى عبر خريجها في التخصصات المختلفة، لذا يمكن تحديد أهداف الجامعة في:

1. تضيق الهوية الثقافية الناتجة عن اختلاف السرعة بين النمو المادي والنمو الحضاري في

جوانب الحياة الاجتماعية.

2. التوفيق بين القيم والاتجاهات القديمة ومتطلبات العصر الجديد.
3. مواجهة ما يُستجد من المشكلات الناتجة عن التغيير الاجتماعي أو السياسي السريع.
4. تلافى الأخطاء السابقة سواء في داخلها أو في مجتمعاها.
5. نشر الوعي حول القضايا الكبرى سواء المحلية أو الخارجية.
6. العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الموارد داخل المجتمع (ملحم، 2012).

ويعرض تقرير منظمة الصحة العالمية رقم (534) حول التعليم المستمر للأطباء عددًا من الأمور على المؤسسات اتباعها لتصبح مؤسسات دائمة التعلم وهي:

1. توزيع الكفاءات توزيعاً عادلاً من قبل المؤسسة على فروعها المختلفة بما يحقق العدالة في توزيع تلك الكفاءات.
2. تدريب أعضاء هيئة التدريس والموظفين والإداريين العاملين في الجامعة على التقنيات التربوية الحديثة لأغراض التعلم مدى الحياة.
3. توفير حد أدنى من المرافق الداعمة للتعلم مدى الحياة، ويجب أن تتم بتوفير الترتيبات المادية وغير المادية اللازمة لذلك.
4. توفير المكتبات؛ سواء أكانت مكتبات تقليدية أو حديثة (إلكترونية) حتى يتمكن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من الحصول على المصادر المعرفية بسهولة ويسر.
5. توفير التمويل: أياً كانت طبيعة التعلم مدى الحياة أو المؤسسة التي تقوم به أو المكان الذي يجري فيه فإنه يحتاج إلى التمويل المناسب ليحقق الهدف والغاية التي يسعى إلى تحقيقها (تقرير منظمة الصحة العالمية رقم 534، 1973: 32 - 38).

- الأنشطة التنفيذية في مجال التحول التربوي نحو التعلم مدى الحياة:
هناك عدد من الأنشطة التي من الممكن أن تقوم بها الجامعة في ظل التحول نحو جامعة دائمة التعلم وهذه الأنشطة هي:
- **النشاط الأول:** ويتضمن توسيع برامج التنمية المهنية وتعزيزها لجميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين والقيادات التربوية في الجامعة، وتحديد المهارات والإجراءات التي ينبغي تعلمها، فضلاً عن التعاون ومشاركة المعلومات والبيانات واقتراح أفضل الطرق للاستخدام الأمثل لمصادر التعلم المختلفة لتوسيع برامج التنمية المهنية.
- **النشاط الثاني:** ويتضمن وقت التعلم بحيث يتم التعلم باستخدام التكنولوجيا وجعلها جزءاً مهماً في توصيف المهن والواجبات الوظيفية، وإدارة الوقت وتنظيمه، لتضمين برامج التنمية المهنية في جدول الأعمال اليومية للأفراد المعنيين.
- **النشاط الثالث:** ويشتمل على توافر فرص التعلم والتعاون بين الجامعة والمؤسسات المختلفة؛ لبناء برامج التنمية المهنية، وإنشاء صندوق مخصص لتقديم الدعم المالي وغير المالي لأعضاء هيئة التدريس؛ لحضور المؤتمرات التقليدية أو الإلكترونية.
- **النشاط الرابع:** ويتضمن تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في تصميم المقررات الإلكترونية باعتبارها أحد متطلبات التحول التربوي من خلال التعاون بين جميع الأفراد المعنيين بالمقررات الدراسية، على أن يتم التغيير وإعادة التصميم كلما اقتضى المقرر التعليمي ذلك.
- **النشاط الخامس:** وينطلق من تكوين فرق تكنولوجيا المعلومات بإنشاء كيان مسؤول عن التعاون وتبادل أفضل الممارسات العالمية في كافة المجالات وعلى رأسها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية تطبيقها لتعزيز عمليتي التعليم والتعلم.

– **النشاط السادس:** ويتضمن تعزيز الإبداع، عن طريق وضع رؤية واضحة للإبداع والمطالبة بإنشاء نظام لتمويل الإبداع على مستوى الجامعة والدولة بوجه عام (قاسم وآخرون، 2013: 140).

المطلب السادس: الجامعة المجتمعية:

لعل أهم مطلب من متطلبات التحول التربوي الذي يدفع بجامعة بنغازي إلى التحول نحو اقتصاد المعرفة هو مطلب الجامعة المجتمعية الذي يتعلق بدور الجامعة في الوقوف على آمال المجتمع وتطلعاته المستقبلية، حيث يرى القرني (2009) أن التحولات والتغيرات والثورات التي يتسم بها عصر اقتصاد المعرفة فرضت على نظم التعليم في جميع دول العالم تحديات كثيرة من بينها ضرورة التعرف على حاجات المجتمع وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية المختلفة، والتعامل معها لتقديم الخدمات الضرورية التي تساعد على تقديم الحلول المعقولة للمشكلات التي تواجهه (القرني، 2009: 115).

والجامعة كإحدى مؤسسات التعليم العالي لم تعد مسؤولة فقط عن تقديم الخدمات التعليمية لأبناء المجتمع، بل يتوجب عليها كذلك الاستجابة لتلك التحولات والتغيرات التي يفرضها هذا الاقتصاد الجديد وتحدياته المختلفة، بإحداث تغييرات مستمرة في بنيتها ووظائفها وبرامجها بشكل يتناسب والتغيرات الطارئة المحيطة بها، والبحث في سبل تطوير وتحديث خططها وبرامجها وتحديثها لتكون أكثر استجابة لحاجات المجتمع، فالجامعة هي "مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسي هو خدمته"، من هذا فإن الجامعة ينبغي أن تكون وثيقة الصلة بمجتمعها، وأن تكون على درجة عالية من الحساسية بحياة الناس ومشكلاتهم وآمالهم حيث يكون هدفها الرئيسي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية (إسماعيل وآخرون، 2009)، و(عواد، 2010).

وقد أكد تقرير المعرفة العربي (2009) أن التواصل الفاعل مع الحاجات المجتمعية المتنامية تمثل أحد القواعد والأسس الرئيسية للتحرك نحو بناء اقتصاد ومجتمع المعرفة، التي تقضي بضرورة التفاعل الإيجابي والدائم بين استراتيجيات الحراك التنموي وآلياته داخل المجتمع من جهة، والتحريك المنشود لإقامة اقتصاد ومجتمع المعرفة من جهة أخرى (تقرير المعرفة العربي، 2009: 205).

كما أن الجامعة وهي تعمل على تحقيق أهدافها في تخريج الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة على ممارسة عمل معين في المجتمع يجب أن تضع في اعتبارها كذلك ذاتية الفرد وأهداف مجتمعه ومقومات مستقبل هذا المجتمع التي تشتمل على كل ما يتضمنه العصر من اتجاهات ومؤثرات تدفع بتغيير نمط الحياة برمتها (عامر وعبدالقادر، 2014).

إلا أن فقدان الصلة بين الجامعات وكافة شرائح المجتمع ومؤسساته المختلفة تعد من الظواهر السلبية التي تواجه هذه المؤسسات، وهذا يلاحظ وبشكل واضح فيما يشهده المجتمع الليبي من تدهور في أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إضافة إلى انعدام الصلة والعلاقة بين فلسفة المجتمع وأهدافه وبرامجه التنموية وبين برامج الجامعات وسياساتها التي اقتصر دورها في رفد المجتمع بالعناصر البشرية فقط والمشكوك أصلاً في مدى كفاءتها وكفاياتها، كما أن استعانة قطاعات المجتمع بشقيه العام والخاص بالجامعات نادرة وغالباً ما تتجه تلك القطاعات إلى مراكز الخبرة والاستشارات الخارجية بحجة أن الجامعات إمكاناتها محدودة، وانشغال أعضاء هيئة التدريس فيها بالجانب الأكاديمي، مما يدل على عدم وجود خطة متكاملة بين قطاعات المجتمع ومؤسساته المختلفة والجامعة (البديري، 2003: 145).

– مفهوم الجامعة المجتمعية:

لقد تبنى القرني (2009) تعريف المجلس الاستشاري الذي يشير إلى أن المؤسسة المجتمعية هي "أن كل مواطن له الحقوق وعليه واجبات كفرد من أفراد المجتمع، وأن على هؤلاء الأفراد الاهتمام بحاجات مجتمعهم بالتركيز على مبدأ التعليم المستمر أو التعليم مدى الحياة، وإفساح المجال لجميع أفراد المجتمع المحلي والتزامهم بتقديم الخدمات التربوية المناسبة لاحتياجات المجتمع المحلي، مع التأكيد على ضرورة استخدام المرافق والأبنية والتسهيلات المدرسية في تنفيذ البرامج والنشاطات التي تسهم في خدمة والمجتمع المحلي وتطويره وتنميته" (القرني، 2009: 117).

وبالرغم من أن التعريف السابق يؤكد على أهمية استخدام المرافق والأبنية والتسهيلات المدرسية في تنفيذ البرامج والأنشطة التي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره وتنميته إلا أنه لم يقدم تعريفاً واضحاً ومحددًا ودقيقاً لمفهوم المؤسسة المجتمعية، وهو لم يركز على هذا المفهوم في حد ذاته بل انصرف إلى الحديث عن الفرد وعلاقته بالمجتمع من خلال حقوقه وواجباته ودوره إزاء مجتمعه، دون التطرق بشكل مباشر للحديث عن مفهوم الجامعة أو المدرسة المجتمعية.

لذلك يمكن تعريف الجامعة المجتمعية "بأنها الجامعة التي تضع برامجها وأنشطتها ومرافقها ومواردها وإمكاناتها البشرية والمادية في تنمية المجتمع والنهوض به حضارياً والسير به عبر مراحل متقدمة اقتصادياً واجتماعياً للولوج به إلى مجتمع واقتصاد المعرفة".

إضافة لما تقدم هناك هدف في غاية الأهمية يدفع الجامعة إلى توفيره لكي تصبح جامعة مجتمعية يتمثل في استقطاب المزيد من الموارد التمويلية في ظل الأزمة المالية والسياسية التي تمر بها البلاد، بواسطة الخدمات مدفوعة الأجر التي من الممكن أن تقدمها الجامعة لأفراد المجتمع ومؤسساته، الأمر الذي يُمكن الجامعة من الحصول على التمويل الذاتي الذي يُمكنها

بدوره من المحافظة على مستوى إنفاقها في مختلف الأنشطة من جهة، والمحافظة على كيانها واستقلاليتها من جهة أخرى (دياب وكمال، 2013: 816).

ولا يقتصر أهمية دور الجامعة اتجاه المجتمع بشكل عام بل إن طبيعة التحديات المطروحة تفرض على التعليم الجامعي أن يقوم بوضع برامج وسياسات متكاملة للعناية بالأسرة تسعى لتلبية حاجاتها المادية والمعنوية في نطاق رؤية ومشروع للتنمية يتماهى معه الخيار الأخلاقي بالخيار السياسي والاقتصادي وبما يساهم في رد الاعتبار للإنسان، وبناء العلاقات الاجتماعية التي تذكي في الفرد روح الانتماء للمجتمع (جيدروي، 2014: 102).

- دور جامعة بنغازي في خدمة المجتمع:

رغم الاضطرابات التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن، ورغم ما تعرضت له جامعة بنغازي من دمار في مرافقها التعليمية نتيجة للاشتباكات التي حدثت، إلا أنه يقع عليها العبء الكبير بوصفها مؤسسة وطنية واجتماعية وتربوية في المساهمة في النهوض بالمجتمع والمشاركة في تنميته وفق أسس علمية وأخلاقية سليمة من خلال ممارسة مجموعة من الأدوار تتمثل في:

1. تنمية رؤية مستقبلية واضحة للعملية التعليمية في ضوء حاجات المجتمع الليبي ووفق الاتجاهات العالمية الحديثة، والعمل على ترميم ما أحدثته ثورة فبراير 2011م من تراجع في القيم والمعايير.

2. الإسهام في بناء قاعدة أساسية للتعليم العالي في ليبيا، وبناء قاعدة معرفية وأكاديمية ليبية مقبولة وفقاً لمقاييس إقليمية وعربية وعالمية.

3. توفير فرص التعلم لجميع أبناء المجتمع وفق ميولهم واتجاهاتهم.

4. العمل على استقطاب الكفايات الليبية المنتشرة في الخارج للعمل والإسهام في تنمية المجتمع وخدمته.

5. الإسهام في تهيئة مجتمع ليبي مثقف وواعٍ، وتنمية الشخصية الليبية بفهم التجربة التاريخية الليبية قديماً وحديثاً.

6. ربط الجامعة بالمجتمع وتعريف كل منهما بالآخر بإقامة الندوات واللقاءات وورش العمل والمؤتمرات... إلخ.

7. ترسيخ مفهوم "التعلم من أجل البقاء" في وعي أبناء المجتمع الليبي.

8. معالجة القضايا الاجتماعية بالقيام بالأبحاث ووضع نتائجها في خدمة المجتمع.

9. مواكبة التغيرات والمستجدات واستيعاب المعارف المتجددة.

10. نشر العلم والتوعية بدوره الكبير وإنمائه داخل المجتمع الليبي (المزين، 2009: 57).

11. إنشاء حاضنات أعمال لاستضافة المشروعات الصغيرة التي تستهدف الشباب وتوفير

البيئة المناسبة لها. لكي تصل مرحلة النضج والاستقرار من خلال حاضنات الأعمال

الصغيرة، التي تعد "من أكثر الآليات التي يمكنها تيسير نقل نتائج البحوث والتكنولوجيا

من الجامعات إلى قطاع الصناعة والتجارة"، ويعرف الحاضن بأنه "بنية أو بيئة من شأنها

تحقيق مفهوم التشاركية بين الجامعة وقطاعي الصناعة والتجارة، وتسمح بأن ترى حياة

التدريس بالجامعة ثمرات جهودها تترجم إلى مكاسب اقتصادية (دياب وكمال، 2013:

836).

وتستطيع جامعة بنغازي خدمة المجتمع والتأثير فيه كذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف

هي:

- أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

- **أهداف اقتصادية:** التي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
- **أهداف اجتماعية:** التي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية، بتدريب الطلبة على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي وغيرها، وتكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة، وربط الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية في علاقات متبادلة، والربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع، وإجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات البيئية المتداخلة التي يعاني منها المجتمع (الكبيسي، 2011)، و(هللو، 2013: 42).

فالمجتمع في أمس الحاجة إلى جامعات وطنية تقدم له المبادرات وتسهم في تلبية حاجات أبنائه وتطلعاتهم، ونحن في ليبيا بحاجة إلى جامعات على صلة وثيقة بالمجتمع تعرف حاجاته وطموحاته، وقريبة من همومه وتطلعاته، تطرح أفكاراً ومبادرات تسهم في إيجاد حلول للواقع الذي يمر به المجتمع، وتساعد على فهم هذا الواقع بكل مشكلاته وتحدياته أولاً، ومحاولة تغييره نحو الأفضل ثانياً، وبخلاف ذلك تبقى الجامعات عبارة عن مصانع تنتج أجيالاً من الخريجين غريبين عن أوطانهم وأمتهم وثقافتهم وحضارتهم، وتبقى الجامعات مجرد جزر معزولة لا علاقة لها بالبيئة المحيطة أو المجتمع المحلي.

المطلب السابع: التعلم للعمل:

- مفهوم التعلم للعمل:

لقد دفعت العولمة بإمكانيات ومحددات جديدة أمام الجامعات ومراكز البحوث حول نوعية العمالة المطلوبة في المستقبل ومهاراتها، ومما لا شك فيه أن عولمة المهارات العالية والمعرفة الكثيفة ورفيعة المستوى وحركة تدويل الجامعات كل هذه الأمور سوف تنعكس في المستقبل القريب على بنية العمل ليس في الدول المتقدمة فحسب كذلك في الدول النامية، مما يؤدي إلى تناقص الحاجة إلى الفئة المتوسطة من الإداريين التنفيذيين والفئة المتوسطة من المهنيين والمهندسين، بل إنها ستؤثر على جودة تكلفة ومميزات الوظيفة نفسها لهذه الفئات، كما إنها ستمثل آليات لخلق وظهور الطبقة والتميز في التعليم، بل الانفصال في كثير من الأحيان عن هموم الوطن واحتياجاته المحلية، مما يدعو إلى التفكير وإعادة التفكير بشكل جدي وسريع في الآليات والأساليب التي تتبعها الجامعة في إعداد الكوادر البشرية الملائمة لهذا التحول الجديد في بيئة سوق العمل (تقرير المعرفة العربي، 2014).

وفي السياق ذاته يؤكد البنك الدولي (2008) أن اقتصاد المعرفة يحول ويغير متطلبات سوق العمل في كافة الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم، ففي البلدان المتقدمة على سبيل المثال تنتسج الصناعات القائمة على المعرفة بسرعة عالية، وعندما دخلت التقنيات الجديدة للسوق ازداد الطلب على العمالة عالية المهارة وتراجع في الوقت نفسه الطلب على العمالة المنخفضة المهارة، ومن ثم فإن متطلبات سوق العمل تتغير وفقاً لذلك، حيث إن العمل في ظل اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة يتطلب إتقان مهارات فنية، وإتقان اللغات الأجنبية، والرياضيات، والعلوم، وحل المشكلات، والمهارات التحليلية ومهارات العمل في فريق، والقيادة، ومهارات

التواصل، والقدرة على التعلم الذاتي ومتابعة التعلم مدى الحياة والتأقلم أو التكيف مع الخطر والتغيير (البنك الدولي، 2008).

من هذا المنطلق تبرز الأهمية لتوفر مطلب التعلم للعمل وتوفير إمكانات داعمة لهذا التحول الذي يقصد به "التعلم لاكتساب المهارات المهنية والكفاءة والبراعة في معالجة الكثير من المواقف والعمل في فريق، في سياق الخبرات الاجتماعية وخبرات العمل على اختلافها" (ديلور وآخرون، 1998: 110).

والتعلم للعمل كما يرى فُلْيَة (2007) هو "غاية تتطلب التعامل مع العالم الواقعي وعوالم الفضاء المعلوماتي، علاوة على سرعة التجاوب والقدرة على التماور مع فصائل الكائنات الذكية من أصحاب (العقول السيلكونية) ذات الذكاء الاصطناعي، علاوة على التكيف مع أطوار العمل المختلفة: العمل عن بعد، والعمل أثناء التنقل أو الحركة" (فُلْيَة، 2007، 260).

لذا فإن توفر مطلب التعلم للعمل هو "قدرة الجامعة كمؤسسة تعليمية على إكساب المتعلم أو الطالب المهارات المهنية كثيفة المعرفة، والمهارات المهنية المتطورة، وأيضاً الكفاءة والبراعة في التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، ومعالجة الكثير من المواقف والعمل في فريق، في سياق الخبرات الاجتماعية وخبرات العمل على اختلافها للولوج إلى اقتصاد المعرفة".

هذه النظرة للتعليم تفرض على المؤسسة الجامعية وأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين فيها أعباء إضافية تتضمن إعداد أبناء المجتمع ليس فقط للعمل داخل حدود وطنهم بل ليكونوا عمالاً ومهنيين عالميين؛ فلم تعد تلك النظرة الضيقة لسوق العمل المحصورة في البعد الوطني رائجة إلى يومنا هذا، بل أصبحت النظرة إلى سوق العمل العالمي وأصبحت كذلك المنافسة على الوظائف ذات الكثافة المعرفية، والمهن ذات المهارات المعرفية العالية كذلك.

ففي ظل اقتصاد المعرفة لم يعد هناك مجال للحديث عن العمال أو الإداريين التقليديين أو المهنيين العاديين الذين يمتلكون معرفة محدودة في مجال تخصصهم، بل أصبح الحديث اليوم يدور حول العمالة كثيفة المعرفة التي تمتلك مهارات معرفية عالية، ومهارات تقنية متميزة وكفاية لإنجاز المهام (تقرير المعرفة العربي، 2014: 47).

ومن هذا المنطلق وتوافر هذا المطلب فإن جامعة بنغازي مطالبة بتغيير دورها التقليدي ليصبح أكثر فاعلية في مواجهة التحديات الجديدة التي فرضها ويفرضها اقتصاد المعرفة وذلك بواسطة ما يلي:

1. التحول من كونها جامعة قائمة على ردة الفعل إلى جامعة تسعى للتطوير.
2. التحول من نموذج الجامعة المعزولة إلى نموذج الجامعة المنفتحة، بمعنى أن تتسج الجامعة آليات جديدة للعلاقة بينها وبين قطاع العمل تغطي كافة مستويات التعاون الممكنة.
3. أن تصبح الجامعة أكثر نشاطاً وإنتاجية للحصول على ميزة تنافسية لمواردها المحدودة خاصة في ظل الاقتصاد المعرفي والمجتمع المعرفي الجديد.
4. أن تعيد النظر في اتجاهاتها نحو أصولها المعرفية الملموسة (أعضاء هيئة التدريس) ومحاولة استثمارها بفاعلية.
5. أن تقوم بتطوير استراتيجياتها للعمل في هذا التميز الذي فرضه مجتمع واقتصاد المعرفة بما يتضمنه ذلك من بناء شراكات وتحالفات مع المؤسسات المنافسة.
6. أن تسعى لإحداث تعاون مستمر، وقريب مع المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بما يضمن نشر أفضل للمعرفة وتطبيقاتها في خدمة المجتمع (فرج، 2014).

مهارات المستقبل والتقنيات المعتمدة على الحاسوب (Computer beset technologies) لأهميتها في تحسين التعليم، لأنها موضوع يتضمن الكثير من الخبرات والمهارات التي ينبغي أن يمتلكها ويوظفها الطلبة ليستطيعوا البقاء في عالم اقتصاد المعرفة على المستويين الشخصي والمهني والتعامل معها بأريحية في حياتهم اليومية (أبو بيدر، 2011: 568).

– صفات القوى العاملة في ظل اقتصاد المعرفة ودور الجامعة اتجاهها:

إن عمالة المعرفة "هم أولئك الذين يعملون في مجالات تتطلب المعرفة الكثيفة وتحليل المعلومات من المهندسين والأطباء والعلماء وأساتذة الجامعة ورجال القانون والإداريين والإعلاميين وغيرهم" (تقرير المعرفة العربي، 2014: 36)، لذا فإن القوى العاملة في ظل اقتصاد المعرفة تتسم بالتغير الجذري في مفهوم العمل ومجالاته وآلياته ومهاراته، وما ترتب على ذلك من بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، وبالتالي تزايد الطلب على العمالة الماهرة كثيفة المعرفة في كل التخصصات التي تحتاجها أنشطة المجتمع (الحاج محمد، 2014: 166)؛ لذا باتت قوى العمل تتصف بأنها:

1. عمالة متعددة الجنسيات: وذلك بواسطة الطلب المتزايد من قبل الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة الوطنية ذات المهارات العالية والنمو الذي شهدته صناعة المعرفة، وتلاشي الحدود الجغرافية بين الصناعات وحصول اندماجات وتحالفات بين الشركات المنتجة لأنواع مختلفة من مكونات المعرفة.
2. عمالة ذات مستوى مهاري مرتفع؛ تكتسب كل ما هو جديد في ظل اقتصاد المعرفة وما يطرأ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. عمالة معرفة ذات معدلات أجور مرتفعة؛ وذلك لارتفاع مستويات مهارتها المعرفية، واستخدام اتحادات العمال العالمية للإنترنت وسيلة لخدمة أعضائها وإيصال رسالاتهم وتظلماتهم للمجتمع.

4. ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية، نتيجة لارتفاع الطلب على العمالة الماهرة في مجالات الكمبيوتر والإنترنت، مما أدى إلى ارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية.

5. تغيير أسلوب التوظيف أو البحث عن العمل؛ نتيجة التوسع في استخدامات الكمبيوتر والإنترنت، مما أدى إلى توجه المتزايد من قبل العمال وأصحاب العمل إلى خدمات الكمبيوتر والإنترنت، كما أن الإنترنت يعد أرخص الطرق للحصول على معلومات عن الوظائف المطروحة في سوق العمل والحصول على معلومات من الأشخاص الباحثين عن عمل (عيشوش وواضح، ب. ت: 6).

ولكي تواكب جامعة بنغازي سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة العالمي لا بد لها من إضفاء البعد العالمي على المقررات والمناهج الدراسية وبرامج التدريب، والتأكيد على دراسة اللغات والثقافات الخاصة بالدول الأخرى، وإكساب الطلبة قدرات التعامل مع التكنولوجيات المعاصرة سواء في مجال المعلومات أو الاتصالات حتى يتسنى الانفتاح على العالم، إضافة إلى التأكيد على معايير الجودة الشاملة سواء في المدخلات أو المخرجات، وتنمية القيم والمفاهيم التي يتطلبها سوق العمل المحلي العالمي في ظل اقتصاد المعرفة كتبني مفاهيم جديدة للتدريب تعتمد على الممارسة والإعداد من أجل الحياة، وقائم على تطوير المهارات وتوليدها باستمرار حتى يتسنى للفرد القدرة على الانتقال من عمل لآخر ومن تخصص لآخر ومن مكان لآخر، كما ينبغي العمل على إعداد الطلبة لوظائف مستقبلية لم تعرف بعد خاصة في مجال نظم الحاسوب

والاتصالات والإعلام والإنترنت، والعمل على توثيق العلاقة بين الجامعة وسوق العمل المتغير سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات، وتبني مداخل تسويقية في التعليم العالي، وتطوير الوظائف المركزية للجامعة من خلال إحداث التكامل والتنسيق والترابط بين وظيفتي البحث والخدمة، وأن تضع الجامعة ضمن أولوياتها وأهدافها الإعداد لمجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وأن تضع ضمن أولويتها وأهدافها كذلك إعداد أفراد قادرين على التنبؤ بالمستقبل وصنعه، وإتاحة التعلم مدى الحياة للإسهام في حدوث التجانس والتلاؤم والتناغم والتكيف بين الإنسان ومهنته وسهولة وسرعة الانتقال إلى سوق العمل خاصة في ظل التغير السريع والمستمر الذي فرضته العولمة على سوق العمل (عزب، 2011: 178-181).

وفي السياق ذاته يؤكد الربيعي (2008) على أهمية تبني الجامعة برنامج توعوي وتوجيهي للطلبة والمتدربين في كل المستويات بهدف ترسيخ المبادئ والقيم، ورفع درجة الوعي بالمهنة والوظائف المتاحة في مختلف القطاعات واحترام وتقدير المهنة والوظيفة مهما كان نوعها واختلاف بيئتها، وذلك عن طريق التوجيه المهني لسوق العمل الذي يهدف إلى مساعدة الفرد على التعرف على ذاته، والتعرف على المهن والوظائف المتوفرة في القطاعات المختلفة ومتطلباتها، ويساعده كذلك في اتخاذ القرارات المناسبة لاختيار المهن والوظائف التي تتلاءم مع قدراته ومهاراته وإمكاناته، إضافة إلى توجيه الفرد للتكيف مع مستقبله المهني والوظيفي بما يحقق له التوافق مع الأسرة والمجتمع، والعمل على رعاية الأفراد الموهوبين والمتفوقين وتوجيههم للارتقاء بمستوياتهم، وترسيخ القيم والمبادئ والأسس الأخلاقية لديهم والمرتبطة باحترام العمل والتكيف مع طبيعته ونوعيته (الربيعي، 2008: 215).

المطلب الثامن: التمكين الإداري:

- مفهوم التمكين الإداري:

يمثل التمكين الإداري أحد أكثر القضايا شيوعاً في أدبيات الإدارة الذاتية للمؤسسات (subjectivity Management of the foundations) في المجتمعات الغربية حيث يسمح من خلاله للموظفين بالمشاركة في المعلومات وفي التدريب والتخطيط والرقابة على مهامهم الوظيفية بغية الوصول إلى النتائج الإيجابية في العمل وتحقيق الأهداف الفردية والتنظيمية، إضافة إلى أنه يعد واحداً من المداخل الحاكمة لتحسين جودة الخدمات وتحقيق رضى المستفيدين وزيادة الإنتاجية والرضا الوظيفي لدى العاملين والالتزام التنظيمي والفاعلية التنظيمية (المهدي، 2007)، و(هندر، 2012).

لذا فإن التمكين الإداري يعد أحد المفاهيم الإدارية الحديث التي تناولها الباحثون الإداريون بالدراسة والتحليل، من أجل الوقوف على أبعاده وأهميته بالنسبة للمؤسسات المعاصرة، ومن ثم تعددت المفاهيم التي تشير إلى التمكين الإداري (Managerial Empowerment)، فمن الباحثين من يشير إليه على أنه لا مركزية الإدارة، ومنهم من يشير إليه بالإدارة الذاتية للمؤسسة، ومنهم من يشير إليه بالإدارة المستقلة ولكن التمكين الإداري ينطلق من تفويض غير مطلق للسلطة، بينما الإدارة الذاتية أو الإدارة المستقلة تنطلق من تفويض مطلق وكامل للسلطة (عفونة، 2012: 41).

إلا أن القرني (2009) يرى أن التمكين الإداري يعني "إتاحة قدر واسع من المرونة للمؤسسة التعليمية لتكيف برامجها وأدواتها التعليمية وفقاً لإمكاناتها واحتياجات طلابها المعرفية المستمدة من واقعهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي مع التأكيد على مبدأ المساءلة" (القرني، 2009: 77).

ومن الملاحظ أن التعريف السابق يطرح مفهوماً واسعاً للتمكين وهو التمكين المؤسسي وليس التمكين بوصفه عملية أو نمطاً إدارياً داخل المؤسسة ذاتها.

في حين يرى كل من الطعاني والسويبي (2013) أن التمكين الإداري " يتمحور حول إعطاء الفرد صلاحية، وحرية أكبر في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها وحسب الوصف الوظيفي لها، ومن ناحية أخرى منحه حرية المشاركة وإبداء الرأي (الطعاني والسويبي، 2013: 307).

بينما (Spreitzer;1995) يرى أن مفهوم التمكين الإداري يقوم على افتراضين أساسيين هما:

- أن التمكين ليس صفة شخصية دائمة يمكن تعميمها في المواقف المختلفة بل هو مجموعة من المدركات التي تتكون بواسطة البيئة التنظيمية.
- أن التمكين متغير متصل يُمكن من النظر إلى الأفراد على أنهم أكثر أو أقل تمكيناً (المرقب، 2010: 26).

مما تقدم يتضح لنا أن التمكين الإداري هو "نمط إداري يمنح عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والموظفين داخل الجامعة صلاحيات أوسع، وحرية أكبر في التصرف، والمشاركة في اتخاذ القرار، وإبداء الرأي تبعاً للوظيفة التي يشغلها كل منهم، وبما يحقق أهداف الجامعة".

لذا فهو يحقق مجموعة من الفوائد للقيادة الإدارية ولأعضاء هيئة التدريس والموظفين داخل الجامعة تتمثل في:

1. زيادة فرص انخراط أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة في عملية صناعة القرارات وهذا جوهر فكرة التمكين الإداري.

2. استخدام فرق العمل ذاتية الإدارة، حيث يقوم التمكين الإداري على فرق العمل ذات الاستقلالية وحرية التصرف في أداء المهام، وهذا يعني أنه يقلل الاعتماد على الهياكل الهرمية في الإدارة.

3. يقوم على استغلال الموارد البشرية والتكنولوجيا والمعدات والأدوات على نحو مناسب بما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والمال وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

4. الالتزام بمبادئ إدارة الجودة الشاملة وتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس ومن ثم الطلبة وجميع المستفيدين من العملية التعليمية.

5. تشجيع التعلم والتدريب المستمرين داخل الجامعة والمحافظة على الخبرات الإدارية والتربوية السابقة (المبيضين والطراونة، 2011).

وفي هذا الإطار تشير صبري (2005) إلى أن التحول نحو اقتصاد المعرفة ومجتمعات المعرفة لا يعني فقط استيراد التكنولوجيا والعمل على نشر استخدامها في المؤسسة دون العمل على تطوير سلوكيات العاملين والإداريين وتغيير نظرتهم لعلاقة القائد بالعاملين وعدم سيطرة العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في المؤسسة من ميل القادة إلى المركزية في الإدارة واتخاذ القرارات دون مشاركة أعضاء المنظمة باعتبارهم رأس مال فكري مهم للمنظمة يجب أن تعمل على الاحتفاظ بهم وتدريبهم وتحفيزهم لتحقيق حاجتهم للشعور بالإنجاز.

وبذلك فإن التمكين الإداري في بيئة العمل التربوي يحدد في اتجاهين عامين يتمثل الأول في الاتجاه الاتصالي: ويقصد به العملية التي تتم من أعلى إلى أسفل حيث يتم التمكين حينما تشارك المستويات العليا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة التربوية المستويات الدنيا في السلطة؛ لذا يشتمل التمكين على ممارسات إثراء الوظيفة، والإدارة الذاتية، واستقلالية فرق العمل أما الثاني فيتمثل في الاتجاه التحفيزي؛ الذي يقصد به درجة استعداد العاملين للتحول نحو التمكين الإداري

الذي يظهر في الكفاية، والثقة، وفي القدرة على أداء المهام، والإحساس بالقدرة على التأثير في العمل، وحرية الاختيار في كيفية أداء المهام وإدراك أهمية العمل (ديوب، 2014: 205).

– أهمية توفر التمكين الإداري في جامعة بنغازي:

تكمن أهمية التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة فيما يلعبه من دور في غاية الأهمية خاصة في زمن العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية والمعرفية، وغيرها من المستجدات المتسارعة التي لا تنتظر الإنسان الذي يفكر ببطء، ولا تلك الإدارة المترددة، وهو كذلك ذو أهمية لارتباطه بعدد من القضايا كاللامركزية الإدارية، والجودة الشاملة، والهندرة، وعمل الفريق، والمؤسسة المتعلمة، وارتباطه بنجاح المؤسسة وتفوقها وقدرتها على إنتاج المعرفة والتنافس (ملحم، 2006: 5).

كما أن توافر درجة من التمكين الإداري في الجامعة في ظل التحول باتجاه اقتصاد المعرفة ذو أهمية لما تلعبه الجامعة من دور بوصفها مؤسسة أكاديمية تعمل على توفير الموارد البشرية المؤهلة لقيادة المجتمع؛ ومن ثم لا يتسنى لها القيام بهذا الدور دون توفير بيئة تمكينية داعمة لاتخاذ القرارات الخاصة بالمستجدات التي من الممكن أن تطرأ في الساحة التعليمية، وباعتبار أن البيئة التنظيمية أحد الأعمدة الأساسية التي تركز عليها جودة التعليم العالي، وتحقيق أهدافه (أحمد وآخرون، 2013: 195).

كما أن التطورات والتحويلات الحاصلة في مجال تنمية العنصر البشري داخل التنظيمات تؤكد على أهمية توفر التمكين الإداري في البيئة الجامعية في ظل التوجه إلى اقتصاد المعرفة لما له من دور في تحسين العلاقة بين كافة مستويات الإدارة، حيث أن توفير علاقات مبنية على الثقة والدعم يشكل حجر الأساس لتبني أساليب التطوير داخل المؤسسات ونجاحها (البشاشة، 2008: 215).

وفي السياق ذاته تؤكد دراسة حسين (2006) أن تطبيق الإدارة الذاتية بوصفها آلية للتمكين الإداري في المؤسسة التعليمية يعمل على إيجاد علاقة قوية بين نمط الإدارة والاستقلالية والالتزام المهني، فاللامركزية في اتخاذ القرارات تدعم التزام أعضاء هيئة التدريس داخل المؤسسة، وتسهم في تحقيق فاعلية المؤسسة وأهدافها كذلك، وقد أكدت الدراسة أيضاً على وجود علاقة طردية بين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة التعليمية في عملية صناعة القرار وبين قدرة الطلاب على الاستيعاب داخل القاعات الدراسية، كما أن الإدارة الذاتية للمؤسسة التعليمية تزيد من شعور المديرين وكذلك الطلاب وأولياء الأمور بالرضا؛ حيث إنها تتيح المجال لكل من المديرين والعاملين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع أحياناً دوراً في صنع القرارات الخاصة بالعملية التعليمية.

وتتبع أهمية التمكين الإداري مطلباً للتحويل التربوي نحو اقتصاد المعرفة أيضاً من خلال الدور الذي يلعبه التمكين الإداري في إدارة الأزمات؛ حيث يساعد في توقع حدوث الأزمات من خلال الإنذار المبكر والذي يتمثل بسحب سوداء تنذر أو تحمل في خباياها أزمة قد تكون جد خطيرة مثل التي أحلت بجامعة بنغازي بعد العام 2014 وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة داخل الحرم الجامعي مما أدى إلى تعرضها للقصف والتدمير، إضافة إلى أن التمكين الإداري يساعد أيضاً في التخطيط السليم لإدارة الأزمات كونه يعمل على توجيه تفكير العاملين والقيادات الإدارية إلى التفكير الإبداعي، ويعطي القدر على التصرف في المواقف الصعبة وتحمل المسؤولية وتقييم النتائج (عريقات، 2009: 19).

كما أن التمكين الإداري كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة يتيح للمؤسسة إمكانية الحصول على أقصى ما لدى الأفراد من فكر وجهد ممكنين لخدمتها والعمل على رفعتها (هندر، 2012: 47).

ويعد التمكين الإداري من الضمانات الحيوية لاستمرار المؤسسة بخلق الصنف المؤهل للقيادة، واتخاذ القرارات اللازمة لتقدم المؤسسة، وعلى العكس فإن امتناع المؤسسات من تمكين منتسبيها يؤدي إلى عدة نتائج سلبية من أهمها: حلول مدراء لم يحظوا بالقدر الكافي من التأهيل، وانخفاض مستوى الرضى عن العمل من قبل أولئك الذين لم ينالوا فرصة تمكينية، وانخفاض جودة القدرات وكفاية الأداء (المفرجي، 2003: 47).

- مبررات توفر التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي:

يمثل الجو البيروقراطي السائد، وانخفاض الإحساس بالمسؤولية، والاستقلالية في إنجاز المهام واتخاذ القرارات في بيئة العمل أحد مبررات توفر التمكين الإداري مطلباً للتحول التربوي في جامعة بنغازي، وقد حدد أفندي (2003) مبررات اللجوء إلى التمكين الإداري فيما يلي:

1. إعطاء الأفراد مسؤولية أكبر وإحساساً أكثر بالإنجاز في عملهم، وإطلاق قدراتهم الإبداعية والخلقة.
2. تقليل عدد المستويات الإدارية في الهياكل التنظيمية للجامعة.
3. حاجة المؤسسة إلى الاستجابة للظروف والمتغيرات الطارئة.
4. عدم انشغال الإدارة العليا بالأمر التقليدي وتركيزها على القضايا الإستراتيجية طويلة الأجل.
5. ضرورة الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة خاصة الموارد البشرية للحفاظ على تطور المؤسسة وتميزها.
6. أهمية الحد من التكاليف الإدارية والإسراع في عمليات اتخاذ القرارات.
7. تقوية جوانب الرضى والانتماء والتحفيز الوظيفي للموظفين من خلال توفير فرص أوسع للمشاركة وطرح وجهات النظر (مسعود، 2012: 30).

وقد توصلت دراسة الدوسري (2007) إلى عدة مبررات تدفع المؤسسات التعليمية إلى التمكين الإداري بوصفها مطلباً تربوياً للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، ومن الممكن عرض تلك المبررات فيما يلي:

1. حاجة القيادة الإدارية إلى إصدار القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة التعليمية دون الرجوع لإدارة التعليم في جميع الأمور.
2. حاجة الإدارة في بعض الأحيان إلى توفير ميزانية للصرف السريع وتكون مرنة لتوفير متطلبات المؤسسة دون تعقيدات قد تعرقل سير العمل.
3. الحاجة إلى تعزيز الولاء والانتماء للمؤسسة بين منتسبيها؛ وذلك بإشراكهم في عملية صناعة واتخاذ القرارات التعليمية ومسؤوليتهم اتجاه القيادة الإدارية.
4. الاهتمام بمباني المؤسسة ومرافقها وتجهيزاتها.
5. التنمية المهنية للموظفين والعاملين بالمؤسسة التعليمية (الدوسري، 2007: 236).

– معوقات توفر التمكين الإداري في جامعة بنغازي:

- تواجه عملية التمكين الإداري في جامعة بنغازي معوقات عدة تحد من تطبيقه بالشكل الفعال، ينبغي على القيادات الإدارية مراعاتها وأخذها في الحسبان وتنتقل هذه التحديات من:
1. إساءة استخدام مصادر السلطة الممنوحة للعاملين خلال عملية التمكين.
 2. زيادة الأعباء والمسؤوليات على عاملين غير قادرين على تحملها وليس لهم المهارات والقرارات الإدارية المناسبة لعملية التمكين.
 3. اهتمام بعض العاملين بنجاحهم الشخصي وتفضيله على نجاح جماعة العمل.
 4. ارتفاع التكاليف التي تتحملها المؤسسة نتيجة تطبيق التمكين من تدريب الأفراد وتعليمهم وإعدادهم لممارسة التمكين.

5. زيادة الوقت المطلوب لأداء العمل الجماعي وعمل اللجان.
6. إقبال الأفراد على المفاهيم النظرية والشكلية أكثر من إقبالهم على الموضوعية وفاعلية التطبيق.
7. تنامي الصراع على الأدوار وتفشي النزاع بين العاملين عند إنجاز العمل الجماعي.
8. زيادة الغموض وعدم تمكن العض من المعرفة الكاملة لاتخاذ قرارات فعالة.
9. اتخاذ القرارات بناء على معايير شخصية وليس على معايير ومبررات منطقية وموضوعية (المغربي، 2001: 3).

– آليات توفر مطلب التمكين الإداري:

- ولتوفير مطلب التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي للتحول نحو اقتصاد المعرفة يجب على الجامعة توفير الآتي:
1. إتاحة المعلومات لأعضاء هيئة التدريس والموظفين عن جميع جوانب المؤسسة.
 2. توفير القوة التمكينية، اللازمة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين حتى يتسنى لهم دعم القرارات والتأثير في العمل من حيث المدخلات والعمليات والمخرجات.
 3. تعزيز نظام المكافآت، التي يستحقها الموظفون وأعضاء هيئة التدريس للرفع من أدائهم لما يقومون به من أعمال وبما يعزز دافعيتهم نحو التمكين وتحمل المسؤولية.
 4. التفويض: حيث يمنح أعضاء هيئة التدريس والموظفون في الخطوط الأمامية المزيد من الصلاحيات لاتخاذ القرارات في المواقف التي تواجههم.
 5. تقنية فرق العمل التي تدار ذاتياً كبديل للهرم التقليدي للإدارة.
 6. الهيكل التنظيمي الملائم بحيث يعتمد الهيكل المصفوفي الذي يتلاءم مع تقنية فرق العمل.

7. وجود نظام للجودة يفهمه جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة، ويوفر الموارد المختلفة لتنفيذ تقنيات الجودة وأدواتها للأفراد الذين يُمنحون التمكين (صالح والمبيضين، 2011م: 78).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

– عرض الدراسات السابقة:

مقدمة:

لقد حظي موضوع اقتصاد المعرفة بالاهتمام الكبير من قبل العلماء والباحثين مما دفعهم لدراسته من جوانب مختلفة كلا حسب مجال اختصاصه وتوجهاته العلمية سواء أكانت تربوية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية الخ من المجالات التي تهتم بالتطور الحضاري والتقدم العلمي والتقني للدولة، وإنتاج المعرفة التي يتم تطبيقها بشكل مباشر في مجال العمل.

حيث كان هذا الاهتمام واضحاً على اختلاف طبيعة عمل المؤسسات خاصة المؤسسات التربوية المعنية بإعداد وتأهيل العنصر البشري القادر على الابتكار والإبداع، لذا جاءت العديد من الدراسات التي تتناول اقتصاد المعرفة وبعض الأبعاد التربوية ذات الصلة بموضوع البحث لوضع إطار مفاهيمي لإثراء الأدب النظري لهذه الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع التي سيتم تناولها حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث

حيث نجد أن دراسة موسى (2006) بعنوان "مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين"، هدفت إلى التعرف على مبررات التحول التربوي إلى الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، وقد تكونت عينة الدراسة من (90) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية، والقيادات التربوية العليا في وزارة التربية والتعليم، ولجمع البيانات طور الباحث استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة، ولتحليل البيانات قام الباحث بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى الخبراء التربويين في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، كما توصلت إلى وجود درجة عالية في توجه الإدارة في تحقيق أهداف

التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم، ودرجة عالية في التعرف على المشكلات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ومحاولة تجاوزها إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الموقع الوظيفي بين عضو هيئة التدريس ومدير إدارة لصالح مدير إدارة، وبين مدير إدارة ومدير مختص لصالح مدير مختص. وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي لدى الخبراء التربويين، كما أظهرت النتائج إلى وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي في المبررات لصالح حملة الماجستير والدكتوراه على حملة البكالوريوس، وأوصت الدراسة بعقد دورات تدريبية في وزارة التربية والتعليم للتعريف بالاقتصاد المعرفي من قبل المختصين والخبراء.

بينما دراسة هيلات والقضاه (2008) حول "درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية"، هدفت إلى التعرف على درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية كمتغير المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والتخصص الذي يشرف عليه، ولتحقيق أغراض الدراسة اعتمد الباحثان على أسلوب البحث الوصفي، كما قاما بتطبيق استبيان مكون من (72) فقرة موزعة على خمسة مجالات وهي: مجال المفاهيم المتصلة باستراتيجيات التدريس، مجال المفاهيم المتصلة باستراتيجيات التقويم، ومجال المفاهيم المتصلة بالمبادئ العامة، ومجال المفاهيم المتصلة بالمتعلم، ومجال المفاهيم المتصلة بالمعلم على عينة بلغت (213) مشرفاً تم اختيارها من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية العنقودية مثلت ما نسبته (32%) من مجتمع الدراسة، وتحليل البيانات اعتمد الباحثان على بعض الوسائل الإحصائية (كتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffe Test) للمقارنات البعدية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم

في الأردن يملكون مفاهيم الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة امتلاك المشرفين لمفاهيم الاقتصاد المعرفي باختلاف التخصصات التي يشرفون عليها لصالح التخصصات العلمية بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة امتلاك المشرفين لمفاهيم الاقتصاد المعرفي باختلاف كل من المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، وفي نهاية الدراسة أوصى الباحثين وزارة التربية والتعليم الأردنية بضرورة العمل بشكل دائم على الاستمرار في تطوير وتدريب المشرفين التربويين مهنيًا، ووضعهم بصورة المستجدات التربوية العالمية، من خلال الدورات وورش العمل والبرامج التدريبية.

أما دراسة القرني (2009) حول "متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة" هدفت إلى التعرف على أهم متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل بالمملكة العربية السعودية وصياغة تصور مقترح لأهم التحولات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية التي يتطلبها عصر اقتصاد المعرفة، ومن ثم وضع آليات مقترحة لتنفيذه، ولتحقيق هذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتملت عينة الدراسة على (160) خبيراً أكاديمياً يمثلون أكثر من (15%) من مجتمع الدراسة، ولجمع البيانات استخدم الباحث استبيان مكون من جزأين يتعلق الأول بالبيانات الشخصية للمبحوث أما الجزء الثاني فيتعلق بقياس متطلبات التحول التربوي في ضوء اقتصاد المعرفة وتكون من (90) فقرة موزعة على سبعة أبعاد هي: التحول نحو التمكين الإداري، والتحول نحو المدرسة الإلكترونية، والتحول نحو إنتاج المعرفة وابتكارها، والتحول نحو التعلم للعمل، والتحول نحو المدرسة دائمة التعلم، والتحول نحو التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتحول نحو المدرسة المجتمعية، وللتأكد من صدق الأداة

اعتمد الباحث على الصدق المنطقي وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين، وصدق المحتوى للتحقق من صدق محتوى أبعاد أداة الدراسة، وللتأكد من ثبات الأداة اعتمد الباحث على معامل الثبات ألفا كرونباخ الذي بلغ (98%) للأداة كلها، والتجزئة النصفية (split-half) الذي بلغ (93.3%)، ولتحليل البيانات اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم التحولات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية التي يتطلبها اقتصاد المعرفة تتمثل فيما يلي مرتبة ترتيباً تنازلياً، التحول نحو المدرسة الإلكترونية، والتحول نحو التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتحول نحو التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة، والتحول نحو المدرسة دائمة التعلم، والتحول نحو المدرسة المجتمعية لبناء مجتمع المعرفة، والتحول نحو التعلم للعمل، والتحول نحو التمكين الإداري كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين متوسطات استجابات فئات مجتمع الدراسة حول التمكين الإداري تعزى لاختلاف متغير نوع الخبر، لصالح الخبر الأكاديمي، كما توصلت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات فئات مجتمع الدراسة لدرجة أهمية التحول التربوي في الأبعاد التالية (التحول نحو المدرسة الإلكترونية، والتحول نحو إنتاج المعرفة وابتكارها، والتحول نحو التعلم للعمل، والتحول نحو المدرسة دائمة التعلم، والتحول نحو التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين، والتحول نحو المدرسة المجتمعية) وفي المحاور كلها تعزى لاختلاف متغير نوع الخبر بينما توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات فئات مجتمع الدراسة لدرجة أهمية التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وفي إبعاده السبع عند مستوى دلالة ($\alpha= 0.01$) تعزى لاختلاف متغير الخلفية العلمية عن اقتصاد المعرفة، ولصالح من لديه خلفية علمية عن اقتصاد المعرفة بأشكالها المختلفة؛ سواء حضور

دورة تدريبية أو مؤتمر أو ندوة أو مصادر مختلفة للمعرفة كالإنترنت والكتب والمجلات والدراسات العلمية، إلا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات فئات مجتمع الدراسة في جميع أبعاد التحول التربوي ككل تعزى لاختلاف المؤهل العلمي، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات فئات مجتمع الدراسة لدرجة أهمية التحول نحو التمكين الإداري، ودرجة أهمية التحول نحو المدرسة المجتمعية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) تعزى لاختلاف عدد سنوات الخدمة إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات فئات مجتمع الدراسة لدرجة أهمية التحول نحو المدرسة الإلكترونية، والتحول نحو إنتاج وابتكار المعرفة، والتحول نحو التعلم للعمل، والتحول نحو المدرسة دائمة التعلم، والتحول نحو التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين، وفي المحاور كلها تعزى الفروق لاختلاف عدد سنوات الخدمة، ولصالح من خدمته أقل من 10 سنوات وقد أوصت الدراسة بأهمية تبني وزارة التربية والتعليم للتصور المقترح، وتهيئة السياسات والإجراءات التي تكفل تطبيقه وفق المخطط المقترح من خلال إفادة مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم من مداخلته وعملياته وإدراجها ضمن استراتيجياته، وإعادة دراسة وثيقة سياسته التعليمية في المملكة العربية السعودية لصياغتها بما يتواءم مع متطلبات عصر اقتصاد المعرفة وتحدياته.

أما دراسة أبو نعيم وآخرين (2011) بعنوان "مفهوم الاقتصاد المعرفي وأدوار المعلمين المتجددة خلاله من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات"، فقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وأدوارهم المتجددة خلاله، وعلاقة ذلك بمتغير الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثون على أسلوب البحث الوصفي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المرحلة الثانوية في مديرية التربية والتعليم بمنطقة

السلط والبالغ عددهم (398) معلماً ومعلمة، اختيرت منهم عينة عشوائية بسيطة بلغت (120) معلماً ومعلمة، تم تطبيق استبيان عليهم مكون من (26) فقرة، حيث قام الباحثون بالتأكد من صحته بعرضه على مجموعة من المحكمين حيث بلغت نسبة الإجماع (80%)، كما اعتمدوا على معامل الاتساق الداخلي من خلال معادلة ألفا كرونباخ الذي بلغ (90%)، في حين اعتمد الباحثون على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إلى جانب مجموعة من الوسائل الإحصائية (كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (T test) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي) للتعامل مع البيانات وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم المعلمين للاقتصاد المعرفي وأدوارهم المتجددة من خلاله حظي بدرجة فهم مرتفعة، كما توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في درجة فهم معلمي المرحلة الثانوية لمفهوم الاقتصاد المعرفي وأدوارهم المتجددة من خلاله، وتوصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تعزى إلى متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية.

كما أن دراسة الحايك وخصاونة (2011) حول "أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام بعض أساليب التدريس على المستوى المهاري والتفكير الإبداعي في الجمباز على عينة من طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك" هدفت إلى التعرف على أثر برنامج قائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام بعض أساليب التدريس على المستوى المهاري والتفكير الإبداعي في الجمباز على جهاز الحركات الأرضية، وقد استخدم الباحثان أسلوب البحث التجريبي بطريقة المجموعات المتكافئة، وقد تكون مجتمع الدراسة من طالبات السنة الثانية والثالثة من كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك والبالغ عددهن (283) طالبة، كما اشتملت عينة الدراسة على (43) طالبة تم اختيارهن بالطريقة العمدية قسمت إلى ثلاثة

مجموعات اثنان تجريبيتان (مجموعة حل المشكلات، ومجموعة التعليم التعاوني)، وأخرى ضابطة (مجموعة الأسلوب الاعتيادي)، ولجمع البيانات اعتمدا الباحثان على مجموعة من الأدوات كالبرنامج التعليمي باستخدام أساليب التدريس (حل المشكلات، التعلم التعاوني، الطريقة الاعتيادية)، واختبار تورانس للتفكير الإبداعي بصورته اللفظية (أ) وقد استخدم الباحثين مجموعة من الوسائل الإحصائية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتحليل التباين الأحادي One (Way ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffe)، واختبار (Mancova)، وقد توصلت الدراسة إلى فاعلية البرنامج التعليمي القائم على الاقتصاد المعرفي في تعلم مهارات الجمباز وتنمية مستوى التفكير الإبداعي لدى الطالبات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعات التجريبية والضابطة في القياس البعدي للمستوى المهاري ولصالح المجموعتين التجريبتين (حل المشكلات، والتعليم التعاوني) مقارنة بالمجموعة الضابطة (الأسلوب الاعتيادي)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد المجموعات التجريبية في القياس البعدي للمستوى المهاري ولصالح حل المشكلات مقارنة بالتعليم التعاوني، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد مجموعات الدراسة الثلاث في مقياس مستوى التفكير الإبداعي ولصالح المجموعتان التجريبتين (حل المشكلات، والتعليم التعاوني) مقارنة بالمجموعة الضابطة (الطريقة الاعتيادية)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبتين (حل المشكلات، والتعليم التعاوني) في مهارات التفكير الإبداعي (الطلاقة، والأصالة، والمرونة) في القياس البعدي ولصالح مجموعة حل المشكلات، وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بأهمية استخدام البرنامج التعليمي المقترح القائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام أسلوب حل المشكلات، في تدريس مساقات رياضة الجمباز والتركيز على تنوع استراتيجيات التدريس المستخدمة عند تدريس مساقات رياضة

الجمباز، واستخدام اختبار تورانس للتفكير الإبداعي في صورته اللفظية (أ) لقياس مستوى التفكير الإبداعي لدى الطلاب والطالبات في المسابقات الأخرى.

في حين أن دراسة القيسي (2011) بعنوان "ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات الشريعة في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية" هدفت إلى استقصاء ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة والملاح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية بمشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى وذلك بتحليل محتوى مقررات العلوم الشرعية حيث تكونت عينة الدراسة من مقررات العلوم الشرعية الخاصة بالبرنامج المشترك وهي (تفسير 1، وحديث 1، وتوحيد 1، وفقه 1)، من مجتمع تكون من جميع مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي (نظام المقررات) ويتكون من (11) مقراً، و(5) مقررات تدرس في مسار البرنامج المشترك والذي يدرسه جميع الطلاب وهي: قرآن 1، وتفسير 1، وحديث 1، وتوحيد 1، وفقه 1، و(4) مقررات تدرس في مسار العلوم الشرعية وهي: تفسير 2، وحديث 2، وتوحيد 2، وفقه 2، بالإضافة إلى مقرري قرآن 2، وفقه 3 حيث يدرسان كمقررين اختياريين، وأعد الباحث لهذا الغرض أداة للدراسة صنف فيها ملامح الاقتصاد المعرفي التي بلغ عددها (78) ملمحاً توزعت على سبعة مجالات رئيسية هي: (مجال التكنولوجيا، ومجال الاتصالات، ومجال المعرفة، ومجال النمو الاجتماعي، ومجال النمو العقلي، والمجال الوطني)، التي تم التأكد من صدقها وثباتها كما قام الباحث بسؤال المختصين عن درجة كفاية هذه الملامح، وما الملامح التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية في حالة كونها غير كافية وقد توصلت الدراسة إلى أن مجموع تكرارات ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية قد بلغ (3138) ملمحاً، كان في المرتبة الأولى المجال المعرفي حيث بلغت تكراراته

(949) تكررًا، يليه مجال النمو الاجتماعي بـ (713) تكررًا، يليه مجال الاتصال بـ (661) تكررًا، ثم مجال النمو العقلي بـ (512) تكررًا، ثم المجال الاقتصادي بتكرارات (166) تكررًا، يليه مجال التكنولوجيا وبلغت تكراراته (75) تكررًا، وأخيرًا المجال الوطني كأقل المجالات تضمينًا حيث بلغت تكراراته (62) تكررًا وقد جاء مقرر الفقه (1) كأكثر مقررات العلوم الشرعية تضمينًا لملاح الاقتصاد المعرفي حيث بلغت تكراراته (996) تكررًا، ثم مقرر الحديث (1) بتكرارات (865) تكررًا، يليه مقرر التوحيد (1) وبلغ مجموع تكراراته (742) تكررًا، ثم مقرر التفسير (1) وبلغ مجموع تكراراته (742) تكررًا وتوصلت الدراسة إلى قائمة بملاح الاقتصاد المعرفي التي ينبغي تضمينها في محتوى مقررات العلوم الشرعية من وجهة نظر المختصين بلغت (27) ملاحًا، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني وزارة التربية والتعليم لتصور مقترح في ظل توجهها نحو الاقتصاد المعرفي، من أجل تسهيل مهام اللجان العاملة في حقل التربية والتعليم، ومنها اللجان العاملة في تأليف وتطوير مناهج العلوم الشرعية بالوزارة والقيام بدراسات مماثلة في مراحل دراسية أخرى مع إدخال متغيرات جديدة إعادة النظر في محتوى مقررات العلوم الشرعية حيث يراعى ذلك في توزيع ملاح الاقتصاد المعرفي حسب أوزان محددة مسبقًا.

بينما هدفت دراسة مصطفى والكيلاني (2011) بعنوان "درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن" إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم، والتعرف على ما إذا كانت هناك اختلافات في درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن باختلاف المؤهل العلمي، والخبرة للمشرف، وقد اعتمد الباحثان الأسلوب الوصفي في صورته المسحية للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات حيث بلغ مجتمع الدراسة وعينته (62)

مشرفاً، ولجمع البيانات استخدم الباحث استبياناً مكوناً من (38) فقرة تم التأكد من صدقها بعرضها على مجموعة من المحكمين والتأكد من ثباتها بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، ولتحليل البيانات استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) معتمداً مجموعة من الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء اقتصاد المعرفة من وجهة نظر مشرفيهم كانت بدرجة متوسطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، والخبرة الإشرافية، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول الاحتياجات التدريبية لمعلمي التربية الإسلامية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي، وتزويد المكتبات المدرسية بالدوريات والمجلات العلمية ما أمكن، وحث معلمي التربية الإسلامية إلى التعاون مع زملائهم من خارج المدرسة لتطوير أنفسهم مهنيًا.

كما أن دراسة الزيودي (2012) بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE)⁽¹⁾ في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية" هدفت إلى قياس دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (EEFKE) في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية في الأردن، إضافة إلى التعرف على ما إذا كانت هناك اختلافات في دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة

(1) مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي: هو مشروع من تنفيذ وزارة التربية والتعليم بالأردن لتطوير التعليم من أجل الاقتصاد المعرفي Education Reform For Knowledge Economy.

المدارس الحكومية في الأردن باختلاف كل من الجنس والمرحلة الدراسية (الأساسي، الثانوي)، وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي في صورته المسحية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المدارس الحكومية في الأردن، اختيرت منهم عينة عشوائية عنقودية بلغت (1019) طالب وطالبة، جمعت منهم البيانات عن طريق استبيان مكون من (36) فقرة موزعاً على (8) مجالات تتعلق بالمهارات الحياتية التي يسعى مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة إلى تنميتها، حيث حدد لكل فقرة تقديراً حسب مقياس ليكرت الخماسي، وللتأكد من صدق الأداة اعتمد الباحث طريقة الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين، وللتأكد من ثبات الأداة استخدم الباحث طريقة الاختبار وإعادة الاختبار حيث بلغ معامل الثبات (0.82)، ولتحليل البيانات استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) معتمداً على مجموعة من الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لإيجاد دلالة الفروق وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وقد توصلت الدراسة إلى أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية في الأردن كان عالياً وبمتوسط بلغ (369) ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المهارات الحياتية للطلبة تعزى لكل من الجنس ولصالح الطالبات، وللمرحلة الدراسية ولصالح طلبة المرحلة الأساسية، إضافة إلى وجود دور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المهارات الحياتية للطلبة لدى طلبة إقليم الشمال بدرجة أكبر من طلبة الأقاليم الأخرى، وكانت الأقل في إقليم الجنوب وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الفرع الأكاديمي وطلبة الفرع المهني في كل المهارات الحياتية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إمكانات مدارس إقليم الجنوب من قبل وزارة التربية والتعليم ولاسيما في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونوعية وتدريب معلمي مدارس الذكور على

إكساب طلابهم المهارات الحياتية وكيفية تنميتها لديهم، وإجراء دراسات مشابهة تتناول أبعاد أخرى في هذا المجال.

بينما دراسة العريضي (2012) بعنوان "درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي" هدفت إلى الكشف عن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، إضافة إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لتقدير استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، والخبرة، والرتبة الأكاديمية، والنشاطات العلمية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي في صورته المسحية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية البالغ عددهم (150) فرداً، استجاب منهم (120) فرداً، أي بنسبة (80%)، وقام الباحث بتطوير أداة خاصة بالدراسة تمثلت في استبيان مكون من جزأين يتعلق الأول بالمتغيرات الشخصية للمبحوثين، بينما تعلق الجزء الثاني بمجالات الدراسة وهي (طرق التدريس، والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، وتقييم الطلبة) تم التأكد من صحتها بعرضها على مجموعة من المحكمين، وللتأكد من ثبات الأداة اعتمد الباحث على طريق ألفا كرونباخ الذي بلغ (84%)، ولتحليل البيانات استند الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومجموعة من الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي في

جامعة العلوم الإسلامية في مجالي طرق التدريس والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس جاءت مرتفعة، بينما جاء مجال تقييم الطلبة بدرجة أقل كما توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha=0.05$) تعزى لمتغير النوع الاجتماعي في مجال تقييم الطلبة لصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجالي طرق التدريس وتقييم الطلبة لصالح حملة الماجستير، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية في جميع المجالات (طرق التدريس، وتقييم الطلبة، والكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس) ولصالح حملة رتبة الأستاذ المشارك، وكانت لصالح رتبة الأستاذ في مجالي الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس وتقييم الطلبة إضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة أيضا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة في مجالي طرق التدريس، وتقييم الطلبة ولصالح الفئة (من 5 - 10 سنوات)، ولصالح أكثر من (10) سنوات في مجالي الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النشاطات في مجال طرق التدريس لصالح تأليف الكتب ولصالح المؤتمرات العلمية في مجال الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس.

في حين أن دراسة النجار (2012) حول "دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة" هدفت إلى التعرف على دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في الجامعة الإسلامية من خلال محاور الدراسة الأساسية المتمثلة في (وجود سياسات وخطط واضحة لإدارة الموارد البشرية، المهارات الأساسية للمورد البشري في عصر المعلومات، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للتحويل للاقتصاد المعرفي، جودة الخدمات المقدمة، الإبداع والتطوير)، كما هدفت إلى التعرف على المهارات التي ينبغي توافرها في المورد البشري لضمان نجاحه في عصر المعلومات، واستجلاء الغموض اتجاه موضوع صناعة

المعلومات كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة، التي طبقت على عينة عشوائية طبقية من الموظفين الأكاديميين والإداريين العاملين في الجامعة الإسلامية والبالغ عددهم (853) موظف، واعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم استرداد (268) استبانته، وللتحليل الإحصائي للبيانات اعتمدت الباحثة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما اعتمدت على مجموعة من الوسائل الإحصائية (كالنسب المئوية، والتكرارات والمتوسطات الحسابية، واختبار ألفا كرونباخ واختبار التجزئة النصفية، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار كولو مجروف - سمر نوف لمعرفة نوع البيانات وهل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، واختبار (T) في حالة عينتين و(t-test) لإيجاد دلالة الفروق، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار (شيفيه) لتحديد الفئة التي يميل لها الاختلاف)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة الأساسية وصناعة المعلومات في الجامعة الإسلامية، إلى جانب تمتع الجامعة بمستوى جيد في مجال الصناعة المعلوماتية من حيث استخدامها لبرامج محوسبة تخدم مختلف الأقسام والدوائر، وسهولة الوصول لقواعد البيانات الإلكترونية التي توفرها المكتبة المركزية وتناسب أعدادها مع أعداد المستفيدين منها، كما توصلت إلى أن الخدمات المتنوعة التي تقدمها الجامعة الإسلامية تتمتع بجودة لها تأثير على مستوى صناعة المعلومات فيها، إضافة إلى اهتمامها بالتوظيف الأمثل لتقنية المعلومات، ومواكبتها للتغيرات المتلاحقة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها بما يخدم النظام الإداري والأكاديمي فيها وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات بهدف تعزيز وتطوير مستوى صناعة المعلومات في الجامعة الإسلامية، من أهمها ضرورة التركيز على العنصر البشري في إقامة مجتمع المعرفة والعمل على تطوير مهاراته باستمرار، والعمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومواكبتها لآخر المستجدات الحادثة في عالم تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، والتأكيد على توفير ميزانية خاصة لشؤون البحث العلمي في الجامعة والعمل على إقامة المراكز البحثية المتخصصة، وضرورة تحسين نظام البعثات الدراسية، ورفع مستوى التعاون مع القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مجال صناعة المعلومات.

وقد هدفت دراسة الخالدي (2013) حول "درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي" إلى الكشف عن درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها في وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية (كالنوع، والمؤهل العلمي، والخبرة التدريسية، والمرحلة التعليمية)، وقد اعتمد الباحث على أسلوب البحث الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها الذين يدرسون في المدارس الحكومية التابعة لمديرية التربية والتعليم الرابعة في عمان وقد بلغ عددهم (133) معلماً و(189) معلمة أي ما مجموعه (322) معلماً ومعلمة للعام الدراسي 2010-2011، اختيرت منهم عينة عشوائية طبقية بلغت (226) معلماً ومعلمة بنسبة (70%) من مجتمع الدراسة موزعة حسب النوع إلى (93) معلماً و(133) معلمة، ولجمع البيانات استخدم الباحث استبياناً مقسماً إلى جزأين يتعلق الجزء الأول بالبيانات الشخصية للمبحوث بينما يتعلق الجزء الثاني بفقرات الاستبيان التي تكونت من (35) فقرة موزعة على خمسة مجالات وهي: المفاهيم المتعلقة بالتخطيط للتدريس، والمفاهيم المتعلقة باستراتيجيات تنفيذ الدرس، والمفاهيم المتصلة باستخدام التقنيات والوسائل التعليمية، والمفاهيم المتعلقة بإدارة الصف، والمفاهيم المتعلقة بالتقويم وأساليبه، حيث قام الباحث بالتأكد من مدى صحتها بعرضها على مجموعة من المحكمين حيث بلغت درجة الصدق نسبة (80%)، كما اعتمد الباحث على طريق الاختبار وإعادة الاختبار للتأكد من ثبات الأداة وقد بلغ معدل الثبات (0.84)، ولتحليل البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية،

والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA)، وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة امتلاك أفراد العينة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في كل من مجالي التخطيط للتدريس، واستراتيجيات تنفيذ الدرس كانت مرتفعة، ودرجة متوسطة في المفاهيم المتعلقة بالإدارة الصفية، درجة متدنية في معظم مجالات التقويم، وجميع مجالات الوسائل التعليمية، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة امتلاك أفراد عينة الدراسة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي باختلاف المؤهل العلمي، وذلك لصالح المؤهل العلمي الأعلى، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تعزى لمتغير الخبرة التدريسية لصالح ذي الخبرة الأطول، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تعزى للنوع، المرحلة التعليمية وقد أوصت الدراسة بعقد المزيد من البرامج التدريبية لمعلمي التربية الإسلامية ومعلماتها، لرفع كفايتهم في مجالي التقويم، واستخدام الوسائل التعليمية وإنتاجها، وتوفير البيئة المناسبة لاستثمار طاقاتهم في هذه المجالات.

بينما دراسة الصائغ (2013) بعنوان "دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام" هدفت إلى التعرف على دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعيقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، والكشف عن أثر كل من مكان عمل رئيس القسم ونوعه وخبرته في الحكم على الدور ومعيقات التفعيل، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء الأقسام في الجامعات السعودية للعام الجامعي 1433-1434، اختيرت منهم عينة عشوائية طبقية تكونت من (99) رئيس قسم، طبق عليهم استبيان مكون من جزأين، تعلق الجزء الأول بالمعلومات الشخصية عن المبحوثين، بينما تعلق الجزء الثاني بفقرات الاستبيان التي اشتملت على (35) فقرة موزعة على مجالين يتمثل المجال الأول في دور الاقتصاد

المعرفي في تطوير الجامعات السعودية وتكون من (20) فقرة، في حين تعلق المجال الثاني بمعوقات اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية وتكون من (15) فقرة وللتأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال أصول التربية، والإدارة، والقياس والتقييم وللتحقق من ثبات الأداة اعتمد الباحث على طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغ معامل الثبات لمجال دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية (0.82)، ولمجال معوقات التعامل مع دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية (0.80)، وللمقياس الكلي (0.79) ولتحليل البيانات اعتمدت الباحثة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومجموعة من الوسائل الإحصائية (كالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي One-way ANOVA)، وقد توصلت الدراسة إلى أن دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعاً، ووجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معوقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في الجامعات السعودية، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) بين تقديرات عينة الدراسة لدور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات ومعوقات تفعيله في الجامعات السعودية تعزى إلى متغيرات الدراسة: مكان العمل، والنوع، والخبرة.

بينما هدفت دراسة الأغا (2013) إلى التعرف على "متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين" من خلال التعرف على أكثر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي أهمية من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، إضافة إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي تعزى إلى

المتغيرات (الرتبة العلمية، الجامعة، سنوات الخدمة)، وصياغة بعض المقترحات التي قد تسهم في التغلب على العوائق التي تحول دون الاندماج في الاقتصاد المعرفي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية الذين بلغ عددهم (44)، تم اختيار عينة عشوائية استطلاعية منهم قوامها (20) للتأكد من صلاحية الأدوات للتطبيق على مجتمع الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبيان مكون من (46) فقرة موزعة على ثلاثة متطلبات وهي المتطلبات المتعلقة بالسياسة التعليمية (17) فقرة، ومتطلبات البحثية والمعرفية (15) فقرة، والمتطلبات المادية وتكون من (14) فقرة وقد حدد الباحث الدرجة على الاستبيان كله بين (46-230) بحيث تعبر الدرجة المنخفضة عن ضعف متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين بينما تعبر الدرجة المرتفعة عن توافر متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين، وللتأكد من صدق الأداة اعتمد الباحث على صدق الاتساق الداخلي، وللتأكد من ثبات الأداة قام الباحث بالاعتماد على التجزئة النصفية وقام بحساب معامل ارتباط سبيرمان براون التي بلغت (0.761) بدرجة ثبات (0.864)، وللتأكد من ذلك أيضا قام بحساب معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ (0.978)، وتحليل البيانات اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد أظهرت النتائج أن درجة تقدير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين بشكل عام في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية كانت عالية بوزن نسبي (65.6%)، حيث تأتي المتطلبات البحثية والمعرفية في المرتبة الأولى بوزن نسبي (67.8%)، يليها المتطلبات المتعلقة بالسياسة التعليمية بوزن نسبي (66.3%)، ويأتي بعد ذلك المتطلبات المادية بوزن نسبي (62.5%) مما يشير إلى أن أفراد العينة لديهم مستوى من ضرورة توفير متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في

فلسطين في المجال البحثي والمعرفي وقد يعزى السبب في ذلك إلى ضعف حركة النشر والتأليف في فلسطين، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية لأفراد العينة، وقد يعزى السبب إلى أن الرؤية للمتطلبات لا تتعلق بالرتبة العلمية بالقدر الذي تتعلق بالحاجة إلى هذه المتطلبات، في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجال المتطلبات المتعلقة بالسياسات التعليمية ومجال المتطلبات البحثية والمعرفية، والدرجة الكلية للاستبيان تعزى لمتغير الجامعات لدى أفراد عينة الدراسة ولصالح جامعة القدس المفتوحة وقد يرجع ذلك إلى توجه الجامعة نحو التعلم الإلكتروني، والتعلم عن بعد، ولا توجد فروق في مجال المتطلبات المادية تعزى لرتب الجامعات لأفراد العينة وكانت لصالح مجموعة جامعة القدس المفتوحة، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مجالات متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في فلسطين لدى العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة لأفراد العينة، وقد يرجع ذلك إلى مقدار الوعي الذي تتمتع به القيادة العليا والذي يؤهلها للبحث عن الإبداع والدفع باتجاه الأفضل للجامعة والمجتمع، وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير الفرص المتساوية في تحصيل المعرفة وما يرتبط بها، والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية فائقة التقدم واستيعابها، والمثابرة على تعميم المعلوماتية وإدخالها في الإدارة، وتوقيف الهدر للإمكانيات المتاحة في الموارد البشرية، ورفع المتطلبات المهنية اللازمة للعامل البشري في ضوء الثورة التقنية، ضرورة تطبيق المعرفة.

أما دراسة القطراوي والحاج (2016)، حول "واقع التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة كما يراه مدرء ومعلمو مدارس التعليم الخاص في فلسطين"، فقد هدفت إلى الكشف عن دور مدرء ومعلمي مدارس التعليم الخاص في تقييم واقع التحولات التربوية كمدخل

لتحقيق مجتمع المعرفة في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي الذي يستند إلى الأسلوب التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومعلمي مدارس التعليم الخاص في قطاع غزة والبالغ عددهم (744) فرداً منهم (102) مديراً ومديرة و(642) معلم ومعلمة وذلك وفقاً للبيانات التي حصل عليها الباحث من وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة في العام الدراسي (2015)، اختيرت منهم عينة بلغت (190) فرداً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، وتم تطوير استبيان لقياس التحولات التربوية تم توزيعه على عينة الدراسة بعد التأكد من صدقه وثباته، ولتحليل البيانات قام الباحثان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأساليب الأوزان النسبية ومعامل ارتباط بيرسون للتحقق من فروض الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لتقدير مدراء المدارس والمعلمين لواقع التحول التربوي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في مدارس التعليم الخاص كانت (76.87%) وقد حصل البعد المعرفي على المركز الأول بوزن نسبي (77.98%)، يليه البعد الأمني المدرسي حيث حصل على المركز الثاني بوزن نسبي (77.23%)، يليه البعد الابتكاري الذي تحصل على المركز الثالث بوزن نسبي (69.34%)، ثم البعد التقني الذي تحصل على المركز الرابع بوزن نسبي (65.36%)، وأخيراً البعد الديمقراطي الذي تحصل على وزن نسبي بلغ (62.14%) ويعزي الباحثان ذلك إلى اهتمام مدارس التعليم الخاص بالمعرفة وأهميتها مدخل رئيس وهام للتحول التربوي لدى عناصر العملية التعليمية وخاصة عضو هيئة التدريس الذي يعتبر ركيزة خذا التحولات، مع ضرورة وضع برامج تطويرية لتحقيق عنصر البعد المعرفي لدى عناصر العملية التربوية بشكل عام وخاصة المعلم، وقد أوصت الدراسة بأهمية تفعيل دور المعلم ومدير المدرسة في مدارس التعليم الخاص بشكل أكبر في عمليات التحول التربوي لتحقيق مجتمع المعرفة، أن

تحتوي مدارس التعليم العام حذو مدارس التعليم الخاص في عمليات التحول المعرفي لتتطرق نحو تحقيق مجتمع المعرفة، وأخيراً إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين مدارس التعليم الخاص ومدارس التعليم العام في مجال التحولات التربوية لتحقيق مجتمع المعرفة.

في حين هدفت دراسة هـللو (2013) إلى التعرف على "دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة حالة - جامعة الأقصى" لذا فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة الأقصى في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانته مكونة من (87) فقرة تغطي متغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس المثبتين في جامعة الأقصى الحكومية، وقد بلغ عدد أفراد هذا المجتمع (388) عضو هيئة تدريس، وباستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية تم توزيع (190) استبانته على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (158) استبانته بنسبة (83%)، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للمعلوم الاجتماعية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لا يرتقي لمعدل أكثر من (60%)، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في خدمة المجتمع والمسؤولية تجاه العاملين، وتجاه الطلبة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، والعمر، وسنوات الخدمة، ومكان العمل) وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، بأن تضع

الجامعة كافة إمكاناتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع المحلي، إضافة إلى أهمية تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية، والقيام بدورات وورش عمل لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعة لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديهم.

أما دراسة العمري (2015) فقد هدفت إلى التعرف على أسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك عن استخدام منظومة التعلم الإلكتروني من وجهة نظرهم، وعلى ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) تعزى لمتغيرات الكلية، والرتبة العلمية، والخبرة في التدريس، والخضوع لدورات تدريبية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، والقيام بتطوير استبيان تكون من (19) فقرة، حيث تكون مجتمع الدراسة من (963) عضو هيئة تدريس يعملون في مختلف كليات الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (200) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، ولتحليل البيانات اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وخلصت الدراسة إلى أن هناك معيقات تواجه أعضاء هيئة التدريس في استخدام منظومة التعلم الإلكتروني، من أهمها: ضعف البنية التحتية المعدة لاستخدام المنظومة، وعدم امتلاك الكثير من الطلبة لمهارات استخدام المنظومة، والعبء التدريسي الكبير الملقى على عاتق عضو هيئة التدريس وأشارت النتائج أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على متغيرات الرتبة العلمية، والخبرة في التدريس، والخضوع للدورات التدريبية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الكلية، ولصالح الكليات الإنسانية التي كان عزوف أعضائها أكبر، وأوصت الدراسة بأهمية تشجيع الطلبة على استخدام منظومة التعلم الإلكتروني وذلك من خلال عقد دورات لهم، أو إضافة مساق خاص لتعريفهم بالمنظومة، عادة النظر في البنية التحتية في قاعات ومختبرات التدريس.

– مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات السابقة تبين أن الدراسات أظهرت تنوع في الاهتمامات ونواحي التركيز القائمة على فحص متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة، والكشف عن الفروقات الناتجة عن المتغيرات الشخصية والتنظيمية حيث هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وملامحه كدراسة موسي (2006)، ودراسة القيسي (2011)، بينما هدف أحدها إلى التعرف على درجة امتلاك مفاهيم الاقتصاد المعرفي كدراسة هيلات والقضاء (2008)، في حين هدف بعضها الآخر إلى التعرف على متطلبات التحول التربوي كدراسة القرني (2009)، ودراسة الأغا (2013)، ودراسة القطراوي والحاج (2016)، في حين هدفت أخرى إلى التعرف على مفهوم الاقتصاد المعرفي كدراسة أبو نعير وآخرين (2011)، وهدفت أخرى إلى التعرف على أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي على المستوى المهاري والتفكير الإبداعي ودرجة استخدام لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي كدراسة الحايك وخصاونة (2011)، ودراسة العريضي (2012)، وهدف بعضها إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية في صناعة المعلومات وتطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي كدراسة الزيودي (2012) دراسة النجار (2012)، بينما هدفت أخرى إلى التعرف على درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرف كدراسة مصطفى والكيلاني (2011)، وهدفت بعض الدراسات إلى التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد متطلبات التحول التربوي ودور الجامعات في خدمة المجتمع، وأسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس عن استخدام منظومة التعلم الإلكتروني، ودور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة كدراسة الزيودي (2012) دراسة هللو (2013)، دراسة الخالدي (2013)، ودراسة العمري (2015)،

أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بدراسة متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وقد اتفقت مع دراسة الحايك وخصاونة (2011)، ودراسة العريضي (2012)، ودراسة النجار (2012)، ودراسة الصائغ (2013)، ودراسة الأغا (2013)، ودراسة هللو (2013)، ودراسة العمري (2015) في التركيز على مؤسسات التعليم العالي، واختلفت في ذلك مع دراسات أخرى ركزت على مؤسسات التعليم العام كدراسة موسى (2006)، ودراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة القرني (2006) ودراسة أبو نعيم وآخرون (2011) ودراسة القيسي (2011)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)، ودراسة الزيود (2012) ودراسة الخالدي (2013)، ودراسة القطراوي والحاج (2016)، وقد استخدمت معظم الدراسات السابقة منهج البحث الوصفي كدراسة موسى (2006)، ودراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة القرني (2009)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)، ودراسة أبو نعيم (2011)، والزيودي (2012)، ودراسة العريضي (2012)، ودراسة النجار (2012)، ودراسة الخالدي (2013)، والصائغ (2013)، وهللو (2013)، والعمري (2015) والقطراوي و الحاج (2016)، بينما استخدمت دراسة الحايك وخصاونة (2011) المنهج البحث التجريبي، في حين استخدمت دراسة القيسي (2011) منهج تحليل المحتوى، ومن ثم فإن هذه الدراسة تتدرج تحت الدراسات الوصفية التي تعني بدراسة الظواهر وتحليلها في بيئتها الطبيعية من خلال التعرف على مدى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، لذلك فهي تعتمد على منهج البحث الوصفي التحليلي، ولقد اختلفت الدراسات السابقة في طريقة اختيار عينة الدراسة حيث اعتمدت معظمها على الطريقة العشوائية التطبيقية كدراسة موسى (2006)، وأبو نعيم وآخرون (2011)، ودراسة النجار (2012)، ودراسة الخالدي (2013)، ودراسة الصائغ (2013)، ودراسة الأغا (2013)، ودراسة القطراوي والنجاح (2016)، ودراسة هللو (2013)،

ودراسة العمري (2015)، وركز بعضها الآخر على الطريقة العشوائية العنقودية كدراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة الزيود (2012)، في حين جمعت دراسة القرني (2009) بين الطريقة العشوائية والطريقة العمدية، بينما اعتمدت دراسة مصطفى والكيلاني (2011)، ودراسة العريضي (2012) على الطريقة المسحية، أمّا هذه الدراسة فهي تمتاز بكونها تعتمد على الطريقة العشوائية الطبقيّة النسبية من خلال تحديد نسبة تمثيل كل كلية من كليات الجامعة داخل نطاق مدينة بنغازي من أعضاء هيئة التدريس وهذا ما لم تتعرض له الدراسات السابقة، ولقد استخدمت أغلب الدراسات السابقة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، إذ قام الباحثون بجمع فقرات الاستبيان من فقرات استبيانات لدراسات سابقة لإعداد استبيان يقيس متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة كدراسة موسى (2006)، ودراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة القرني (2009)، ودراسة أبو نعيم وآخرون (2011)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)، ودراسة الزيود (2011)، ودراسة العريضي (2012)، ودراسة النجار (2012)، ودراسة الخالدي (2013)، ودراسة الصائغ (2013)، ودراسة الأغا (2013) ودراسة هلو (2013)، ودراسة العمري (2015)، ودراسة القطراوي والحاج (2016)، في حين اعتمدت بعض الدراسات السابقة على استمارة الملاحظة وعلى البرنامج التعليمي باستخدام أساليب التدريس (حل المشكلات، والتعليم التعاوني، والطريقة الاعتيادية) واختبار تورانس للتفكير الإبداعي بصورته اللفظية كدراسة الحايك وخصاونة (2011)، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين حول مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة، ولقد استخدمت الدراسات السابقة الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات كدراسة موسى (2006)، ودراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة القرني (2009)، ودراسة أبو نعيم وآخرون (2011)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)،

ودراسة الزيود (2011)، ودراسة العريضي (2012)، ودراسة النجار (2012)، ودراسة الخالدي (2013)، ودراسة الصائغ (2013)، ودراسة الأغا (2013) ودراسة هلكو (2013)، ودراسة العمري (2015)، ودراسة القطراوي والحاج (2016)، وقد انفقت الحالية مع الدراسات في استخدام بعض الوسائل الإحصائية كدراسة موسى (2006)، ودراسة أبو نغير وآخرون (2011)، ودراسة مصطفى والكيلاني (2011)، ودراسة الزيود (2011)، ودراسة الخالدي (2013)، ودراسة الصائغ (2013)، ودراسة الأغا (2013)، ودراسة هلكو (2013)، ودراسة العمري (2015) التي استخدمت معامل ارتباط بيرسون للتأكد من ثبات أداة الدراسة ومعامل لفا كرونباخ للثبات، واستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-Test) وتحليل التباين الأحادي، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام بعض الوسائل الإحصائية كدراسة هيلات والقضاه (2008)، ودراسة القرني (2009)، ودراسة العريضي (2012)، ودراسة النجار (2012)، (2015)، ودراسة القطراوي والحاج (2016) ودراسة القطراوي والحاج (2016) التي استخدمت اختبار شيفيه (Scheffe) واختبار (Mancova)، والنسب المئوية والتكرارات والتجزئة النصفية، واختبار كولو مجروف - سمر نوف، وأسلوب الأوزان النسبية.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة

مقدمة:

يمر البحث العلمي عبر مراحل مختلفة يعتمد فيها الباحث مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسمح له بإنجاز بحث علمي قائم على أسس علمية صحيحة واتباع أهم القواعد العلمية للخروج بتفسيرات للنتائج بطريقة منظمة تسهم في فهم الظاهرة أو المشكلة التي يقوم الباحث بدراستها وإيجاد حلول لها وفق هذه القواعد المتبعة، لذا يتناول هذا الفصل الجانب الميداني للبحث للتعرف على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس متضمناً مجموعة من الخطوات المهمة لتحقيق هذا الغرض تبدأ بتحديد منهج الدراسة الأنسب، وكذلك مجتمع الدراسة وتوزيعه وفق للمتغيرات المطروحة، ثم تحديد عينة الدراسة ونوع العينة المسحوبة وطريقة سحبها، وحجمها، وتوزيعها وفق للمتغيرات المطروحة في هذا الدراسة، كما اشتمل كذلك على أداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات من المبحوثين وطريقة تطويرها، ثم التأكد من مدى صدقها، وثباتها وأنها تقيس فعلاً استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة عبر الأساليب الإجرائية المتبعة في هذا الجانب، ثم تحديد البرنامج الإحصائي الذي قام الباحث بالاعتماد عليه في تفريغ البيانات وتحليلها، والوسائل الإحصائية المستخدمة في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

– منهج الدراسة:

بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة قام الباحث بالاستناد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب الأساليب التي يمكن استخدامها للتعرف على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتحديد الوضع الحالي لها ضمن متغيرات الدراسة، ومن ثم فهي تأتي

ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بجمع البيانات والمعلومات ووصفها وتحليلها واستخلاص النتائج الخاصة بالمتغيرات المتعلقة بالمبحوثين وربطها بالمشكلة موضوع البحث، وذلك باعتبار أن المنهج الوصفي من أنسب مناهج البحث لتحقيق أغراض هذه الدراسة (التير، 1999).

إضافة إلى أن المنهج الوصفي لا يقتصر على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها بل لابد من تصنيف هذه الظاهرة وتنظيمها والتعبير عنها كما وكيفاً بحيث يؤدي ذلك لفهم أفضل للظاهرة قيد الدراسة مع غيرها من الظواهر (عبيدات وآخرون، 1998: 224).

– مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة بنغازي في العام الدراسي (2017- 2018) حيث بلغ مجتمع الدراسة (1815) عضو هيئة تدريس يعملون في كليات الجامعة داخل نطاق مدينة بنغازي وفقاً لإحصائيات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وموزعين حسب متغير الكلية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الكلية

النسبة	عدد أعضاء هيئة التدريس	الكلية
26.44%	480	كلية الطب البشري
15.42%	280	كلية الآداب
15%	272	كلية العلوم
11.45%	208	كلية الهندسة
10.52%	191	كلية الاقتصاد
6.33%	115	كلية طب وجراحة الفم والأسنان
4%	67	كلية الصحة العامة
3.4%	62	كلية تقنية المعلومات
3.30%	60	كلية الحقوق
2.42%	44	كلية الصيدلة
2%	36	كلية الإعلام
100%	1815	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن مجتمع الدراسة يتكون من (1815) عضو هيئة تدريس موزعين حسب متغير الكلية على (11) كلية من كليات الجامعة وهي (كلية الطب البشري، وكلية الآداب، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الاقتصاد، وكلية طب وجراحة الفم والأسنان، وكلية الصحة العامة، وكلية تقنية المعلومات، وكلية الحقوق، وكلية الصيدلة، وكلية الإعلام)، حيث نجد أن عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب البشري مثلاً قد بلغ (480) عضو هيئة تدريس وهم يمثلون ما نسبته (26.44%) من مجتمع الدراسة، يليها في ذلك كلية الآداب حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس فيها (280) عضو ونسبة (15.42%) من مجتمع الدراسة، ثم كلية العلوم حيث بلغ أعداد أعضاء هيئة التدريس فيها (272) عضو هيئة تدريس بنسبة بلغت (15%) من مجتمع الدراسة، وكلية الهندسة التي بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس فيها (208) عضو هيئة تدريس ونسبة مئوية بلغت (11.45%) من مجتمع الدراسة، كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد (191) عضو هيئة تدريس بنسبة بلغت (10.52%) من مجتمع الدراسة، بينما بلغ عدد أعضاء كلية طب وجراحة الفم والأسنان (115) عضو هيئة تدريس ونسبة مئوية بلغت (6.33%) من مجتمع الدراسة، كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الصحة العامة (67) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (4%) من مجتمع الدراسة، تليها كلية تقنية المعلومات التي بلغ أعضاء هيئة التدريس فيها (62) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (3.4%) من مجتمع الدراسة، في حين بلغ أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق (60) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (3.3%) من مجتمع الدراسة، كما بلغ عدد أعضاء هيئة تدريس في كلية الصيدلة (44) عضو هيئة تدريس، ويمثلون نسبة مئوية بلغت (2.42%) من مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الإعلام (36) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (2%) من مجتمع الدراسة.

– عينة الدراسة:

• تحديد مفردات عينة الدراسة:

تتكون مفردات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس التابعين لجامعة بنغازي من كلا الجنسين (ذكوراً، وإناث) والموزعين على كليات الجامعة داخل نطاق مدينة بنغازي، وتم حذف كلية التربية من عينة الدراسة لأن الكلية لا تزال في حالة نزوح، وقد روعي أن تكون العينة ممثلة للمجتمع تحت الدراسة مع الأخذ في الاعتبار تصنيف عينة الدراسة حسب الكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، لذا فإن وحدة التحليل هنا هي عضو هيئة التدريس الذي يعمل في جامعة بنغازي وفي كلياتها الموجودة داخل نطاق المدينة.

• نوع العينة المستخدمة:

لقد تم اختيار عينة الدراسة بناء على الطريقة العشوائية الطبقية النسبية حيث تُعد هذه الطريقة ملائمة لسحب العينة، ومن ثم فهي تلك الطريقة التي تعطي جميع المفردات فرص الاختيار وبعبارة أخرى تكون لكل مفردة في مثل هذا الأسلوب الفرصة نفسها التي تكون أمام كل مفردة أخرى لكي تختار (التير، 1999: 119).

وهي إلى جانب ذلك تعد من بين طرق اختيار العينة الأكثر ملائمة وشيوعاً لمثل هذا النوع من الدراسات.

• تحديد حجم العينة:

لقد تم اختيار ما نسبته (10%) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي، وهي نسبة ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة؛ وذلك راجع لطبيعة التكوين الداخلي لمجتمع الدراسة من ناحية تجانس مفرداته (أعضاء هيئة التدريس) فمن المتوقع أنهم يحملون المعلومات المطلوبة نفسها لتحقيق أهداف الدراسة، لذا فإن أي عدد مكون للعينة يُعد كافياً لتمثيل العدد الكلي للمجتمع

المبحوث، إضافة إلى طبيعة عضو هيئة التدريس الذي دائماً ما يكون مشغولاً مما يشكل صعوبة في عملية جمع البيانات، من هذا المنطلق تم تحديد حجم عينة الدراسة وفقاً لما يلي:

حجم العينة للمجتمع الكلي = نسبة حجم العينة × حجم المجتمع الكلي (الهмали،

2002: 246).

وبما أن نسبة حجم العينة هي (10%) من مجتمع الدراسة.

$$\text{إذن حجم العينة للمجتمع كله} = 1815 \times \frac{10}{100}$$

$$= 182 \text{ عضو هيئة تدريس تقريباً.}$$

ولتحديد حجم العينة لكل كلية من كليات الجامعة اعتمد الباحث على المعادلة الآتية:

$$\text{حجم العينة لكل كلية} = \frac{\text{حجم العينة الكلي}}{\text{حجم المجتمع الكلي}} \times \text{حجم المجتمع في كل كلية (الفرجاني، 2014: 99).}$$

فكلية الطب على سبيل المثال عدد أعضاء هيئة التدريس يبلغ 480 عضو هيئة تدريس

(ذكوراً، وإناثاً)، ومن ثم فإن تحديد عدد أفراد العينة المسحوبة من الكلية وفق المعادلة السابقة هو

الآتي:

$$\text{حجم العينة لكل كلية الطب} = \frac{182}{1815} \times 480 = 48 \text{ عضو هيئة تدريس تقريباً، وهكذا إلى باقي}$$

الكليات، ويمكن عرض عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

- **توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الكلية والنوع:**

يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الكلية والنوع:

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الكلية والنوع

نسبة التمثيل حسب الكلية	العينة المسحوبة	النوع	العينة المسحوبة	(الكلية)
%26.37	28	ذكر	48	كلية الطب البشري
	20	أنثى		
%15.38	13	ذكر	28	كلية الآداب
	15	أنثى		
%14.84	19	ذكر	27	كلية العلوم
	8	أنثى		
%11.54	17	ذكر	21	كلية الهندسة
	4	أنثى		
%10.43	9	ذكر	19	كلية الاقتصاد
	10	أنثى		
%6.59	5	ذكر	12	كلية طب وجراحة الفم والأسنان
	7	أنثى		
%3.85	2	ذكر	7	كلية الصحة العامة
	5	أنثى		
%3.30	4	ذكر	6	كلية تقنية المعلومات
	2	أنثى		
%3.30	3	ذكر	6	كلية الحقوق
	3	أنثى		
%2.20	1	ذكر	4	كلية الصيدلة
	3	أنثى		
%2.20	2	ذكر	4	كلية الإعلام
	2	أنثى		
%100	182		182	المجموع

* من إعداد الباحث (بناءً على إحصائيات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس).

يلاحظ من الجدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الكلية والنوع، حيث بلغ

عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب البشري (48) عضو هيئة تدريس منهم (28) ذكوراً

و(20) إناثاً ويمثلون ما نسبته (26.37%) من عينة الدراسة، تليها عينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب حيث بلغت (28) عضو هيئة تدريس منهم (13) ذكوراً و(15) إناثاً ويمثلون ما نسبته (15.38%) من عينة الدراسة، ثم عينة أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم التي بلغت (27) عضو هيئة تدريس منهم (19) ذكوراً و(8) إناثاً، ويمثلون ما نسبته (26.37%) من عينة الدراسة، ثم عينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة حيث بلغت (21) عضو هيئة تدريس منهم (17) ذكوراً و(4) إناث ويمثلون ما نسبته (11.54%) من عينة الدراسة، يليها عينة الدراسة في كلية الاقتصاد حيث بلغت (19) عضو هيئة تدريس منهم (9) ذكور و(10) إناث، ويمثلون ما نسبته (10.43%) من عينة الدراسة، بينما بلغت عينة أعضاء هيئة التدريس في كلية طب وجراحة الفم والأسنان (12) عضو هيئة تدريس منهم (5) ذكور و(7) إناث، ويمثلون ما نسبته (6.59%) من عينة الدراسة، كما بلغت العينة المسحوبة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الصحة العامة (7) أعضاء هيئة تدريس منهم (2) ذكوراً و(5) إناثاً، ويمثلون ما نسبته (3.85%) من عينة الدراسة، يليها عينة الدراسة لأعضاء هيئة التدريس في كلية تقنية المعلومات حيث بلغت (6) أعضاء هيئة تدريس منهم (4) ذكور و(2) إناث، ويمثلون ما نسبته (3.30%) من عينة الدراسة، كما بلغت عينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق (6) أعضاء هيئة تدريس منهم (3) ذكور و(3) إناث، ويمثلون ما نسبته (3.30%) من عينة الدراسة، ثم عينة الدراسة لأعضاء هيئة التدريس في كلية الصيدلة حيث بلغت (4) أعضاء هيئة تدريس منهم (1) ذكور و(3) إناث، ويمثلون ما نسبته (2.2%) من عينة الدراسة، وأخيراً بلغت عينة الدراسة لأعضاء هيئة التدريس في كلية الأعلام (4) أعضاء هيئة تدريس منهم (2) ذكور و(2) إناث، ويمثلون ما نسبته (2.2%) من عينة الدراسة.

• توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي:

الجدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
علوم إنسانية	40	22%
علوم تطبيقية	142	78%
المجموع	182	100%

يلاحظ من الجدول (5) أن أفراد عينة الدراسة يتوزعون حسب التخصص العلمي إلى علوم

إنسانية وعلوم الإنسانية، حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس في العلوم الإنسانية (40) عضو

هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (22%) من عينة الدراسة، بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس

في العلوم التطبيقية (142) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية بلغت (78%) من عينة الدراسة.

• توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ماجستير	90	49.5%
دكتوراه	92	50.5%
المجموع	182	100%

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن عينة الدراسة توزع حسب متغير المؤهل العلمي إلى حملة

شهادة الماجستير حيث بلغ عددهم (90) عضو هيئة تدريس ويمثلون (49.5%) من حجم

العينة، في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه (92) عضو هيئة تدريس يمثلون (50.5%) من حجم العينة.

• توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

يوضح الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة:

الجدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة	العدد	عدد الخبرة
34%	62	أقل من 10 سنوات
38.5%	70	من 10 إلى أقل من 20 سنة
27.5%	50	من 20 سنة فما فوق
100%	182	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن أعضاء هيئة التدريس الذين تقل سنوات خبرتهم عن 10 سنوات قد بلغ عددهم (62) عضو هيئة تدريس بنسبة مئوية (34%) من عينة الدراسة، في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ممن تتراوح مدة خبرتهم بين 10 إلى أقل من 20 سنة (70) عضو هيئة تدريس ويمثلون ما نسبته (38.5%) من عين الدراسة، بينما كان عدد الذين تفوق خبرتهم 20 سنة فما فوق من أعضاء هيئة التدريس (50) عضو هيئة تدريس ويمثلون ما نسبته (27.5%) من عينة الدراسة.

– أداة الدراسة:

1. تطوير أداة الدراسة:

لأن الدراسة تُعد من الدراسات الوصفية، ولكون جميع الباحثين يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تعد من أنسب الأدوات لجمع البيانات في هذا الجانب حيث تضمن.

أولاً: البيانات الشخصية للمبحوث والمتمثلة في المتغيرات المستقلة للدراسة وهي النوع الذي تم تصنيفه إلى (1. ذكر، 2. أنثى)، والمؤهل العلمي حيث تم تصنيفه إلى (1. ماجستير، 2. دكتوراه)، والتخصص الذي تم تصنيفه إلى (1. علوم إنسانية، 2. علوم تطبيقية)، والخبرة المهنية التي تم تقسيمها إلى (أقل من 10 سنوات، ومن 10 إلى أقل من 20 سنة، و 20 سنة فأكثر)، وتم تقسيمه حسب كليات جامعة بنغازي.

ثانياً: البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة المتمثلة في متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة، وقد تم تطوير هذا القسم من الاستبيان بناءً على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كدراسة القرني (2009)، ودراسة الحواجرة (2010)، ودراسة قيطة (2011)، ودراسة الهزاني (2013)، وهلو (2013)، ودراسة الشتيوي (2014)، ودراسة عبدالرحمن (2016). وقد تم الاعتماد على مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس استجابات عينة الدراسة لفقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

يوضح درجات مقياس ليكرت الخماسي لاستجابات عينة الدراسة

الاستجابة	عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
مستوى التوفر	5	4	3	2	1

2. صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة وأنها تقيس ما أعدت لقياسه فإنه تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وعددهم (11) عضو هيئة تدريس في جامعة بنغازي موزعين على ثلاثة أقسام وهي (قسم التخطيط والإدارة التعليمية، قسم علم النفس، قسم علم

الاجتماع) (ملحق رقم: 3)، وتكون الاستبيان في صورته الأولية (ملحق رقم: 1) من ثمانية

محاور وهي على النحو الآتي:

- محور التعلم للعمل.
 - محور جامعة مجتمعية.
 - محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - محور التمكين الإداري.
 - محور إنتاج المعرفة.
 - محور التعلم الإلكتروني.
 - محور جامعة دائمة التعلم.
 - محور التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين.
- حيث تم استرجاع (8) استبيانات من أصل (11) وهو ما يعد مقبولاً في هذا الجانب ثم تم إجراء التعديلات اللازمة على فقرات الاستبيان حسب توصيات المحكمين، ثم تم التصميم النهائي للاستبيان حيث بلغت فقراته (72) فقرة موزعة حسب متطلبات التحول التربوي التي تمت إعادة ترتيبها وهي على النحو الآتي:

- محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتضمن (7) فقرات.
- محور التعليم الإلكتروني ويتضمن (9) فقرات.
- محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين ويتضمن (8) فقرات.
- محور إنتاج المعرفة ويتضمن (10) فقرات.
- محور الجامعة دائمة التعلم ويتضمن (10) فقرات.
- محور الجامعة المجتمعية ويتضمن (10) فقرات.

- محور التعلم للعمل ويتضمن (9) فقرات.

- محور التمكين الإداري ويشتمل على (9) فقرات.

كما تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين

كل محور ودرجة المقياس الكلي، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (9).

الجدول (9)

يوضح صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

المحور	المقياس الكلي	محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	التعليم الإلكتروني	التعلم للتكنولوجيا والتعايش مع الآخرين	التعلم لإنتاج المعرفة	الجامعة دائمة التعلم	الجامعة المجتمعية	التعلم للعمل	التمكين الإداري
المقياس الكلي	1								
محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**0.714	1							
التعليم الإلكتروني	**0.845	**0.472	1						
التعلم للتكنولوجيا والتعايش مع الآخرين	**0.757	**0.523	**0.654	1					
التعلم لإنتاج المعرفة	**0.851	**0.587	**0.730	**0.658	1				
الجامعة دائمة التعلم	**0.845	**0.562	**0.563	**0.654	**0.730	1			
الجامعة المجتمعية	**0.835	**0.513	**0.448	**0.469	**0.648	**0.684	1		
التعلم للعمل	**0.860	**0.530	**0.669	**0.538	**0.618	**0.669	**0.789	1	
التمكين الإداري	**0.761	**0.395	*0.414	**0.499	**0.524	**0.669	**0.684	**0.562	1

** دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$).

يلاحظ من الجدول (9) أن جميع محاور متطلبات التحول التربوي كانت ذات ارتباط

عالي بالمقياس الكلي حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون للمقياس الكلي مع محور إقامة بنية تحتية

لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (0.714***)، في حين بلغ معامل ارتباط بيرسون للمقياس

الكلي مع محور التعلم الإلكتروني (0.845***)، بينما بلغ معامل الارتباط للمقياس الكلي مع

محور التعلم للتكنولوجيا والتعايش مع الآخرين (0.757***)، كما بلغ معامل الارتباط بين المقياس

الكلية ومحور التعلم لإنتاج المعرفة (0.851**)، بينما بلغ معامل الارتباط للمقياس الكلية مع محور الجامعة دائمة التعلم (0.845**)، وقد بلغ معامل الارتباط للمقياس الكلية ومحور الجامعة المجتمعية (0.835**)، وبلغ معامل الارتباط للمقياس الكلية مع محور التعلم للعمل (0.860**) وهو الأعلى ارتباطاً، في حين بلغ معامل الارتباط للمقياس الكلية مع محور التمكين الإداري (0.761**) وجميعها قيم دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، وهذا يؤكد على قوة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ومدى صدقها في قياس متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

3. ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من متطلبات التحول التربوي منفرداً ومن ثم لاستبيان الدراسة كلها فكان معامل الثبات لكل مطلب من متطلبات التحول التربوي كما هو موضح في الجدول رقم (10):

جدول (10)

يوضح معامل ألفا كرونباخ لكل مطلب من متطلبات التحول التربوي، والثبات الكلية لأداة الدراسة

م	متطلبات التحول التربوي	قيمة معامل ألفا كرونباخ للثبات
1	مطلب إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا	0.975
2	مطلب التعليم الإلكتروني	0.848
3	مطلب للتعلم للكينونة والتعايش مع	0.895
4	مطلب إنتاج المعرفة	0.882
5	مطلب جامعة دائمة التعلم	0.922
6	مطلب الجامعة المجتمعية	0.915
7	مطلب التعلم للعمل	0.898
8	مطلب التمكين الإداري	0.923
9	الثبات الكلية لأداة الدراسة	0.975

يتضح من الجدول رقم (10) وللتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد استخدمت طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل ثبات محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (0.97) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بينما بلغ معامل ثبات محور العليم الإلكتروني (0.84) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، في حين بلغ معامل الثبات لمطلب التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين (0.89) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، كما معامل الثبات لمطلب إنتاج المعرفة (0.88) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بينما بلغ معامل الثبات لمطلب الجامعة دائمة التعلم (0.92) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، في حين بلغ معامل الثبات لمطلب الجامعة المجتمعية (0.91) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، كما بلغ معامل الثبات لمطلب التعلم للعمل (0.89) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، في حين بلغ معامل الثبات لمطلب التمكين الإداري (0.92) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، وبلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.97) وهو معامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وهذا يشير إلى درجة عالية من الثبات وبذلك تصبح أداة الدراسة صالحة للتطبيق في صورتها النهائية.

- الوسائل الإحصائية:

لتحليل البيانات التي تم جمعها من قبل عينة الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت بعض الوسائل الإحصائية كمعامل ارتباط بيرسون لتحديد درجة الصدق الداخلي لأداة القياس، ومعامل ألفا كرونباخ لتحديد ثبات أداة الدراسة، وتم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لتحديد

دلالة الفروق بين المتوسطين الحقيقي والنظري فيما يتعلق بالسؤال الأول، كما تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين الخاصة بالسؤال الثاني والمتعلقة بمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص، وتحليل التباين الأحادي (One WAY ANVA) لتحديد دلالة الفروق لمستوى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة التي تعزى لمتغيري الكلية، والخبرة المهنية.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً لنتائج الدراسة الميدانية من خلال استجابات عينة الدراسة على الاستبيان المعد لهذا الغرض والذي تم جمعه للإجابة عن الأسئلة المطروحة للتعرف على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وإذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى توفر تلك المتطلبات تعزى لمتغيرات (النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص، والكلية، والخبرة المهنية)، ولتحقيق هذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وهو ما سيأتي بيانه في الصفحات التالية، ثم مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها والخروج بتوصيات حولها، ثم وضع مقترحات بناءً على النتائج المستخلصة.

– عرض نتائج الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما مدى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على استبيان متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام، وكذلك لكل مطلب من متطلبات التحول التربوي على حده كما تم تحديد القيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح فيما يلي:

جدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لمدى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين

المحاور	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
متطلبات التحول التربوي	182	143	36.72	216	181	26.613	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة لمستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بشكل عام قد بلغ (143) وبانحراف معياري (36.72)، في حين بلغ المتوسط الفرضي (216)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (26.613) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$). يتبين مما سبق أن مدى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة بشكل عام في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان دون المتوقع وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة القرني (2009) حيث أظهرت درجة عالية من الأهمية للتحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة لدى مدارس المستقبل الثانوية، ويمكن تفصيل ذلك وفقاً لكل محور من محاور متطلبات التحول التربوي على النحو التالي:

المحور الأول: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

حيث تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجدول (12) يبين ذلك:

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفر الجامعة مكاتب تقييم لبراءات الاختراع وإجازتها.	1.93	0.736
2	توفر الجامعة مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة.	1.77	0.676
3	توفر الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة وبمواصفات عالية الجودة لأعضاء هيئة التدريس.	1.61	0.582
4	تعمل الجامعة على توظيف التقنيات الحديثة في مرافقها للمساهمة في نشر المعرفة.	1.94	0.643
5	توفر الجامعة مكاتب إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت ومرتبطة بالمكاتب الخارجية الأخرى من خلال شبكات الإنترنت.	1.82	0.709
6	توفر الجامعة مكاتب لتطوير العلاقات مع الجامعات والمعاهد التكنولوجية الأخرى لتعزيز إمكانية التعاون في مشاريع البحوث المستقبلية والتطوير.	1.88	0.633
7	تعمل الجامعة على الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.	1.93	0.763

يتبين من الجدول (12) أن جميع فقرات محور إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (تعمل الجامعة على توظيف التقنيات الحديثة في مرافقها للمساهمة في نشر المعرفة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (1.94)، وأقل قيمة للوسط الحسابي

كان لفقرة (توفر الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة وبمواصفات عالية الجودة لأعضاء هيئة التدريس) حيث بلغ (1.61)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول (13):

جدول رقم (13)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	182	12.60	4.083	21	181	27.74	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة لمدى توفر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة بنغازي قد بلغ (12.60) بانحراف معياري بلغ (4.083) في حين بلغ المتوسط الفرضي (21)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (27.740)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha= 0.50$) بدرجة حرية (181).

وهذا يعني أن مستوى توفر مطلب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي كان منخفضاً ودون المأمول، وقد يرجع ذلك إلى عدم توفر مكتب لبراءات الاختراع في الجامعة يعمل على تقييم براءات الاختراع وإجازتها، إضافة إلى عدم توفر مختبرات حاسوب تتناسب وأعداد الطلبة في الجامعة، كما أن الجامعة قد لا تعمل بشكل جاد على توظيف التقنيات الحديثة في مرافقها.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة العمري (2015) التي توصلت إلى أن ضعف البنية التحتية من أكثر ما يعاني منه أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ويعزو الباحث هذا إلى أن هناك مشكلات في قاعات ومختبرات التدريس حيث إن أجهزة الحاسوب في تلك المختبرات من نوع قديم ومستهلك، وبطيئة الاستجابة في كثير من الأحيان، في حين تختلف مع ودراسة الزيود (2012) التي توصلت إلى أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية في الأردن يخدم التوجه العام نحو اقتصاد المعرفة، وتختلف أيضاً مع دراسة النجار (2012) التي أظهرت أن هناك اهتمامها واضحاً بالتوظيف الأمثل لتقنية المعلومات من قبل الجامعة، ومواكبة الجامعة للتغيرات المتلاحقة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها بما يخدم النظام الإداري والأكاديمي داخل الجامعة

المحور الثاني: التعليم الإلكتروني:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور التعلم الإلكتروني والجدول (14) يبين ذلك:

الجدول (14)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم الإلكتروني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفير الربط الشبكي لتقديم خدمة إنترنت نقية لكافة الكليات والأقسام في الجامعة.	1.75	0.662
2	تزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالمهارات الضرورية لاستخدام الوسائط المتعددة من خلال توفير الدورات التدريبية اللازمة لذلك.	1.73	0.540
3	تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الإلكترونية للجامعة للتحويل نحو التعليم الإلكتروني اللا تزامني.	1.69	0.559
4	إنشاء مدونات إلكترونية خاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بموقع الجامعة لوضع مشروعاتهم التعليمية في صفحة خاصة.	1.90	0.609
5	العمل على تطوير إدارات الجامعة إلكترونياً وذلك من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية مستمرة داخلية وخارجية.	1.91	0.737
6	إدخال التعليم الإلكتروني ضمن سياسات الجامعة بوصفه أداة جديدة ستساهم مستقبلاً في تحديث التعليم العالي.	1.93	0.818
7	تزويد كلاً من المكتبة المركزية في الجامعة والمكتبات داخل الكليات بمحتوى رقمي يمكن الوصول إليه في أي زمان ومكان.	1.96	0.789
8	توفر الجامعة موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لكل كلية من كليات الجامعة ومن ثم لكل قسم من الأقسام داخل كل كلية بالجامعة يُمكن الطالبة وأعضاء هيئة التدريس من التواصل ونشر المحتوى التعليمي.	2.26	0.891
9	توفير محتوى معرفي إلكتروني للمناهج التعليمية يمكن الوصول إليه من قبل الطلبة في أي زمان ومكان.	1.95	0.959

يتبين من الجدول (14) أن جميع فقرات محور التعلم الإلكتروني كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (توفر الجامعة موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لكل كلية من كليات الجامعة ومن ثم لكل قسم من الأقسام داخل كل كلية بالجامعة يُمكن الطالبة وأعضاء هيئة التدريس من التواصل ونشر المحتوى التعليمي).

حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.26)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الإلكترونية للجامعة للتحويل نحو التعليم الإلكتروني اللاتزامني). حيث بلغ (1.69)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب التعلم الإلكتروني كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول (15):

جدول رقم (15)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب التعليم الإلكتروني في جامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
التعليم الإلكتروني	182	17.044	5.573	27	181	24.101	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب التعليم الإلكتروني في جامعة بنغازي قد بلغ (17.044) بانحراف معياري بلغ (5.573) في حين بلغ المتوسط الفرضي (27)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (24.101)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بدرجة حرية (181).

وهذا يشير إلى التعليم الإلكتروني بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة كان منخفضاً ودون ما هو متوقع. وربما يرجع ذلك حسب آراء أعضاء هيئة التدريس في الجامعة إلى عدم توفر رابط شبكي لتقديم خدمات انترنت نقيه لكافة الكليات والأقسام داخل الجامعة مما يصعب عملية الاتصال والتواصل لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات، كما لا توفر الجامعة مدونة إلكترونية خاصة بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بموقع الجامعة لوضع مشروعاتهم التعليمية عليها، ولا تعمل الجامعة على إدخال التعليم الإلكتروني ضمن سياساتها بوصفه أداة جديدة ستسهم مستقبلاً في تحديث التعليم العالي، وعدم تزويد كلاً من المكتبة المركزية في الجامعة والمكتبات داخل الكليات بمحتوى رقمي يمكن الوصول إليه في أي زمان ومكان.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القرني (2009) التي توصلت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات فئات مجتمع الدراسة لدرجة التحول التربوي نحو المدرسة الإلكترونية، كما أن أعداد الموظفين المختصين بالدعم الفني غير كافٍ لمساعدة الطلبة على استخدام التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى كثرة المواد الدراسية في الفصل الواحد، وعدم وجود ورش عمل تبين أهمية استخدام التعليم الإلكتروني في الجامعة.

المحور الثالث: التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل

فقرة من فقرات محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين والجدول (16) يبين ذلك.

الجدول (16)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفر الجامعة بيئة تعلم تمكن الطلاب من تحمل مسؤولياتهم.	2.14	0.702
2	تعزز الجامعة قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومن ثم العاملين للعمل في فريق والتعايش معاً.	2.03	0.734
3	تعمل الجامعة على اكتشاف قدرات ومهارات الطالب ورعايتها وتنظيمها.	2.01	0.619
4	تعزز الجامعة القدرة على الحوار الإيجابي والنقاش الهادف وتقبل آراء الآخرين داخل بيئة العمل الجامعي.	2.12	0.663
5	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى تنمية المهارات الشخصية ودعم القدرات الذاتية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.	2.08	0.706
6	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى فهم سماحة الدين الإسلامي وبناء الشخصية العربية المسلمة بعيداً عن التطرف.	2.13	0.918
7	تعمل الجامعة على توفير وقتاً كافياً في برامجها لمشروعات تعاونية الطلاب وكل العاملين بالجامعة (ترفيهية، وثقافية، واجتماعية إلخ).	2.01	0.702
8	تنظم الجامعة برامج للرحلات السنوية سواء داخلية أو خارجية للتعرف على ثقافة الآخرين والتعايش معها.	1.74	0.737

يتبين من الجدول (16) أن جميع فقرات محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (توفر الجامعة بيئة تعلم تمكن الطلاب من تحمل مسؤولياتهم) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.14)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (تنظم الجامعة برامج للرحلات السنوية سواء داخلية أو خارجية للتعرف على ثقافة الآخرين والتعايش معها) حيث بلغ (1.74)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (17):

جدول رقم (17)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة حول محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
التعليم للكينونة والتعايش مع الآخرين	182	16.2637	5.034	24	181	20.731	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين قد بلغ (16.2637) بانحراف معياري بلغ (5.034) في حين بلغ المتوسط الفرضي (24)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسبت

القيمة التائية (t-test) التي بلغت (20.731)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بدرجة حرية (181).

وهذا يعني أن مستوى توفر محور التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي كان منخفضاً ودون المتوقع، وربما هذا يرجع لعدم توفر بيئة تعلم في الجامعة تمكن الطلبة من تحمل مسؤوليتهم، كما لم تعزز الجامعة قدرات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين للعمل في فريق والتعايش معاً، ولم توفر محتوى معرفي يهدف إلى تنمية المهارات الشخصية ودعم القدرات الذاتية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وعدم توفر محتوى معرفي رصين يهدف إلى فهم سماحة الدين الإسلامي وبناء الشخصية المسلمة، كما أنها لم توفر الوقت الكافي في برامجها للمشروعات التعاونية التي يقوم بها الطلبة وكل العاملين بالجامعة.

المحور الرابع: التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة كم يبين الجدول (18).

الجدول (18)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي على فقرات محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وضع سياسات ومنهجية واضحة للبحث العلمي ليتم الالتزام بها.	2.18	0.727
2	الاهتمام بالقدر الكافي بإعداد باحثين على درجة عالية من التأهيل والكفاءة.	2.04	0.805

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	إنشاء حاضنات أعمال صغيرة في كل قسم لاحتضان وتبني الأعمال الإبداعية والابتكارية للطلبة الموهوبين.	1.85	0.746
4	تولي الجامعة الاهتمام الأكبر بنشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علمياً وتطبيقياً.	2.17	0.794
5	إنشاء إدارة للمعرفة داخل الجامعة لتشجيع ودعم الباحثين وتحفيزهم على الإبداع والابتكار.	2.00	0.818
6	جعل التفكير التكنولوجي جزءاً من الخريطة المعرفية للتعلم داخل الجامعة.	1.99	0.740
7	تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث وتوسيع مداركها حول المشكلات التي تواجه المجتمع.	1.99	0.635
8	إنشاء منظومة داخل الجامعة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة وإتاحتها.	2.09	0.578
9	دعم فرص الإبداع العلمي في كافة التخصصات ولاهتمام بالطلبة المبدعين داخل الجامعة وخارجها.	2.06	0.643
10	توفير المخصصات المالية لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار داخل الجامعة.	1.84	0.724

يتبين من الجدول (18) أن جميع فقرات محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (وضع سياسات ومنهجية واضحة للبحث العلمي ليتم الالتزام بها) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.18)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (توفير المخصصات المالية لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار داخل الجامعة) حيث بلغ (1.84)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة

بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (19):

جدول رقم (19)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أعضاء هيئة التدريس حول محور التعليم لإنتاج وابتكار المعرفة كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
التعليم لإنتاج المعرفة	182	20.22	6.387	30	181	20.656	*0.000
* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$							

نلاحظ من الجدول رقم (19) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على توفر محور التعلم لإنتاج وابتكار المعرفة قد بلغ (20.22) بانحراف معياري بلغ (6.387) في حين بلغ المتوسط الفرضي (30)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (20.656)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بدرجة حرية (181).

وهذا يعني أن مستوى توفر مطلب التعلم لإنتاج المعرفة بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان منخفضاً ودون المتوقع، وهذا قد يرجع إلى عدم توفر سياسات ومنهجية واضحة للبحث العلمي ليتم الالتزام بها داخل الجامعة، وعدم الاهتمام الكافي بإعداد باحثين على درجة من التأهيل والكفاءة، ولم تُقم الجامعة بإنشاء حاضنات أعمال صغيرة لاحتضان وتبني الأعمال الإبداعية

للطلبة الموهوبين وكذلك المبتكرين والمبدعين من أبناء المجتمع، ولم تولِ الجامعة اهتماماً كافياً بنشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين لتبنيها والاستفادة منها، كما أنها لا تعمل على إنشاء إدارة للمعرفة لتشجيع الباحثين ودعمهم وتحفيزهم على الإبداع والابتكار، إضافة إلى أنها لم توفر منظومة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة ثم إتاحتها للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في كافة التخصصات، ولم توفر الدعم الكافي لفرص الإبداع سواء داخل الجامعة أو خارجها، إضافة إلى أنها لا تولي اهتماماً للتفكير التكنولوجي كجزءاً من الخريطة المعرفية للتعلم داخلها، وأيضاً لا توفر المخصصات المالية الكافية لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة النجار (2012) التي توصلت إلى أن الجامعة تتمتع بمستوى جيد في مجال الصناعة المعرفية، ويرجع ذلك إلى استخدام الجامعة للبرامج محوسبة تخدم مختلف الأقسام والدوائر، وسهولة الوصول لقواعد البيانات الإلكترونية التي توفرها المكتبة المركزية وتتاسب أعدادها مع أعداد المستفيدين منها، كما توصلت إلى أن الخدمات المتنوعة التي تقدمها الجامعة الإسلامية تتمتع بجودة لها تأثير على مستوى صناعة المعلومات فيها.

المحور الخامس: الجامعة دائمة التعلم (التعلم المستمر):

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل

فقرة من فقرات محور الجامعة دائمة التعلم والجدول (20) يبين ذلك:

الجدول (20)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي
على فقرات محور التعلم لإنتاج وإبتكار المعرفة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	توفر الجامعة مناخ تنظيمي داعم لمفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.	2.01	0.718
2	توفر الجامعة بوابة إلكترونية لكل تخصص على مستوى الجامعة لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة.	1.86	0.654
3	تخصيص لقاءات شهرية لتدريب المجتمع الجامعي على المهارات الحياتية والعلمية المتجددة والمختلفة.	1.75	0.665
4	تقديم تسهيلات للعاملين بالجامعة تساعدهم على مواصلة تعليمهم العالي.	1.89	0.621
5	توفر الجامعة بيئة أكاديمية علمية من خلال إقامة دورات منهجية وورصينة تُنظم وبشكل دوري شاملة جميع كليات الجامعة ومنتظمة أساليب تربوية حديثة.	1.91	0.699
6	تقوم الجامعة بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية في التخصصات المختلفة بشكل دوري.	2.17	0.717
7	تقوم الجامعة بإعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس حول كل ما هو جديد ومستجد في مجال التدريس، ومجالات تخصصهم.	1.86	0.694
8	تشارك الجامعة في المؤتمرات والندوات الدولية بهدف الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها في دعم عملية التعليم والتعلم المستمر.	2.07	0.703
9	توفر الجامعة الدعم المادي والمعنوي للطلبة المتفوقين لمواصلة تعليمهم ونموهم الأكاديمي.	1.92	0.695
10	توفر الجامعة البرامج التدريبية لأفراد المجتمع المدني من أجل تعزيز فكرة التعلم مدى الحياة.	1.85	694.

يتبين من الجدول (20) أن جميع فقرات محور الجامعة دائمة التعلم كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (تقوم الجامعة بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية في التخصصات المختلفة بشكل دوري) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.17)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (تخصيص لقاءات شهرية لتدريب المجتمع الجامعي على المهارات الحياتية والعلمية المتجددة والمختلفة) حيث بلغ (1.75)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب الجامعة دائمة التعلم (التعلم المستمر) كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (21):

جدول رقم (21)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لفقرات مطلب الجامعة دائمة التعلم بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
الجامعة دائمة التعلم	182	19.280	5.981	30	181	24.180	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (21) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة لمستوى توفر مطلب الجامعة دائمة التعلم قد بلغ (19.280) بانحراف معياري قدره (5.981) في حين بلغ المتوسط الفرضي (30)، ولتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين حسبت القيمة التائية (T-test)

التي بلغت (24.180)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بدرجة حرية (181).

ومن العرض السابق يتضح أن مستوى توفر مطالب الجامعة دائمة التعلم كإحدى متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي كان منخفضاً ودون المستوى، وربما يرجع ذلك إلى أن الجامعة لا تولي اهتماماً كافياً لتوفير مناخ تنظيمي داعم لمفهوم التعلم المستمر مدى الحياة داخل الجامعة، كما لا تتوفر بوابة إلكترونية لكل تخصص لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس داخلها وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختلفة لتعزيز مفهوم التعلم الذاتي داخل أروقتها، كما لا توفر بيئة أكاديمية علمية من خلال إقامة الدورات التدريبية المتضمنة أساليب تربوية حديثة لأعضاء هيئة التدريس، وأنها كذلك لا توفر دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول كل ما هو جديد في مجال تخصصهم، ولا تشارك بشكل مستمر في المؤتمرات والندوات الدولية، ولا توفر الدعم المادي والمعنوي للطلبة المتفوقين لمواصلة تعليمهم ونموهم الأكاديمي، إضافة إلى أنها لا تولي اهتمام بتوفير برامج تدريبية وندوات تثقيفية لأبناء المجتمع لتعزيز فكرة التعلم المستمر.

المحور السادس: الجامعة المجتمعية:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور الجامعة المجتمعية كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة والجدول (22) يبين ذلك:

الجدول (22)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي
على فقرات محور الجامعة المجتمعية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التوفر
1	عمل شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات.	2.02	0.762	منخفض
2	تشارك جامعة بنغازي مشاركة فعالة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي.	2.09	0.655	منخفض
3	تفسح الجامعة المجال لكوادرها المتخصصة للمساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع والنهوض بها.	2.17	0.628	منخفض
4	تقدم الجامعة استشارات فنية للمؤسسات المحلية بناء على دراسات وأبحاث علمية.	2.19	0.709	منخفض
5	توفر دورات علمية عالية المستوى لأفراد المجتمع حول المفاهيم التي يتم تناولها في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	1.99	0.713	منخفض
6	تعمل الجامعة على تنمية مهارات الاتصال والتواصل مع كافة أطراف المجتمع وبمختلف توجهاتهم.	2.02	0.700	منخفض
7	قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.	2.04	0.754	منخفض
8	تعمل الجامعة على رفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة واللازمة لإعادة الإعمار في المرحلة المقبلة.	2.21	0.851	منخفض
9	تقدم الجامعة الدعم الكافي للموهوبين من أبناء المجتمع وتشجعهم وترعاهم.	2.07	0.741	منخفض
10	يتوفر بالجامعة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة لأبناء المجتمع وتوفير الدعم اللازم لها.	1.88	0.648	منخفض

يتبين من الجدول (22) أن جميع فقرات محور الجامعة المجتمعية كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (تعمل الجامعة على رفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة واللازمة لإعادة الإعمار في المرحلة المقبلة) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.21)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (يتوفر بالجامعة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة لأبناء المجتمع وتوفير الدعم الازم لها) حيث بلغ (1.88)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب الجامعة المجتمعية كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (23):

جدول رقم (23)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مطلب الجامعة المجتمعية كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
الجامعة المجتمعية	182	20.70	6.48	30	181	19.316	*0000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (23) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على مستوى توفر مطلب الجامعة المجتمعية قد بلغ (20.70) بانحراف معياري بلغ (6.48) في حين بلغ المتوسط الفرضي (30)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين حسبت القيمة التائية (T-test) التي بلغت (19.316)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بدرجة حرية (181). وهذا يعني أن مستوى توفر مطلب الجامعة المجتمعية كإحدى متطلبات التحول التربوي

نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان منخفضاً وأقل من المتوسط المتوقع. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة هللو (2013) حيث توصلت إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع كان متدنياً ودون المستوى بسبب قلة المساقات العلمية التي تتعلق بتطوير المجتمع المحلي، وعدم ربط المادة العلمية بالمجتمع والمشاكل التي تواجهه، والتركيز على إكساب الطلبة المعرفة والمعلومات، وقلة استخدام تقنيات التدريس المتطورة التي تزيد من مستوى تحصيل الطلاب، إضافة إلى ضعف الخدمات التي تقدمها الجامعة لكل من المجتمع، والعاملين، والطلبة بالرغم من وجود برنامج لتنمية وخدمة المجتمع ضمن برامج الخطة التطويرية للجامعة، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن الجامعة لا تعمل على بناء شراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات، ولم تشارك الجامعة مشاركة فعالة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي، كما أنها لا تفسح المجال لكوادرها للمساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع والنهوض بها، وتقدم استشارات فنية للمؤسسات المحلية، وربما لا تهتم بتقديم ندوات تثقيفية لأفراد المجتمع لتزويدهم بالمفاهيم التي يتم تداولها في الساحة السياسية، والاقتصادية، في حين أن الجامعة لا يتوفر لديها الحرص الكافي لدعم الموهوبين من أبناء المجتمع، وأيضاً لا توفر للمجتمع الكوادر الفنية المؤهلة تأهيلاً كافياً واللزمة لإعادة الإعمار خاصة في المرحلة المقبلة، كما لا توفر حاضنات أعمال لاحتضان المشروعات الصغيرة للشباب من أبناء المجتمع.

المحور السابع: التعلم للعمل:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور التعلم للعمل كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة والجدول (24) يبين ذلك:

الجدول (24)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي
على فقرات محور التعلم للعمل

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل والإنتاج للطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	1.98	0.712
2	إجراء اتفاقيات شراكة مربحة بين الجامعة والشركات لإعداد جيل قادر على النهوض بموارد البلاد.	1.85	0.668
3	زيادة كفاءة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وإثراء خبراتهم المهنية والميدانية.	1.88	0.732
4	انفتاح الجامعة على مؤسسات العمل والإنتاج من أجل سد الفجوة بين التعليم العالي والممارسات المهنية.	1.96	0.626
5	تعمل الجامعة على إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع التقنية الحديثة لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الإلكترونية عن بعد.	2.03	0.772
6	تقوم الجامعة بشكل مستمر بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق العمل.	2.04	0.794
7	تحسين عملية نقل المعرفة من التعليم الرسمي داخل الجامعة إلى مواقع العمل لتهيئة الخريجين على نحو أفضل لمجتمع الغد الشبكي.	2.04	0.772
8	إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية حول تقنيات سوق العمل لطلاب الجامعة.	2.03	0.706
9	تقوم الجامعة بتوفير قواعد معلومات عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلبة.	2.03	0.712

يتبين من الجدول (24) أن جميع فقرات محور التعلم للعمل كانت ذو مستوى منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط الحسابي للفقرة (تقوم الجامعة بشكل مستمر بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق

(العمل)، والفقرة (تحسين عملية نقل المعرفة من التعليم الرسمي داخل الجامعة إلى مواقع العمل لتهيئة الخريجين على نحو أفضل لمجتمع الغد الشبكي) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكلا الفقرتين (2.04)، وأقل قيمة للوسط الحسابي كان لفقرة (إجراء اتفاقيات شراكة مربحة بين الجامعة والشركات لإعداد جيل قادر على النهوض بمراد البلاد) حيث بلغ (1.85)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب التعلم للعمل كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (25):

جدول رقم (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات مطلب التعلم للعمل كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط المتوقع والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
التعلم للعمل	182	17.85	6.01	27	181	20.522	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (25) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على مستوى توفر مطلب التعلم للعمل قد بلغ (17.85) بانحراف معياري بلغ (6.01) في حين بلغ المتوسط الفرضي (27)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (20.522)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بدرجة حرية (181).

وهذا يعني أن مستوى توفر مطلب التعلم للعمل كأحد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي كان منخفضاً ودون المتوقع، وقد يرجع ذلك إلى النمو المتسارع لإعداد طلاب المؤسسات التعليمية، وعدم وجود تفاعل وآلية بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك أن الجامعة لا تعمل بشكل جاد على تنظيم الزيارات الميدانية لموقع العمل والإنتاج للطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ولا تقوم بإجراء شراكات بينها وبين الشركات المحلية لإعداد جيل قادر على النهوض بمراد البلاد، وهي إلى جانب ذلك لا تعمل على إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة التي تمكنهم من العمل خارج حدود الزمان والمكان فيما يعرف اليوم التجارة الإلكترونية، ولم تقوم (الجامعة) بشكل مستمر بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلية والعالمية، ولم توفر آلية لتحسين عملية نقل المعرفة من التعليم الرسمي إلى مواقع العمل لتهيئة الخريجين نحو مستقبل أفضل ومجتمع الغد، وعدم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية حول تقنيات سوق العمل لطلبة الجامعة، كما أنها لا توفر قواعد معلومات عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلبة، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة.

المحور الثامن: التمكين الإداري:

تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محور التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة والجدول (26) يبين ذلك:

الجدول (26)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي
على فقرات محور تمكين الإداري

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتيح الجامعة قدر كافي من الصلاحيات ومزيد من الاستقلال والحرية لعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات حول المشكلات التي تواجههم في بيئة العمل.	2.31	0.946
2	تعزز الجامعة مفهوم فرق العمل من أجل وضع خطة طوارئ لمواجهة الأزمات وانجاز الأعمال بسهولة ويسر.	2.04	0.760
3	تعزز الجامعة الإيمان بالرقابة الذاتية من قبل العاملين وذلك من خلال الهيكل التنظيمي القائم على العمل الجماعي.	1.20	0.804
4	تقوم الجامعة بإجراء دورات تدريبية للعاملين بها من أجل إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.	2.10	0.702
5	تعمل الجامعة على إتاحة قدر كافٍ من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يحقق نمواً معرفياً أفضل للطلاب.	2.32	0.830
6	تشكيل الجامعة مجالس طلابية من جميع التخصصات - على غرار الاتحادات الطلابية في الجامعة -تشارك في تطوير العملية التعليمية.	2.25	0.784
7	تعمل الجامعة على إعادة تنظيم العمليات الإدارية بشكل مستمر بما يحقق توافق الواقع التنظيمي مع متطلبات التقنيات الجديدة.	2.14	0.848
8	تعمل الجامعة على تحويل الأقسام داخل الكليات إلى وحدات لصناعة القرارات التربوية.	2.14	0.835
9	العمل على تمكين العاملين داخل الجامعة والتعرف على مشاكلهم وحلها أو معالجتها.	2.05	0.710

يتبين من الجدول (26) أن جميع فقرات محور التمكين الإداري كانت ذو مستوى

منخفض، ولم يوجد أي فقرة كان مستوى توفرها متوسط أو مرتفعاً، وكان أكبر قيمة للوسط

الحسابي للفقرة (تعمل الجامعة على إتاحة قدر كافٍ من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يحقق نمواً معرفياً أفضل للطلاب) حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.32)، وأقل قيمة للمتوسط الحسابي كان لفقرة (تعزز الجامعة الإيمان بالرقابة الذاتية من قبل العاملين وذلك من خلال الهيكل التنظيمي القائم على العمل الجماعي) حيث بلغ (1.20)، وللتعرف على مستوى توفر مطلب التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين (الحسابي، والفرضي) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (27):

جدول رقم (27)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة ل فقرات مطلب التمكين الإداري كأحد متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي والمتوسط الفرضي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
التمكين الإداري	182	19.57	6.05	27	181	16.568	*0.000

* قيمة دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (27) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة حول مستوى توفر مطلب التمكين الإداري في جامعة بنغازي قد بلغ (19.57) بانحراف معياري بلغ (6.05) في حين بلغ المتوسط الفرضي (27)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين حسب القيمة التائية (T-test) التي بلغت (16.568)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بدرجة حرية (181). من خلال ما سبق يتضح أن مستوى توفر مطلب التمكين الإداري بوصفه أحد متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي كان منخفضاً ودون

المتوقع، وقد يرجع ذلك إلى أن الجامعة لا تتيح قدرًا كافيًا من الصلاحيات ومزيداً من الاستقلال لعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمشكلات التي تواجههم في بيئة العمل، كما أن الجامعة لا تعزز مفهوم فرق العمل، ومفهوم الرقابة الذاتية، كما أن الجامعة لا تُقَم بإجراء دورات تدريبية للعاملين فيها لإشراكهم في عملية صناعة القرار، إضافة إلى أنها لا تتيح قدرًا كافيًا من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يتلاءم واقتصاد المعرفة وبما يحقق نمواً معرفياً للطلبة، ولا تدعم تشكيل مجالس طلابية من جميع التخصصات تسهم في تطوير العملية التعليمية، كما لا تعمل الجامعة على إعادة تنظيم العمليات الإدارية بشكل مستمر يسهم في توافق الواقع التنظيمي مع التقنيات الجديدة، في حين لا توفر الجامعة إمكانية لتحويل الأقسام العلمية إلى وحدات لصناعة القرار التربوي، ولا تعمل على تمكين العاملين والتعرف على مشكلاتهم ومحاولة إيجاد حلول لها.

إجابة السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 00$) في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تعزى لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والكلية، والخبرة؟

1. متطلبات التحول التربوي وفقاً لمتغير النوع:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة التي تعزى لمتغير (النوع)، والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (28):

جدول رقم (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مستوى توفر متطلبات التحول التربوي التي تعزى لمتغيرات النوع والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
ذكر	103	144.767	38.166	180	0.510	*0.643
أنثى	79	141.962	34.937	-	-	-
المجموع	182	286.729	73.103	-	-	-

* قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يلاحظ من الجدول رقم (28) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من فئة الذكور قد بلغ (144.767) بانحراف معياري قدره (38.166) في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من فئة الإناث (141.962) بانحراف معياري قدره (34.937)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين تم استخدام الاختبار التائي (t.test) حيث بلغت القيمة التائية (0.510) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (النوع)، وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي حول عدم توفر متطلبات التحول التربوي في الجامعة نحو اقتصاد المعرفة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه ودراسة أبو نعيم وآخرون (2011)، ودراسة الأغا (2013)، وربما يرجع ذلك إلى أن الرؤية إلى مدى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في جامعة بنغازي لا تتعلق بمتغير النوع بالقدر الذي تتعلق بالحاجة إلى هذه

المتطلبات، بالإضافة إلى أن القيادات التربوي داخل الجامعة لم تمتلك رؤية مستقبلية لمتطلبات التحول التربوي باتجاه اقتصاد المعرفة، والعمل على توفيرها داخل الجامعة.

2. متطلبات التحول التربوي وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة لمستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة التي تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (29):

جدول رقم (29)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات المؤهل العلمي والقيمة التائية (t-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

متغير المؤهل العلمي	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
ماجستير	90	142.766	36.434	180	0.284	*0.512
دكتوراه	92	144.315	37.192	-	-	-
المجموع	182	283.081	73.626	-	-	-

* قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

يلاحظ من الجدول (29) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الحاصلين على درجة الماجستير قد بلغ (142.766) بانحراف معياري قدره (36.434) في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة الحاصلين على درجة الدكتوراه (144.315) بانحراف معياري قدره (37.192)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين تم استخدام الاختبار التائي (t-test) حيث بلغت القيمة التائية (0.284) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة القرني (2009)، ودراسة أبو نعيم وآخرون (2011)، في حين أنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة العريضي (2012)، وهذه النتيجة تشير إلى أن استجابات أعضاء هيئة التدريس كانت متفقة حول مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة بالرغم من اختلاف المؤهل العلمي، وربما يرجع ذلك إلى أن الجامعة لم تولي اهتماماً ملموساً بخصوص توفير متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة داخل أروقة الجامعة.

3. متطلبات التحول التربوي وفقاً لمتغير التخصص:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لمستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة التي تعزى لمتغير (التخصص)، والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (30).

جدول رقم (30)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص والقيمة التائية (T-test) لتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية	مستوى الدلالة
علوم إنسانية	40	143.125	32.469	180	0.083	*0.436
علوم تطبيقية	142	143.669	37.944	-	-	-
المجموع	182	286.794	70.413	-	-	-

* قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

يلاحظ من الجدول (30) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من ذوي التخصصات في العلوم الإنسانية قد بلغ (143.125) بانحراف معياري قدره (32.469) في حين بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة من ذوي التخصصات في العلوم التطبيقية قد بلغ (143.669) بانحراف معياري قدره (37.944)، ولتحديد دلالة الفرق بين المتوسطين تم استخدام الاختبار التائي (T-test) حيث بلغت القيمة التائية (0.083) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (التخصص)، وقد يعزى السبب إلى أن الجامعة تتبع نفس السياسات في جميع التخصصات مع عدم مراعاة الاحتياجات والمتطلبات المختلفة لكل تخصص على حدي.

4. متطلبات التحول التربوي ومتغير الكلية:

لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي التي من الممكن أن تعزى لمتغير (الكلية)، حيث استخدم تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، ثم احتسب مصادر التباين ومتوسط المربعات ومجموع المربعات وقيمة (F) وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (31):

جدول رقم (31)

مصدر التباين ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة (F) لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة التي يمكن أن تعزى لمتغير الكلية

متغير الخبرة المهنية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	11570.276	10	1157.028	0.851	*0.581
داخل المجموعات	232568.779	171	1360.051	-	-
المجموع	244139.055	181	-	-	-

* قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (31) أن مجموع المربعات بين المجموعات قد بلغ (11570.276) في حين بلغ متوسط المربعات (1157.028)، أما بخصوص التباين داخل المجموعات فقد بلغ مجموع المربعات (232568.779)، في حين بلغ متوسط المربعات (244139.055)، وأن القيمة الفائية (F) قد بلغت (0.851)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مدى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير (الكلية)، وهذه النتيجة تدل على أن الاختلاف في الكلية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي لم يسفر عنه اختلاف في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة، وهذا يعني وجود اتفاق بين استجابات أفراد العينة حول مستوى توافر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة.

5. متطلبات التحول التربوي وفقاً لمتغير الخبرة:

لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة التي يمكن أن تعزى لمتغير (الخبرة المهنية)، قام الباحث باستخدام تحليل التباين

الأحادي (one way ANOVA)، حيث أحتسب مصادر التباين ومتوسط المربعات ومجموع

المربعات وقيمة (F) كما هو موضح في الجدول رقم (32):

جدول رقم (32)

مصدر التباين ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة (F) لتحديد دلالة الفرق في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة التي من الممكن أن تعزى لمتغير الخبرة.

متغير الخبرة المهنية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	409.554	2	204.777	0.150	*0.860
داخل المجموعات	243729.501	179	1361.617	-	-
المجموع	244139.055	181	-	-	-

* قيمة غير دالة عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$.

نلاحظ من الجدول رقم (32) أن مجموع المربعات بين المجموعات قد بلغ (409.554)

في حين بلغ متوسط المربعات (204.777)، أما بخصوص التباين داخل المجموعات فقد بلغ

مجموع المربعات (243729.501)، في حين بلغ متوسط المربعات (1361.617)، وأن القيمة

الفائنية (F) قد بلغت (0.150)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ومما سبق يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر

أعضاء هيئة التدريس قد تعزى لمتغير (الخبرة)، وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة

العريضي (2012) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبر لمن هم

في فئة من 5- 10 سنوات، وقد يعزى ذلك كما أظهرت دراسة الأغا (2013) إلى أن أعضاء

هيئة التدريس مهما اختلفت درجة خبرتهم فهم على قدر من الوعي والدراية التي تؤهلهم من

الوقوف على كل ما هو جديد وأفضل بالنسبة لجامعتهم ومجتمعهم، ومن ثم فهم على دراية حول

ما تعانيه الجامعة من تراجع في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة.

– مناقشة النتائج:

بعد تحليل البيانات وعرض النتائج التي تم التوصل إليها عند الإجابة عن تساؤلات الدراسة، يمكن استخلاص بعض النتائج وذلك على النحو الآتي:

1. أن مدى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة كانت دون المتوقع.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في مستوى توفر متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والكلية، لمتغير الخبرة.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها وبلاستناد إلى الأدب النظري ذي الصلة بموضوع متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والدراسات السابقة التي اهتمت باقتصاد المعرفة في المؤسسات التربوية يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة العمل على توفير متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة.
2. ضرورة الاهتمام بتوفير مطلب بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أن إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيسهم في سرعة توفير المعلومات والبيانات وسرعة الوصول إلى مصادر المعلومات والمعرفة المختلفة التي يحتاجها الطلبة

والباحثون في إجراء بحوثهم، وكذلك في توفير المعلومات الإدارية والمالية داخل الجامعة في الوقت المناسب.

3. ضرورة العمل على تبني التعلم الإلكتروني في الجامعة باعتباره أحد أنماط التعليم الحديثة التي تسهم في توفير التعليم لكل أبناء الوطن على مختلف ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وفي الزمان والمكان المناسبين، إضافة إلى أنه أحد أنماط التعليم الأنسب في الحالات الكارثية والأزمات وعدم الاستتباب الأمني.

4. الاهتمام بترسيخ مبدأ التعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين، ونشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر حتى إذا كان مختلفاً مذهبياً أو عرقياً أو جهوياً خاصةً في ظل ما تشهده البلاد من صراعات وتناحر بين أبناء الوطن.

5. الاهتمام بإنتاج المعرفة بوصفها أحد السبل المهمة للرقى والتقدم الحضاري، وللتحول بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة وتحقيق التميز والمنافسة العالمية.

6. ضرورة الاهتمام بتذويت مفاهيم الجامعة دائمة التعلم والتعليم مدى الحياة داخل أروقة الجامعة وبين منتسبيها، في ظل التطور المعرفي الرهيب والمستحدثات التكنولوجية المتلاحقة التي صارت تتغلغل في كافة مناشط الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات.

7. ضرورة تحقيق وظيفة الجامعة المجتمعية، للنهوض بالمجتمع والتقدم به نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة (الجامعة في خدمة المجتمع)، من خلال العمل على بناء شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات، والمشاركة الفعالة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية والخروج بحلول حولها، وغيرها من الأمور التي تعمق العلاقة بين الجامعة ومجتمعها.

8. ضرورة الاهتمام بالتعلم للعمل كأحد أعمدة التربية للقرن الحادي والعشرين، بالعمل على تنظيم الزيارات الميدانية لموقع العمل، وإجراء شراكة بين الجامعة والشركات المحلية والأجنبية العاملة داخل البلاد، وإشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية حول تقنيات سوق العمل لطلبة الجامعة، وتوفير قواعد معلومات عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلبة.

9. ضرورة الاهتمام بالتمكين الإداري لأعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين في جامعة بنغازي وترسيخ مفهوم الإدارة الذاتية بإتاحة قدرٍ كافٍ من الصلاحيات ومزيد من الاستقلال لعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمشكلات التي تواجههم في بيئة العمل، وتعزيز مفهوم فرق العمل، ومفهوم الرقابة الذاتية، وإجراء دورات تدريبية للعاملين من أجل إشراكهم في عملية صناعة القرار، وإتاحة قدرٍ كافٍ من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يتلاءم واقتصاد المعرفة وبما يحقق نمواً معرفياً للطلبة.

10. ينبغي على الجامعة أن تدعم تشكيل مجالس طلابية من جميع التخصصات وتنشيطها وتحفيزها لكي تسهم في تطوير العملية التعليمية، وإعادة تنظيم العمليات الإدارية بشكل مستمر لتسهم في توافق الواقع التنظيمي مع التقنيات الجديدة، إضافة إلى العمل على توفر الإمكانيات المناسبة لتحويل الأقسام العلمية إلى وحدات لصناعة القرار التربوي، وتمكين أعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين في الجامعة والتعرف على مشكلاتهم ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها لتحقيق التميز والسرعة في إنجاز المهام.

المقترحات:

- ولما كان ميدان البحث يفتقر إلى البحوث والدراسات التي تتناول موضوعات مماثلة لموضوع هذه الدراسة، وسعيًا إلى إثراء هذا الميدان بالبحوث ذات الصلة لذا نقترح ما يلي:
1. دراسة المعوقات التي تحول دون توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة في الجامعة.
 2. إجراء الدراسات حول متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وعلاقتها بالسياسات التربوية في الجامعة.
 3. إجراء العديد من الدراسات حول اقتصاد المعرفة وربطه بالعديد من الأبعاد الأخرى (كالجودة الشاملة، والأنماط الإدارية السائدة في الجامعة) وغيرها من المفاهيم الإدارية، والتربوية الأخرى.
 4. إقامة ندوات وورش عمل تثقيفية حول أهمية توفر متطلبات التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة وانعكاساتها على رؤية الجامعة المستقبلية.
 5. إقامة مؤتمر علمي حول أهمية التحول التربوي نحو اقتصاد المعرفة والتحديات المستقبلية في ظل هذا التحول.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم، بسام (2008)، أثر تدريس العلوم الطبيعية باستخدام دورة التعليم (E 's5) في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي الأساسية لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، (مج22)، (ع4).
- أبو الحمص، نعيم وماضي، عامر (2006)، نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، القدس، فلسطين.
- أبو الشامات، محمد أنس (2012)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (مج28)، (ع1)، ص ص 591-610.
- أبو العلا، سهير عبداللطيف (2013)، "دور الجامعة في تفعيل التعليم المستمر في ضوء خصائص اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القسيم، (مج6)، (ع2)، ص ص 519-635.
- أبو بيدر، محمد علي (2011)، مفهوم الاقتصاد المعرفي وعلاقته في تطوير النظام التربوي في الأردن، مجلة البحث العلمي في التربية، (ع12)، ص ص 566-585.
- أبو عفش، مؤيد علي (2014)، دور المنظمة المتعلمة في تشجيع الإبداع لدى العاملين في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.

- أبو عقل، إبراهيم إبراهيم محمد (2014)، واقع التعليم الإلكتروني ومعيقات استخدامه في التعليم الجامعي من وجهة نظر طلبة جامعة الخليل، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (ع7)، ص ص 5-41.
- أبو نعيم، نذير سيحان وآخرون (2011)، مفهوم الاقتصاد المعرفي وأدوار المعلمين المتجددة خلاله من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة دراسات العلوم التربوية، (مج 38)، (ع1)، ص ص 330-343.
- أحمد، أحمد السيد وآخرون (2013)، واقع التمكين الإداري بالمؤسسات الأكاديمية: دراسة استطلاعية بديوان الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، (مج50)، (ع2)، ص ص 193-231.
- أحمد، محمد خالد عبدالرحمن (2012)، "تقرير عن مؤتمر التعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المنعقد في الفترة من 6-8/2/2012.
- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2010)، الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة. صحيفة (أم بي أر أي)، (ع22310)، منشور على الرابط: <http://www.qouedu/home/pdf/socialResponsibilityGuidepdf>.
- إسماعيل، علي وآخرون (2009)، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في الفترة من 6-10 ديسمبر 2009، بيروت.

- اشتية، بكر ياسين محمد (2004)، واقع اقتصاد المعلومات في فلسطين وآفاقها. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الأغا، ناصر جاسر وأبو الخير، أحمد غنيم (2012)، واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة القدس المفتوحة وإجراءات تطويرها، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، (مج16)، (ع1)، ص ص 30-62
- الأغا، صهيب كمال (2013)، متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (ع5) يوليو، ص ص 37-62.
- أيوب، فوزي وآخرون (2008)، "تقويم إنتاج المعرفة التربوية في البلدان العربية: تطبيق على مضمون عينة من الأدبيات التربوية العربية الصادرة في العام 2007، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، لبنان.
- البارودي، شيرين بدري (2005)، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الإلكترونية)، دراسة مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة الأردنية، في الفترة 25-27 نيسان 2005م.
- البدري، عبدالرحيم محمد (2003)، الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا بالجامعات الليبية، منشورات جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً)، بنغازي، ليبيا.
- البشابشة، سامر عبدالمجيد (2008)، أثر التمكين الإداري في تعزيز الإبداع التنظيمي لدى العاملين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، المجلة العربية للعلوم الإدارية، (مج15)، (ع2)، ص ص 213-257.

- بشير، عامر (2012)، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك "دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- بلقيدم، صباح (2013)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة.
- بلوناس، عبدالله وقدايفة أمينة (2011)، "البنية التحتية (المعلوماتية والبشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة"، مقدمة إلى المؤتمر العربي الخامس للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في الفترة من 20-22 ديسمبر 2011، المملكة المغربية.
- بن دهيش، خالد بن عبدالله (ب.ت)، "استشراف مستقبل التعليم العام في المملكة العربية السعودية الواقع والمستقبل"، وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير الإداري، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية تحت الرابط: <http://gulfpolicies.com/index.php>.
- بن زرة، سوسن بنت محمد (2014)، مدى توفر خصائص المنظمة المتعلمة في جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن من وجهة نظر رئيسات الأقسام الأكاديمية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، (مج3)، (ع9)، ص ص 88 - 113.
- البنك الدولي (2008)، التعلم مدى الحياة في اقتصاد المعرفة العالمي تحديات للبلدان النامية، ترجمة: محمد طالب السيد سليمان، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

- بوعشة، مبارك وبن منصور، ليليا (2012)، إدارة المعرفة كتوجه إداري حديث للمنظمات في عصر العولمة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، في الفترة من 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- بو غزالة، حسين علي آدم (2012)، التعليم الإلكتروني ودوره في تطوير التعليم العالي في ليبيا، جامعة عمر المختار، ليبيا.
- بو لصباح، رياض (2013)، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات: دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة- الجزائر- اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- تقرير البنك الدولي (2002)، بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، القاهرة، مصر.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)، خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابطة: <http://www.unevocunesco.org>.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (2003)، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مطبوعات المكتب الإقليمي للدول العربية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير المعرفة العربي (2009)، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- تقرير المعرفة العربي للعام (2014)، الشباب وتوطين المعرفة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير المعرفة العربي (2015- 2016)، مؤشر المعرفة العربي. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير اليونيسكو (2005)، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة. مطبوعات اليونيسكو، فرنسا.
- تقرير مجلس الحوار بين الأديان ومؤسسة أريغاتو (2008)، "تعلم العيش معاً"، برنامج التواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق، مؤسسة أريغاتو بدعم من اليونيسكو واليونسيف.
- توتليان، مرال (2006)، مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان.
- توفيق، صلاح الدين محمد وموسى، هاني محمد يونس (2007)، دور التعلم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي، مجلة كلية التربية شبين الكوم، جامعة المنوفية، ع3.
- توفيق، عبدالرحمن (2004)، الإدارة بالمعرفة، مركز الإدارة المهنية بميك، القاهرة، مصر.
- التير، مصطفى عمر (1999)، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، (ط5)، شركة الجديد للطباعة والنشر، طرابلس، ليبيا.
- التير، مصطفى عمر (2005)، نصف قرن من التعليم الجامعي المحلي: ملاحظات وخواطر، مجلة الجامعي، عدد خاص عن التعليم العالي في ليبيا منذ 50 عاماً، (ع9).

- جامل، عبدالرحمن عبدالسلام وويح، محمد عبدالرازق إبراهيم (2006)، التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة: "دراسة تحليلية"، مقدمة إلى المؤتمر والمعرض الدولي الأول لمركز التعليم الإلكتروني، في الفترة 17-19/4/2006، الجزائر.
- جمال، سالم (2005)، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، (ع8).
- جمعة، محمد سيد أبو السعود (2009)، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد: صناعة التعليم للمستقبل، في الفترة من 16-18 مارس 2009م، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الحاج محمد، أحمد علي (2014)، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حجازي، إعتدال بنت عبدالرحمن بن علي (2010)، مجالات تطبيق التكنولوجيا الرقمية في التعليم الجامعي استطلاع آراء الهيئة التعليمية بجامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية. تحرير: ضياء الدين زاهر، دراسة مقدمة إلى مؤتمر المعلوماتية وقضايا التنمية العربية رؤى واستراتيجيات، في الفترة من 22-24 مارس 2009، برج سما، القاهرة.
- حجازي، هناء شحات السيد (2015)، مؤشرات الأداء المؤسسي وإصلاح التعليم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- حامي، حسان (2015)، إدارة المعرفة والمنظمة المتعلمة-مدخل للتعليم التنظيمي في مجتمع المعرفة، مجلة العلوم الاجتماعية، (ع21)، ص ص 55-66.

- الحايك، صادق وخصاونة، غادة (2011)، أثر برنامج تعليمي قائم على الاقتصاد المعرفي باستخدام بعض أساليب التدريس على المستوى المهاري والتفكير الإبداعي في الجباز على عينة من طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، (مج 27)، (ع 2)، ص ص1685-1702.
- الحربي، محمد بن صنت بن صالح (1429)، التعليم الإلكتروني (المفهوم والأنواع وطرق التوظيف في التدريس)، دراسة مقدمة للقاء الأول لمشرفي التعليم الإلكتروني بالقصيم، في الفترة من 10-12 محرم 1429.
- حسن، يحي حمود (2013)، واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لمؤشرات المحتوى الرقمي، مجلة الاقتصادي الخليجي، (ع24)، ص ص 50-86.
- الحصادي، نجيب (1991)، نهج المنهج، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا.
- الحلفاوي، وليد سالم محمد (2011)، التعليم الإلكتروني تطبيقات مستحدثة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- حماد، خليل عبدالفتاح والقطراوي، رياض علي (2016)، الإسهام النسبي والتنبؤ التفسيري لدور المنطقة التعليمية في التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة في مدار التعليم الخاص في فلسطين، مجلة دراسات وأبحاث الدول العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (السنة الثامنة)، (ع25).
- حنفي، ساري وأرفانتيس، وريغاس (2015)، "البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة"، ترجمة: حميد الهاشمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- الحوات، علي(2005)، تفعيل بنيات التعليم العالي: نموذج الجماهيرية الليبية"، مجلة الجامعي، عدد خاص عن التعليم العالي في ليبيا منذ 50 عاما، (9ع).
- الحوات، علي (2006)، إنتاج المعرفة وآفاق التعليم العالي في ليبيا، تحرير: محمد علي الأعور، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، (ج2)، ص ص 294-307، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.
- الحوات، علي الهادي وآخرون (2005)، مسيرة التعليم العالي في ليبيا إنجازات وطموحات، مطبعة بني أزناسن، طرابلس، ليبيا.
- الحواجرة، كامل (2010)، "مفهوم المنظمة المتعلمة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (مج6)، (ع1)، ص ص 225-245.
- حيدر، عبداللطيف حسين (2004)، الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية- جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (19)، (ع21)، ص ص 1-44.
- حيدر، عبداللطيف، محمد، محمد المصلحي (2006)، دور المدرسة في بناء ثقافة التعلم وتنميتها، مجلة كلية التربية جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (21)، (ع23).
- الخالدي، جمال خليل (2013)، درجة امتلاك معلمي التربية الإسلامية ومعلماتها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، (مج21)، (ع1)، ص ص 159-187.

- الخضيرى، محسن أحمد (2001)، اقتصاد المعرفة: مدخل تحليلى فى فكر وفلسفة ومكونات اقتصاد عصر ما بعد الحداثة والولوج إلى عصر تدويل الاقتصاد الجديد والعولمة الاجتياحية. مجموعة النيل العربية للطبع والنشر، القاهرة، مصر.
- دراسات تنمية معهد البنك الدولى (2009)، بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنمية متقدمة، ترجمة: محمد أمين مخيمر وموسى أبو طه، دار الكتاب الجامعى، الإمارات العربية المتحدة.
- دمنهورى، زهير بن عبدالله وآخرون (1428)، "توجهات التطوير المستقبلية لإعادة هيكلة وتنظيم وكالة الجامعة للتطوير على ضوء الخطة الإستراتيجية للجامعة والاتجاهات العالمية الحديثة لتطوير التعليم العالى"، عمادة البحث العلمى، جامعة الملك عبدالعزيز: تحت الرابط <http://www.kauedusa/dsr>.
- الدوسرى، خلود بنت حمد بن راشد البراهيم (2007)، الإدارة الذاتية فى مدارس البنات فى مدينة الرياض، تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- دياب، عبدالباسط محمد وكمال، حنان البدرى (2013)، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة فى خدمة المجتمع فى ضوء الخبرات والتجارب الدولية: حاضنات الجامعة نموذجاً، مجلة العلوم التربوية والنفسية جامعة القصيم، (مج6)، (ع2)، ص ص815-912.
- ديلور، جاك وآخرون (1998)، التعلم ذلك الكنز الكامن. تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادى والعشرين، ترجمة: جابر عبدالحميد جابر، دار النهضة العربية، القاهرة.

- ديوب، أيمن حسن (2014)، تمكين العاملين كمدخل لتحسين جودة الحياة الوظيفية في قطاع الاتصالات (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج30، ع1 ص ص 195-224.
- الراضي، أحمد علي (2010)، التعليم الإلكتروني. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الربيعي، سعيد بن حمد (2008)، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الرومي، أحمد بن عبدالعزيز (2014)، الدواعي المعرفية والوطنية لتعزيز ثقافة الحوار لدى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية من وجهة نظر المعلمين "دراسة ميدانية على مدينة الرياض"، مجلة العلوم التربوية، (مج1)، (ع4)، ص ص 331-380.
- الزاحي، سمية (2013)، دور التعليم مدى الحياة في بناء مجتمع المعرفة، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، (مج19)، (ع2)، ص ص 300-331.
- الزطمة، نضال محمد (2011)، إدارة المعرفة وأثرها على تميز الأداء: دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الزعبي، علي فلاح (2011)، العوامل المؤثرة على الإبداع كمدخل ريادي في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (ع10)، ص ص 159-193.

- زلماط، مريم (2010)، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية: "دراسة حالة بسوناطراك فرع (STH)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تحت الرابط:
<http://www.dspaceuniv-tlemcendz/bitstream/112/741/1/Zelmat-Meriemmagpdf>
- زميلة والا بنجلا (2011)، تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر، منشورات مركز بروكنجز، الدوحة.
- زويلف، إنعام محسن حسن (2008) أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي- دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، (ع5)، ص ص 221-250.
- الزيودي، ماجد محمد (2012)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي (ERFKE) في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية في الأردن، المجلة العربية لتطوير التفوق، (مج3)، (ع5).
- السلايطة، سامي عيسى وآخرون (2006)، إستراتيجية إدارة المعرفة، مجلة رسالة المعلم، (مج44)، (ع2)، ص ص 20-28.
- سلسلة التقارير عن منظمة الصحة العالمية (1973)، التعليم المستمر للأطباء، التقرير الفنية رقم (534)، جنيف، سويسرا.
- سلسلة مركز الدراسات الإستراتيجية جامعة الملك عبدالعزيز (2012)، نحو مجتمع المعرفة، الموارد البشرية الفكرية: الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة"، الإصدار الثالثون، المملكة العربية السعودية.

- السلطان، فهد بن سلطان(2004)، المدرسة وتحديات العولمة التجديد المعرفي والتكنولوجي نموذجاً، بحث مقدم إلى ندوة العولمة وأولويات التربية: خلال الفترة 17-18 أبريل 2004، جامعة الملك سعود.
- السمير، علي حسين (2013)، تطبيق إدارة المعرفة في مكتبات الجامعات الخاصة السورية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول لجامعة المكتبات الأردنية المكتبات ومراكز المعلومات في بيئة رقمية متغيرة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة من 29-31/10/2013.
- السيف، أحمد بن محمد (2011)، الأدوار المنتظرة من الجامعات الناشئة في صناعة البحث العلمي في المملكة، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وصناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، الدورة الثانية من 22-23 جمادي الآخر 1432 الموافق 26-27 أبريل 2011م.
- الشايع، علي بن صالح (2011)، "التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحويل نحو مجتمع المعرفة"، مجلة كلية التربية جامعة الإسكندرية، (مج 21)، (ع 2)، ص ص 398-445
- الشتيوي، حسين فرج (ب ت)، "دور الحاضنات التكنولوجية في النمو الاقتصادي للدولة وتعزيز برامج التنمية المستدامة، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية"، تحت الرابط:

<http://booksgooglecomly/boojs?id=EvhoBQAAQBAj8p9> .

- الشرييني، غادة بنت حمزة (2012)، المتطلبات التربوية لتعزيز الحوار الوطني والأمن الفكري في مؤسسات التعليم المستمر، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، (مج9)، (ع22).
- الشمري، محمد جبار طاهر (2008)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي- مصر أنموذجاً، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (مج2)، (ع10)، ص ص 69-90.
- الشمري، محمد جبار والحدراوي، حامد كريم (2011)، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (مج4)، (ع18)، ص ص 173-218.
- شيته، منصور الصيد (2005)، التخطيط لتحديث التعليم العالي وتفعيل مخرجاته، مجلة الجامعي، عدد خاص عن التعليم العالي في ليبيا منذ 50 عاماً (ع9).
- الشيمي، أشرف عبدالرحمن (2007)، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
- الصائغ، نجاه محمد سعيد (2013)، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعوقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الأقسام، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، (مج2)، (ع9)، ص ص 841 - 860.
- صالح، أحمد علي والمبيضين، محمد ديب (2011)، مستوى ممارسة التمكين الإداري في الشركات الصناعية الكبرى وعلاقته بتجسيد الأهداف الإستراتيجية لوزارة البيئة الأردنية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (ع9).

- الصالح، بدر بن عبدالله (2005)، التعلم الإلكتروني والتصميم التعليمي: شراكة من أجل الجودة، دراسة مقدمة للمؤتمر العاشر للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم: تكنولوجيا التعليم الإلكتروني ومتطلبات الجودة الشاملة، كلية التربية جامعة عين شمس، في الفترة 2005/7/7-5.
- صبري، هالة عبدالقادر (2010)، واقع إدارة المعرفة ومتطلبات الإبداع والتجديد في الإدارة العربية، المجلة العربية للإدارة، (مج30)، (ع2)، ص ص 153-174.
- طاشكندي، زكية بنت ممدوح قاري عبدالله (1428)، إدارة المعرفة وأهميتها ومدى تطبيق عملياتها من وجهة نظر مديرات الإدارات والمشرفات الإداريات بإدارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة ومحافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- الطاهر، أسهمان ماجد (2012)، إدارة المعرفة. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- طعان، صادق علي (2009)، "الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (مج2)، (ع13)، ص ص 7-22.
- الطعاني، حسن أحمد والسويدي، عمر سلطان (2013)، التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الدمام بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات - العلوم التربوية، (مج40)، ملحق 1، ص ص 303-327.
- طيطي، خضر مصباح إسماعيل (2010)، إدارة المعرفة: التحديات والتقنيات والحلول. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العالم، عائشة عبدالسلام (2012)، النظام التعليمي في ليبيا ومتطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة البحوث الاقتصادية، (مج21)، (ع1)، ص ص 103-148.

- عامر، هوارى وعبدالقادر، هوارى (2014)، "تفعيل دور الجامعة للمساهمة في البناء المعرفي للمجتمع"، الملتقى الدولي: أنظمة الابتكار والدور الجديد للجامعات "نظم الابتكار الجامعة والاقليم" جامعة برج بو عريريج وجامعة غرب إنجلترا بريستون.
- عبدالحق، العشاءى ومصطفى، حوحو (2013)، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت شعار: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، في الفترة 9 و 10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا.
- عبدالحمد، عبدالمطلب (2011)، الاقتصاد المعرفي، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
- عبدالرسول، حسين علي (2009)، العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ومستوى نقل واكتساب المعرفة: دراسة تحليلية لأراء عينة من الكادر التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (مج2)، (ع14)، ص ص 215-230.
- عبدالغفار، السيد أحمد (2010)، دور التعليم الفني في مواجهة تحديات بناء الاقتصاد المعرفي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
- عبدالله، بلقيس عبدالوهاب (2009)، التعليم مدى الحياة برامجه وآليات تنفيذه، مجلة دراسات تربوية، (ع8)، ص ص 193-215.
- عبدالله، كيلان إسماعيل وثابت، نور محمد (2016)، اندماج العراق في اقتصاد المعرفة: الواقع والتحديات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، (مج12)، (ع36)، ص ص 220-243.

- عبدالرحمن، عمر حسن (2016)، دور الجامعات السودانية في بناء مجتمع المعرفة: جامعة الخرطوم نموذجاً (Cybrarians Journal)، (ع43)، تحت الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/265013685_dwr_aljamat_alswdanyt_fy_bna_mjtm_almrft_jamt_alkhrtwm_nmwdhjaa
- عبدالمجيد، حذيفة مازن (2008)، تطوير وتقييم نظام التعليم الإلكتروني التفاعلي للمواد الدراسية الهندسية والحاسوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك تحت الرابط: <http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec>
- عبيدات، ذوقان، وآخرون (1998)، "البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه"، عمان، الأردن، دار الفكر.
- العتيبي، ياسر بن عبدالله تركي (1428)، إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في الجامعات السعودية: دراسة تطبيقية على جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- عثمان، علان محمد خليل (2010)، اتجاهات مديري المدارس الحكومية الثانوية نحو تطبيق إدارة المعرفة في المحافظات الشمالية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
- العريضي، منيرة (2012)، درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة العلوم الإسلامية العالمية لاستراتيجيات التدريس المبنية على الاقتصاد المعرفي، مجلة دراسات العلوم التربوية، (مج 39)، (ع 2)، ص ص 468 - 486.
- عريقات، أحمد يوسف (2009)، التمكين الإداري في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الأزمة الاقتصادية على

منظمات الأعمال: التحديات، الفرص، الآفاق"، والذي عقدته جامعة الزرقاء الخاصة خلال الفترة من 10 - 11 / 11 / 2009م، الزرقاء، الأردن.

- عذب، محمد علي (2011)، التعليم الجامعي وقضايا التنمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- عفونة، سائدة وزواهره، سامي (2010)، التخطيط الاستراتيجي للتعلم الإلكتروني تبعا لنمط خان دراسة حالة جامعة القدس المفتوحة، دراسة مقدمة للمؤتمر والمعرض الدولي الثالث "دور التعلم الإلكتروني في تعزيز مجتمعات المعرفة، مركز التعلم الإلكتروني-جامعة البحرين في الفترة 6-8/4/2010.

- علة، مراد (2013)، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية: دول مجلس التعاون الخليج نموذجاً. أسفل الرابط:

<https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1923>.

- علي، أحمد (2012)، "مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة"، مجلة جامعة دمشق، (مج28)، (ع1)، ص ص 475-512.

- عليان، ربحي مصطفى (2012)، اقتصاد المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عمر، عزاوي ومحمد، عجيلة (2006)، "مؤسسات المعرفة وثقافة المؤسسات الاقتصادية- رؤية مستقبلية"، مجلة الباحث، عدد (4)، ص ص 57-65.

- العمري، غسان وآخرون (2009)، مجتمع المعرفة وتأثيره في العمل المعرفي بحث ميداني في القطاع المصرفي الأردني، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، (مج31)، (ع95)، ص ص 329-361.

- العمري، محمد عبدالقادر (2015)، أسباب عزوف أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك عن استخدام منظومة التعلم الإلكتروني على موقع الجامعة من وجهة نظرهم. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، (مج 11)، (ع4)، ص ص 417-426.
- عواد، يوسف زياب (2010)، *دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات*، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، تحت الرابط:
<http://www.qouedu/home/pdf/socialResponsibilityGuidepdf>
- عي، عثمان (2008)، *بنية المعرفة العلمية عند غاستون باشلار، رسالة ماجستير غير منشورة*، قسم الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجمهورية الجزائرية.
- العياصره، معن والحارثي، خلود (2015)، *درجة ممارسة مديرات المدارس الثانوية بمدينة الطائف لاستراتيجيات المنظمة المتعلمة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، (مج11)، (ع1)، ص ص 31-43.
- عيشوش، رياض وواضح، فواز (2012) *حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة إستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، مقدمة للملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري*، يومي 6 و 7 مايو 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة.
- الغالبي، كريم سالم حسين والزيير، محمد نعمة (2009)، *الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية (جمهورية مصر العربية نموذجاً)*، *مجلة العلوم الاقتصادية*، (مج 6)، (ع 24)، ص ص 53 - 87.

- الغراب، إيمان محمد (2008)، **التعلم الإلكتروني مدخل إلى التدريب غير التقليدي**، (ط2)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- غربي، صباح (2014)، **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي - دراسة تحليلية لاتجاهات القيادة الإدارية في جامعة محمد حيضر ببسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر.**
- الغزال، محمد عياد (2005)، **العوامل الاجتماعية وأثارها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، مجلة الجامعي، (ع9)، عدد خاص عن التعليم العالي في ليبيا منذ 50 عاماً.**
- الغنيم، سامي بن إبراهيم بن عبدالعزيز (2013)، **عمليات إدارة المعرفة وعلاقتها بتطوير مستوى الأداء من وجهة نظر موظفي إمارة منطقة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.**
- الفارس، عبدالرحيم فؤاد (2004)، **سوق العمل في اقتصاد المعرفة خواصها ودراسة لحالة الأردن، مداخلة ضمن فاعليات المؤشر العلمي الدولي السنوي الرابع، إدارة المعرفة في العالم العربي، جامعة الزيتونة، الأردن، في الفترة 26-28/4/2004.**
- فتحي عيسى فرج (2014): **التعليم الجامعي وتحديات مجتمع المعرفة على الرابط موقع ليبيا المستقبل، أسفل الرابط: <http://libya-al-mostakbalorg>**
- فريد، بلقوم (2013)، **إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية- دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 لولاية وهران. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.**

- فريد، سالي محمد (2012)، تطور الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على اقتصادات الدول الأفريقية، اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية، القاهرة، مصر.
- فرج، إخلاص زكي والطائي، حاتم علو (2008)، تكنولوجيا المعلومات وسبل إدخالها في مدارس التعليم العام، مجلة دراسات تربوية، (1ع)، ص ص 53-94.
- فؤية، فاروق عبده (2007)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- قاسم، مجدي وآخرون (2013)، تحسين فاعلية مؤسسات التعليم العالي باستخدام التكنولوجيا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- قدي، عبدالمجيد البركة (2014)، أبعاد مجتمع المعرفة في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي حول مجتمع المعرفة في الوطن العربي، في الفترة 22- 24 أبريل 2014، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- القرني، علي بن حسن يعن الله (2009)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- القطراوي، رياض علي والحاج، سمر عبدالرزاق (2016)، واقع التحولات التربوية كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة كما يراه مدرء ومعلمو مدارس التعليم الخاص في فلسطين، مجلة العلوم النفسية والتربوية، (مجلد 3)، (2ع)، ص ص 251 - 276.
- القيسي، محمد بن علي بن أحمد (2011)، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات الشريعة في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

- قنديلجي، عامر إبراهيم والسامرائي، إيمان فاضل (2002)، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قوي، بو حنية (2015)، **مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، سلطة المعرفة** إيقونات الألفية الثالثة، **مجلة ذوات**، مجلة ثقافية إلكترونية نصف شهرية تصدر عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، (ع18).
- قيطرة، نهلة عبدالقادر إبراهيم (2011)، **دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الكبيسي، صلاح الدين (2005)، **إدارة المعرفة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- الكبيسي، عامر بن خضير (2009)، **إدارة المعرفة وتطوير المنظمات الطموحات والتحديات**، **مجلة الإدارة العامة**، (مج49)، (ع4) عدد خاص، ص ص 561-601.
- الكبيسي، عبدالواحد حميد (2011)، **سبل خدمة الجامعة للمجتمع المحلي من وجهة نظر تدريسيها**، بحث مقدم لمؤتمر مركز التعليم المستمر، في جامعة البصرة، خلال الفترة من 2011/3/17-16.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (2011)، **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك.
- مؤتمن، منى (2004)، **النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي**، **مجلة رسالة المعلم**، (مج43)، (ع1).

- المحلبي، مزنة بنت بريك بن مبارك (1433)، التعايش السلمي في إطار التعددية المذهبية داخل المجتمع المسلم وتطبيقاته التربوية في الأسرة والمدرسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- محمد، دعاء منصور أبو المعاطي (2012)، جودة مؤسسات العليم العالي والتعليم المستمر وتحديات مجتمع المعرفة، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين، في الفترة 4 و 5 ابريل 2012، ص ص 867-875.
- محمد، سويلم جودة سعيد (2006)، تطور التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر. تحرير: أحمد عبدالونيس ومدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، (ص ص 209-242)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، مصر.
- المدلل، عبدالله وليد (2012)، تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسات الأكاديمية الحكومية الفلسطينية وأثرها على مستوى الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- مرياتي، محمد (2010) "اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب، تحت الرابط: <http://faculty.muedusa/public/uploads>
- المرصد الوطني للتنافسية، (2013)، مؤشرات اقتصاد المعرفة الجمهورية العربية السورية، دمشق، سوريا.
- مرعي، توفيق أحمد والحيلة، محمد محمود (2007)، المناهج التربوية الحديثة: مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها، (ط5)، دار المسيرة، عمان، الأردن.

- المرقيب، أحمد صادق محمد (2010)، علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، قطاع غزة.
- المركز الوطني للتعليم الإلكتروني (2018)، تعريف التعلم الإلكتروني رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، تحت الرابط: <https://www.elcedusa>
- المزين، محمد حسن محمد (2009)، دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- مسعود، حسين مجاهد وغومة، خالد محمد (2010) تقويم واقع التعليم العالي في الجماهيرية العظمة، الاستراتيجيات والأهداف، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، في الفترة من 14-15/4/2010، طرابلس، ليبيا.
- مسعود، مؤيد أحمد صادق (2012)، درجة التمكين الإداري وتطوير الأداء والعلاقة بينهما من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين تحت الرابط: <http://www.almajmaa.org/bibn/upload/L20131024171937pdf>
- المشاركة، هدى محمد عبدالله (2012)، دور إدارة المعرفة لدى مديري المدارس الثانوية في تنمية الإبداع لدى معلمهم بمحافظات غزة وسبل تدعيمه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

- مصطفى، مهند والكيلاني، أحمد (2011)، درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن، مجلة جامعة دمشق، (مج 27)، (ع 3 +4)، ص ص 681 - 718.
- المغربي، عبد الحميد عبدالفتاح (2001)، تمكين العاملين في المصالح الحكومية ومنظمات القطاع الخاص: دراسة تطبيقية علي المنظمات العاملة بمحافظة دمياط، المجلة العلمية التجارة والتمويل، الملحق الثاني، العدد الأول.
- المفرجي، عادل حرحوش وآخرون (2003)، رأس المال الفكري طرق قياسه، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- ملحم، أحمد عارف أحمد (2012)، الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، مقدمة للمؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص في الفترة من 25-28 مارس 2012م، عمان، الأردن.
- ملحم، يحيى (2006)، التمكين كمفهوم الإداري معاصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة
- منصور، محمد إبراهيم (ب. ت)، "تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلى اقتصاد المعرفة في الوطن العربي (مصر دراسة حالة)"، تحت الرابط:
<http://www.qouedu/home/pdf/socialResponsibilityGuidepdf>
- منصور، كمال وخليفي، عيسى (ب. ت)، اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 49-70.
- المهدي، مجدي صلاح طه (2007)، المعلم ومهنة التعليم بين الأصالة والمعاصرة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

- المهدي، ياسر فتحي الهنداوي (2007)، تمكين المعلمين بمدارس التعليم الأساسي في مصر: دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، على الرابط:
<http://www.dryasserhendawyarabblogs.com>
- موسى، سليمان ذياب علي (2006)، مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.
- النجار، نداء محمد والهابيل، وسيم إسماعيل (2012)، دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (مج22)، (ع1)، ص ص 31-63.
- النجار، يحيى محمود وأبو غالي عطف محمود (2017)، دور التعليم العالي في تعزيز قيم التسامح من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية جامعة الأقصى نموذجاً، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، (مج21)، (ع1)، ص ص 423-443.
- نسمان، ماهر زكي حسن (2011)، التمكين وعلاقته بإبداع العالمين في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- النشوان، أحمد بن محمد (2016)، فاعلية برنامج تدريبي قائم على التعلم الذاتي على تنمية كفايات بعض أدوات الجيل الثاني للتعلم الإلكتروني لدى معلمي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، (مج10)، (ع2)، ص ص 505-566.

- الهادي، محمد محمد (2011)، **التعلم الإلكتروني المعاصر أبعاد تصميم وتطوير برمجياته الإلكترونية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
- هارون، أسماء (2010)، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام (LMD)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- الهاشمي، عبدالرحمن والعزاوي، فائزة محمد (2007)، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- الهزاني، نوره بنت سعود (2013)، **تحديات تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الملك سعود، المؤتمر الدولي الثالث للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الرياض 2013.**
- الهمالي، عبدالله عامر (2003)، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته**، (ط3)، منشورات جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً)، بنغازي، ليبيا.
- الهرش، عايد ومفلح، محمد والدهون، مأمون (2010)، **معوقات استخدام منظومة التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في لواء الكورة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، (مج6)، (ع1)، ص ص 27-40.
- همشري، عمر أحمد (2008)، **مدخل إلى علم المكتبات والمعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- هللو، إسلام عصام (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية "دراسة حالة جامعة

الأقصى، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة.

- هندر، عبدالسلام مسعود (2012)، أثر إستراتيجية تمكين العاملين في تنمية رأس المال الفكري دراسة ميدانية على الشركة العامة للإلكترونيات، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، (مج11)، (ع1)، ص ص 46-66.

- الهواسي، محمود حسين والبرزنجي، حيدر شاكر (2013)، تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة: منظور إداري تكنولوجي، على الرابط:

: <http://www.dlibrarymediuedumy/bib/86807>

- هيلات، بهجت والقضاة، محمد أمين (2008)، درجة امتلاك مشرفي وزارة التربية والتعليم في الأردن لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، (مج 22)، (ع2)، ص ص 615 - 641.

- الوادي، بلال محمود (2011)، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية في ظل الثورات الدولية من منظور حقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "ربيع الثورات العربية: من منظور حقوق الإنسان، الذي نظّمته الشبكة الأكاديمية العربية لحقوق الإنسان، في الفترة من 16 و 17 يوليو 2011م

- الوحش، هالة مختار (2015)، مدى توافر متطلبات مجتمع المعرفة بكليات جامعة الملك خالد ببيشة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم التربوية والنفسية، (مج9)، (ع1)، ص ص 1-44.

- وطفة، علي أسعد (2004)، التربية في الكويت والعالم العربي إزاء تحديات العولمة: آراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكويت، مجلة رسالة الخليج، (السنة 24)، (ع20)، ص ص 91-151.
- اليحيى، نادية (2016)، دور مؤسسات التعليم العالي في التحول إلى مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، (مج51)، (ع2)، ص ص 11-63.

الملاحق

ملحق رقم (1)
استبيان المحكمين
جامعة بنغازي - كلية الآداب
قسم التخطيط والإدارة التعليمية

السيد المحترم /

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بدراسة عن "متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في التخطيط والإدارة التعليمية. وبما أنه قد تم اختياركم كأحد أعضاء لجنة التحكيم لأداة الدراسة، لذلك نأمل منكم الإجابة عن جميع فقرات أداة الدراسة ووضع مقترحاتكم حولها سواء كانت صالحة أو غير صالحة في قياس أبعاد الدراسة أو بحاجة إلى التعديل، علماً بأن آرائكم ومقترحاتكم سيكون لها الأثر الكبير في توجيه الباحث نحو تكوين أداة قياس مناسبة وتقيس أبعاد الدراسة مثال:

الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة إلى التعديل	التعديل المقترح
تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل للطلبة وأعضاء هيئة التدريس				

فإذا كانت الفقرة تقيس البعد الخاص بها ضع علامة (✓) في المربع الأول، أما إذا كانت لا تقيس البعد الخاص بها فضع علامة (✓) في المربع الثاني، أما إذا كانت بحاجة إلى تعديل ضع علامة (✓) في المربع الثالث واقتراح تعديلكم بالخصوص في المربع الرابع، علماً بأن الأداة تتبع مقياس ليكرت الخماسي في درجة توفر كل فقرة من فقرات الأداة وذلك على النحو

التالي (عالية جداً - عالية - متوسطة - منخفضة - منخفضة جداً). ونظراً لما تتصفون به من خبرات مهنية وإدراك لأهمية مدى صدق الأداة في البحوث العلمية، يتوقع الباحث حرصكم على إعطاء اقتراحاتكم حول ما إذا كانت هذه الأداة تقيس فعلاً ما أعدت لقياسه.

نشكركم سلفاً على حسن تعاونكم معنا

الباحث

مهدي يونس سالم أرحيم

استبيان متطلبات التحول التربوي:

المحور الأول: التعلم للعمل.

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.				
2	إجراء اتفاقيات شراكة مريحة بين الجامعة والشركات العاملة في البلاد لخلق جو من التعاون في إعداد جيل قادر على النهوض بمراد البلاد.				
3	زيادة كفاءة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين وإثراء خبراتهم المهنية والميدانية.				
4	انفتاح الجامعة على مؤسسات العمل والإنتاج من أجل سد الفجوة بين التعليم العالي والممارسة المهنية.				
5	إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع التقنية لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد.				
6	قيام الجامعة بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات القطاعات الصناعية والاقتصادية.				
7	تحسين عملية نقل المعرفة من التعليم الرسمي إلى مواقع العمل لتهيئة الخريجين على نحو أفضل لمجتمع الغد الشبكي.				
8	إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية حول تقنيات سوق العمل لطلاب الجامعة.				
9	توفير قواعد معلومات عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلبة.				

المحور الثاني: الجامعة مجتمعية:

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	عمل شراكة مع المؤسسات المجتمعية لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات.				
2	المشاركة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي.				
3	تفسيح المجال لكوادرها المتخصصة للمساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع.				

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
4	تقديم استشارات مهنية للمؤسسات المحلية بناء على دراسات وأبحاث علمية.				
5	توفر دورات علمية عالية المستوى لأفراد المجتمع حول المفاهيم التي يتم تداولها في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.				
6	العمل على تنمية مهارات الاتصال والتواصل مع كافة أطراف المجتمع وبمختلف توجهاتهم.				
7	قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.				
8	رفد المجتمع بالكوادر الفنية اللازمة لإعادة الإعمار في المرحلة المقبلة.				
9	الاهتمام بالموهوبين من أبناء المجتمع وتشجيعهم ورعايتهم.				

المحور الثالث: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	توفير مكاتب ترخيص لبراءات الاختراع.				
2	توفير مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة.				
3	توفير أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة وبمواصفات عالية الجودة لأعضاء هيئة التدريس.				
4	توظيف التقنيات الحديثة في مرافق الجامعة للمساهمة في نشر المعرفة.				
5	توفر مكاتب إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت ومرتبطة بالمكاتب الخارجية الأخرى من خلال شبكات الإنترنت.				
6	توفر الجامعة مكاتب تكنولوجية لتطوير العلاقات مع الجامعات والمعاهد التكنولوجية لتعزيز إمكانية التعاون مع الجامعة في مشاريع البحوث المستقبلية والتطوير.				
7	تعمل الجامعة على الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.				

المحور الرابع: التمكين الإداري

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	إتاحة قدر كافي من الصلاحيات ومزيد من الاستقلال لعمداء الكليات وفروع الجامعة المختلفة والحرية في اتخاذ القرارات.				
2	تعزيز مفهوم فرق العمل من أجل وضع خطة طوارئ لمواجهة الأزمات وانجاز الأعمال بسهولة ويسر.				
3	تعزيز الإيمان بالرقابة الذاتية من قبل العاملين وليس المفروضة وذلك من خلال الهيكل التنظيمي القائم على العمل الجامعي.				
4	قيام الجامعة بإجراء دورات تدريبية للعاملين بالجامعة من أجل إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.				
5	إتاحة قدر كافٍ من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يحقق نمواً معرفياً أفضل للطلاب.				
6	تشكيل مجالس شورى طلابية -من جميع التخصصات - تشارك في تطوير العملية التعليمية.				
7	إعادة هندسة العمليات الإدارية بما يحقق توافق الواقع التنظيمي مع متطلبات التقنيات الجديدة.				
8	تحويل الأقسام داخل كليات الجامعة إلى وحدات لصناعة القرارات التربوية.				
9	العمل على تمكين العاملين والموظفين داخل الجامعة والمساهمة في التعرف على مشاكلهم وحلها أو معالجتها.				

المحور الخامس: إنتاج المعرفة

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	وضع سياسات ومنهجية واضحة للبحث العلمي ليتم الالتزام بها.				
2	الاهتمام بالقدر الكافي بإعداد باحثين على درجة عالية من التأهيل والكفاءة.				
3	إنشاء حاضنات أعمال صغيرة في كل قسم لاحتضان وتبني الأعمال الإبداعية والابتكارية للطلاب الموهوبين.				
4	الاهتمام أكثر بجانب نشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علمياً وتطبيقياً.				
5	إنشاء إدارة للمعرفة داخل الجامعة لتشجيع ودعم الباحثين وتحفيزهم على الإبداع والابتكار.				

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
6	جعل التفكير التكنولوجي جزءاً من الخريطة المعرفية للتعلم داخل الجامعة.				
7	تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث وتوسيع مداركها حول المشكلات التي تواجه المجتمع.				
8	إنشاء منظومة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة.				
9	دعم فرص الإبداع العلمي في كافة التخصصات ولاهتمام بالطلبة المبدعين.				
10	توفير المخصصات المالية لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار.				

المحور السادس: جامعة الالكترونية

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	توفير الربط الشبكي لتقديم خدمة إنترنت نقيه لكافة الكليات والأقسام بالجامعة.				
2	تزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمهارات الضرورية لاستخدام الوسائط المتعددة من خلال توفير الدورات التدريبية اللازمة لذلك.				
3	تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الإلكترونية للجامعة للتحويل نحو التعليم الإلكتروني اللا تزامني.				
4	إنشاء مدونات إلكترونية خاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بموقع الجامعة لوضع مشروعاتهم التعليمية في صفحة خاصة.				
5	العمل على تطوير إدارات الجامعة إلكترونياً وذلك من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية مستمرة داخلية وخارجية.				
6	إدخال التعليم الإلكتروني بوصفه أداة جديدة ستساهم مستقبلاً في تحديث التعليم العالي.				
7	تزويد كلاً من المكتبة الجامعية والمكتبات داخل الكليات بمحتوى رقمي.				
8	توفير موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لكل كلية من كليات ومن ثم لكل قسم من الأقسام داخل كل كلية بالجامعة.				
9	توفير محتوى معرفي إلكتروني يمكن الوصول إليه في أي زمان ومكان.				

المحور السابع: جامعة دائمة التعلم

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	توفر الجامعة مناخ تنظيمي داعم لمفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.				
2	إنشاء بوية إلكترونية لكل تخصص على مستوى الجامعة لتبادل الخبرات بين أعضاء التدريس في التخصصات المختلفة.				
3	تخصيص لقاءات شهرية لتدريب المجتمع الجامعي على المهارات الحياتية والعلمية المتجددة والمختلفة.				
4	تقديم تسهيلات للعاملين بالجامعة تساعدهم على مواصلة تعليمهم العالي.				
5	توفير بيئة أكاديمية علمية من خلال إقامة دورات منهجية وورصينة تنظم وبشكل دوري شاملة جميع كليات الجامعة.				
6	تقوم الجامعة بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية في التخصصات المختلفة بشكل دوري.				
7	تشارك الجامعة في المؤتمرات والندوات الدولية بهدف الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها في دعم عملية التعليم والتعلم المستمر.				
8	تقدم الجامعة الدعم المادي والمعنوي للطلبة المتفوقين لمواصلة تعليمهم ونموهم الأكاديمي.				
9	تقدم الجامعة البرامج التدريبية لأفراد المجتمع المدني من أجل تعزيز فكرة التعلم مدى الحياة.				

المحور الثامن: للتعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين:

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
1	توفر بيئة تعلم تمكن الطلاب من تحمل مسؤولياتهم.				
2	تعزيز القدرة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومن ثم العاملين للعمل في فريق والتعايش معاً.				
3	تعزيز القدرة على الحوار الإيجابي والنفاس الهادف وتقبل آراء الآخرين.				
4	اكتشاف قدرات ومهارات الطالب ورعايتها وتنظيمها.				

م	الفقرات	صالحة	غير صالحة	بحاجة للتعديل	التعديل المقترح
5	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى تنمية المهارات الشخصية ودعم القدرات الذاتية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.				
6	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى فهم سماحة الدين الإسلامي وبناء الشخصية العربية المسلمة بعيداً عن التطرف.				
7	تعمل الجامعة على توفير وقتاً كافياً في برامجها لمشروعات تعاونية الطلاب وكل العاملين بالجامعة (ترفيهية، وثقافية، واجتماعية إلخ).				
8	تنظم الجامعة برامج للرحلات السنوية سواء داخلية أو خارجية للتعرف على ثقافة الآخرين والتعايش معها.				

الملحق رقم (2) الاستبيان

السيد المحترم عضو هيئة التدريس

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بدراسة عن "متطلبات التحول التربوي في جامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية الماجستير في التخطيط والإدارة التعليمية، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مدى توفر متطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة تعزى لمتغيرات النوع، والمؤهل العلمي، والتخصص، والخبرة، والكلية، في محاولة لوضع رؤية لمتطلبات التحول التربوي بجامعة بنغازي نحو اقتصاد المعرفة وبما أنه قد تم اختياركم ضمن عينة الدراسة، لذلك نأمل منكم الإجابة عن جميع فقرات أداة الدراسة وفقاً للبدائل المطروحة أمام كل فقرة من فقراتها، وذلك بوضع علامة "✓" داخل المربع الذي يعبر عن وجهة نظركم الشخصية مثال:

درجة التوفر					الفقرات
منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً	
					تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل للطلبة وأعضاء هيئة التدريس

ونظراً لما تتصفون به من خبرات مهنية، وإدراك لأهمية مدى صدق الأداة في البحوث العلمية، يتوقع الباحث حرصكم على إعطاء بيانات صادقة وموضوعية ونحيطكم علماً بأنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة فالأمر متروك لوجهة نظركم الشخصية عن مدى توفر تلك المتطلبات داخل الجامعة، كما أن البيانات المذكورة من قبلكم لن توظف إلا في أغراض هذه الدراسة

أشكركم سلفاً على حسن تعاونكم معي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

مهدي يونس سالم أرحيم

أولاً: البيانات الأولية:

الرجاء ملء البيانات التالية:

1. النوع :

- ذكر () - أنثي ()

2. المؤهل العلمي:

- ماجستير () - دكتوراه ()

3. التخصص :

- علوم إنسانية () - علوم تطبيقية ()

4. الخبرة المهنية:

- أقل من 10 سنوات ()

- من 10 إلى أقل من 20 سنة ()

- من 20 سنة فما فوق ()

5. الكلية:

- كلية الطب () - كلية الصيدلة ()

- كلية الصحة العامة () - كلية طب وجراحة الفم والأسنان ()

- كلية العلوم () - كلية الهندسة ()

- كلية تقنية المعلومات () - كلية الآداب ()

- كلية الاقتصاد () - كلية القانون ()

- كلية أعلام ()

ثانياً: استبيان متطلبات التحول التربوي:

المحور الأول: إقامة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويقصد بها "بناء قاعدة من التجهيزات الإلكترونية المادية (الحاسوب والأجهزة المساندة له، وأجهزة الاتصال المتطورة)، وغير المادية (البرامج المشغلة) في جميع مرافق الجامعة، وربطها بالشبكات المحلية والعالمية؛ من أجل الحصول على المعلومات والمعرفة وتخزينها واسترجاعها ونشرها والاستفادة منها وفقاً للغايات التي صنعت من أجلها".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	توفر الجامعة مكاتب تقييم لبراءات الاختراع وإجازتها.				
2	توفر الجامعة مختبرات حاسوب بمواصفات ممتازة وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة.				
3	توفر الجامعة أجهزة حاسوب شخصية ومحمولة وبمواصفات عالية الجودة لأعضاء هيئة التدريس.				
4	تعمل الجامعة على توظيف التقنيات الحديثة في مرافقها للمساهمة في نشر المعرفة.				
5	توفر الجامعة مكاتب إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت ومرتبطة بالمكاتب الخارجية الأخرى من خلال شبكات الإنترنت.				
6	توفر الجامعة مكاتب لتطوير العلاقات مع الجامعات والمعاهد التكنولوجية الأخرى لتعزيز إمكانية التعاون في مشاريع البحوث المستقبلية والتطوير.				
7	تعمل الجامعة على الربط بين التكنولوجيا وباقي مصادر المعرفة الأخرى.				

المحور الثاني: التعليم الإلكتروني:

ويقصد به "نمط للتعليم والتعلم بالوسائل والأساليب الحديثة في إيصال المعلومة كالحاسب الآلي وبرمجياته المختلفة المساندة له، بما يحقق الاتصال والتواصل بين عضو هيئة التدريس والمتعلم والمؤسسة التعليمية في أقل وقت وجهد ممكنين ودون الالتزام بزمان ولا مكان محدد".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	توفير الجامعة الربط الشبكي لتقديم خدمة إنترنت نقيه لكافة الكليات والأقسام في الجامعة.				
2	تزويد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بالمهارات الضرورية لاستخدام الوسائط المتعددة من خلال توفير الدورات التدريبية اللازمة لذلك.				
3	تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الإلكترونية للجامعة للتحويل نحو التعليم الإلكتروني اللا تزامني.				
4	إنشاء مدونات إلكترونية خاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بموقع الجامعة لوضع مشروعاتهم التعليمية في صفحة خاصة.				
5	العمل على تطوير إدارات الجامعة إلكترونياً وذلك من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية مستمرة داخلية وخارجية.				
6	إدخال التعليم الإلكتروني ضمن سياسات الجامعة بوصفه أداة جديدة ستساهم مستقبلاً في تحديث التعليم العالي.				
7	تزويد كلاً من المكتبة المركزية في الجامعة والمكتبات داخل الكليات بمحتوى رقمي يمكن الوصول إليه في أي زمان ومكان.				
8	توفر الجامعة موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت لكل كلية من كليات الجامعة ومن ثم لكل قسم من الأقسام داخل كل كلية بالجامعة يُمكن الطالبة وأعضاء هيئة التدريس من التواصل ونشر المحتوى التعليمي.				
9	توفير محتوى معرفي إلكتروني للمناهج التعليمية يمكن الوصول إليه من قبل الطلبة في أي زمان ومكان.				

المحور الثالث: للتعلم للكينونة والتعايش مع الآخرين: يقصد بها "تتمية قدرات الطالب ومهاراته الذاتية التي تمكنه من التعامل مع المواقف الحياتية المختلفة، ومهاراته وقدراته في الحوار وتقبل الآخر والعيش معه بعيداً عن التعصب والتطرف والعنف".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	توفر الجامعة بيئة تعلم تمكن الطلاب من تحمل مسؤولياتهم.				
2	تعزز الجامعة قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومن ثم العاملين للعمل في فريق والتعايش معاً.				
3	تعمل الجامعة على اكتشاف قدرات ومهارات الطالب ورعايتها وتنظيمها.				
4	تعزز الجامعة القدرة على الحوار الإيجابي والنقاش الهادف وتقبل آراء الآخرين داخل بيئة العمل الجامعي.				
5	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى تنمية المهارات الشخصية ودعم القدرات الذاتية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.				
6	توفر الجامعة محتوى معرفي يهدف إلى فهم سماحة الدين الإسلامي وبناء الشخصية العربية المسلمة بعيداً عن التطرف.				
7	تعمل الجامعة على توفير وقتاً كافياً في برامجها لمشروعات تعاونية الطلاب وكل العاملين بالجامعة (ترفيهية، وثقافية، واجتماعية إلخ).				
8	تنظم الجامعة برامج للرحلات السنوية سواء داخلية أو خارجية للتعرف على ثقافة الآخرين والتعايش معها.				

المحور الرابع: إنتاج المعرفة: ويقصد بإنتاج المعرفة هي "العملية التي تتم من خلال الأنشطة البحثية والسياسات واضحة المعالم لتوليد المعارف والتتقيب عنها والحصول عليها من مصادرها في كافة المجالات العلمية المختلفة، بغية نشرها وتوظيفها للنهوض بالجامعة والتحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	وضع سياسات ومنهجية واضحة للبحث العلمي ليتم الالتزام بها.				
2	الاهتمام بالقدر الكافي بإعداد باحثين على درجة عالية من التأهيل والكفاءة.				
3	إنشاء حاضنات أعمال صغيرة في كل قسم لاحتضان وتبني الأعمال الإبداعية والابتكارية للطالبة الموهوبين.				
4	تولي الجامعة الاهتمام الأكبر بنشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علمياً وتطبيقياً.				
5	إنشاء إدارة للمعرفة داخل الجامعة لتشجيع ودعم الباحثين وتحفيزهم على الإبداع والابتكار.				
6	جعل التفكير التكنولوجي جزءاً من الخريطة المعرفية للتعليم داخل الجامعة.				
7	تدريب الكوادر الفنية المتخصصة في مجال البحث وتوسيع مداركها حول المشكلات التي تواجه المجتمع.				
8	إنشاء منظومة داخل الجامعة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات بصورها المختلفة وإتاحتها.				
9	دعم فرص الإبداع العلمي في كافة التخصصات ولاهتمام بالطلبة المبدعين داخل الجامعة وخارجها.				
10	توفير المخصصات المالية لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار داخل الجامعة.				

المحور الخامس: الجامعة دائمة التعلم: وهي "الجامعة التي تقدم الدعم والمساندة لكل منتسبها للتعلم بشكل دائم ومستمر سواء أكان ذاتياً أو مع الآخرين بهدف الاستفادة من خبرات الآخرين وتجنب الوقوع في أخطاء الماضي وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجالات تخصصهم للرفي بالعملية التعليمية برمتها وسعيًا لتحقيق أهداف الجامعة والمجتمع للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	توفر الجامعة مناخ تنظيمي داعم لمفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.				
2	توفر الجامعة بوية إلكترونية لكل تخصص على مستوى الجامعة لتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس في التخصصات المختلفة.				
3	تخصيص لقاءات شهرية لتدريب المجتمع الجامعي على المهارات الحياتية والعلمية المتجددة والمختلفة.				
4	تقديم تسهيلات للعاملين بالجامعة تساعدهم على مواصلة تعليمهم العالي.				
5	توفر الجامعة بيئة أكاديمية علمية من خلال إقامة دورات منهجية ورصينة تُنظم وبشكل دوري شاملة جميع كليات الجامعة ومتضمنة أساليب تربوية حديثة.				
6	تقوم الجامعة بإقامة المؤتمرات والندوات العلمية في التخصصات المختلفة بشكل دوري.				
7	تقوم الجامعة بإعداد دورات تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس حول كل ما هو جديد ومستجد في مجال التدريس، ومجالات تخصصهم.				
8	تشارك الجامعة في المؤتمرات والندوات الدولية بهدف الاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها في دعم عملية التعليم والتعلم المستمر.				
9	توفر الجامعة الدعم المادي والمعنوي للطلبة المتفوقين لمواصلة تعليمهم ونموهم الأكاديمي.				
10	توفر الجامعة البرامج التدريبية لأفراد المجتمع المدني من أجل تعزيز فكرة التعلم مدى الحياة.				

المحور السادس: الجامعة المجتمعية: هي "الجامعة التي تضع برامجها وأنشطتها ومرافقها ومواردها وإمكاناتها البشرية والمادية في تنمية المجتمع والنهوض به حضارياً والسير به عبر مراحل متقدمة اقتصادياً واجتماعياً للولوج به إلى مجتمع واقتصاد المعرفة".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية جداً
1	عمل شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات التنموية للمجتمع في شتى المجالات.				
2	تشارك جامعة بنغازي مشاركة فعالة في دراسة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المحلي.				
3	تفسح الجامعة المجال لكوادرها المتخصصة للمساهمة في تطوير مؤسسات المجتمع والنهوض بها.				
4	تقدم الجامعة استشارات فنية للمؤسسات المحلية بناء على دراسات وأبحاث علمية.				
5	توفر دورات علمية عالية المستوى لأفراد المجتمع حول المفاهيم التي يتم تداولها في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.				
6	تعمل الجامعة على تنمية مهارات الاتصال والتواصل مع كافة أطياف المجتمع وبمختلف توجهاتهم.				
7	قيادة حركات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع.				
8	تعمل الجامعة على رفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة واللازمة لإعادة الإعمار في المرحلة المقبلة.				
9	تقدم الجامعة الدعم الكافي للموهوبين من أبناء المجتمع وتشجعهم وترعاهم.				
10	يتوفر بالجامعة حاضنات أعمال للمشروعات الصغيرة لأبناء المجتمع وتوفير الدعم اللازم لها.				

المحور السابع: التعلم للعمل: ويقصد به "ذلك النمط من التعلم الذي يهدف إلى إكساب المتعلم أو الطالب المهارات المهنية كثيفة المعرفة، والمهارات المهنية المتطورة، وأيضاً الكفاءة والبراعة في التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، ومعالجة الكثير من المواقف والعمل في فريق، في سياق الخبرات الاجتماعية وخبرات العمل على اختلافها للولوج إلى اقتصاد المعرفة".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	تنظيم الزيارات الميدانية لمواقع العمل والإنتاج للطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.				
2	إجراء اتفاقيات شراكة مريحة بين الجامعة والشركات لإعداد جيل قادر على النهوض بموارد البلاد.				
3	زيادة كفاءة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وإثراء خبراتهم المهنية والميدانية.				
4	انفتاح الجامعة على مؤسسات العمل والإنتاج من أجل سد الفجوة بين التعليم العالي والممارسات المهنية.				
5	تعلم الجامعة على إكساب الطلبة القدرة على التعامل مع التقنية الحديثة لإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان كالتجارة الإلكترونية عن بعد.				
6	تقوم الجامعة بشكل مستمر بإعادة النظر في تخصصاتها الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق العمل.				
7	تحسين عملية نقل المعرفة من التعليم الرسمي داخل الجامعة إلى مواقع العمل لتهيئة الخريجين على نحو أفضل لمجتمع الغد الشبكي.				
8	إشراك مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية حول تقنيات سوق العمل لطلاب الجامعة.				
9	تقوم الجامعة بتوفير قواعد معلومات عن سوق العمل واحتياجاته المستقبلية لتكون في متناول الطلبة.				

المحور الثامن: التمكين الإداري: وهو "تمط إداري يمنح عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والموظفين داخل الجامعة صلاحيات أوسع، وحرية أكبر في التصرف، والمشاركة في اتخاذ القرار، وأبداء الرأي تبعاً للوظيفة التي يشغلها كلا منهم، وبما يحقق أهداف الجامعة وتطلعاتها المستقبلية".

م	الفقرات	درجة التوفر			
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة جداً
1	تتيح الجامعة قدر كافي من الصلاحيات ومزيد من الاستقلال والحرية لعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات حول المشكلات التي تواجههم في بيئة العمل.				
2	تعزز الجامعة مفهوم فرق العمل من أجل وضع خطة طوارئ لمواجهة الأزمات وإنجاز الأعمال بسهولة ويسر.				
3	تعزز الجامعة الإيمان بالرقابة الذاتية من قبل العاملين وذلك من خلال الهيكل التنظيمي القائم على العمل الجماعي.				
4	تقوم الجامعة بإجراء دورات تدريبية للعاملين بها من أجل إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.				
5	تعمل الجامعة على إتاحة قدر كافٍ من الحرية والاستقلالية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير البرامج والخطط الدراسية بما يحقق نمواً معرفياً أفضل للطلاب.				
6	تشكيل الجامعة مجالس طلابية من جميع التخصصات - على غرار الاتحادات الطلابية في الجامعة -تشارك في تطوير العملية التعليمية.				
7	تعمل الجامعة على إعادة تنظيم العمليات الإدارية بشكل مستمر بما يحقق توافق الواقع التنظيمي مع متطلبات التقنيات الجديدة.				
8	تعمل الجامعة على تحويل الأقسام داخل الكليات إلى وحدات لصناعة القرارات التربوية.				
9	العمل على تمكين العاملين داخل الجامعة والتعرف على مشاكلهم وحلها أو معالجتها.				

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء المحكمين

م	اسم عضو هيئة التدريس	القسم
1	د: ابتسام العبار	التخطيط والإدارة التعليمية
2	د: خديجة بحيح	التخطيط والإدارة التعليمية
3	أ د: رمضان سعد كريم	التخطيط والإدارة التعليمية
4	أ د: عبدالرحيم محمد البديري	علم النفس
5	د: عبدالناصر شماطة	علم الاجتماع
6	د: عبير رضوان	التخطيط والإدارة التعليمية
7	د: محمد الصراح	التخطيط والإدارة التعليمية
8	أ د: مفتاح محمد عبدالعزيز	علم النفس

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

The Requirements of The Change in Benghazi University Towards The Economics of Knowledge From The View Point of The University's Teaching Members of Staff

By

Mahdi Younis Salim Erhaim

Supervisor

Dr. Al Naje M, Mohareb

Abstract

The present study aims for the acquaintance with the requirements of the change in Benghazi University towards the economics of knowledge from the view point of the university's teaching members of staff and whether there are statistically significant regarding the availability of the change requirements. From the view point of the teaching members of staff, these are attributed to the variables of kind, scientific qualifications, scientific specialization, faculty and vocational experience. For the achievement of the above-mentioned, the study relied on the adoption of the analytical description approach. The study's population reached (1815) of Benghazi University teaching staff members during the academic year (2017) with a percentage of (%10). Those teaching members of staff were distributed on different faculties. From the said population (182 - %10) members were taken as a random sectorial sample.

For the data collection a questionnaire was developed. The questionnaire is made up of 72 items distributed on eight basic requirements in (the erection of infrastructure for communication and information technology, learning and existence with others, education for the production of knowledge, sustained university education, social university, vocational education, and administrative enablement). Asserting the validity of the questionnaire used was conducted by relying on external validity by giving it to a number of arbitrators. Meanwhile for asserting the reliability, **Alfa Cronbach** which was (97.5%). for the analysis of the data was used, SPSS was used for establishing the arithmetic mean and the standard deviation and T-Test for

determining the significance of the difference between the means regarding the first question.

The arithmetic mean, standard deviation, and T-Test were also calculated to determine the significance of the differences between the means regarding the variables of kind, educational qualifications, and specializations. The One Way ANOVA was calculated to determine the significance of differences, which can be attributed to variables of faculty and professional experience.

The study concluded that extent of the availability of the requirements of requirements of change in Benghazi University towards the economics of knowledge from the view point of teaching staff members was generally low and below the expected. The study also proved the non-existence of statistically significant difference at the level of as regarding the extent of the availability of the pedagogic change in Benghazi University towards the economics of knowledge from the view point of the teaching members of staff which are attributed to the variables of kind, scientific qualifications, specialization, faculty, and professional experience.



The Requirements of The Change in Benghazi University Towards The Economics of Knowledge From The View Point of The University's Teaching Members of Staff

By

Mahdi Younis Salim Erhaim

Supervisor

Dr. Al Naje M, Mohareb

**This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for Master's Degree in
Educational planning and management**

University of Benghazi

Faculty of Literature

October 2020